

المركز
عبد الناصر توفيق العطار
أستاذ القانون المدني
ووكيل كلية الحقوق بأسيوط

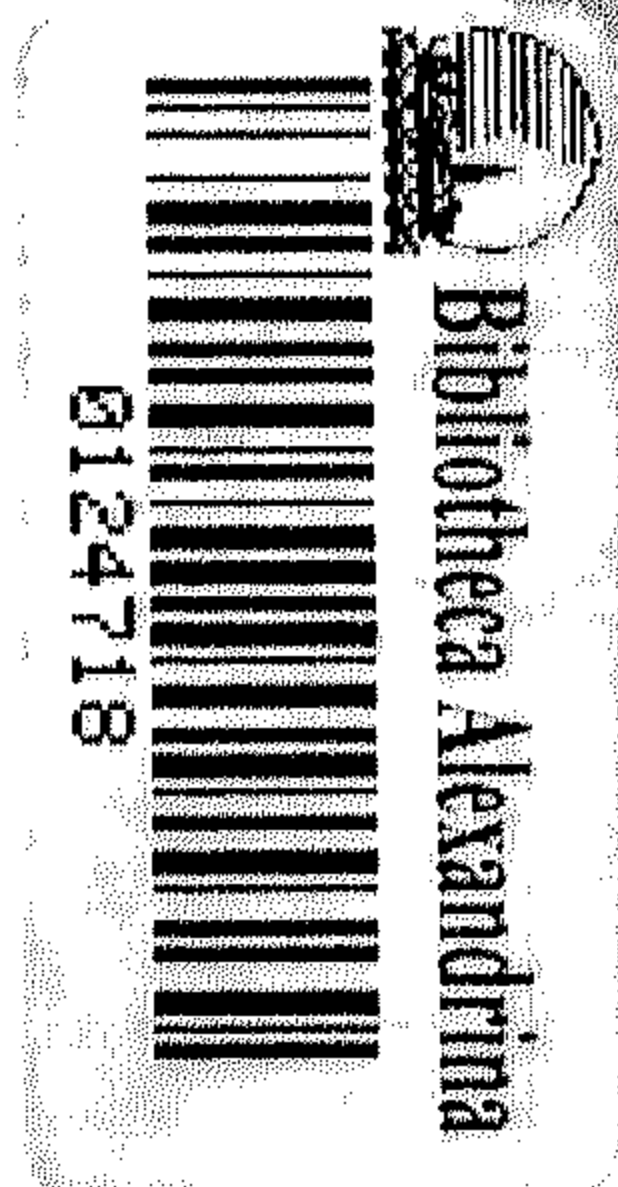
دستور الأمة وعلاوم السنة

✧ نموذج دستور للأمة الإسلامية يتضمن :

مقدمة تتضمن أهم مبادئ هذا
الدستور مع أبوابه : أركان الإسلام وأصول
شريعته - والنظام الاجتماعي والاقتصادي
فيه - والنظام السياسي .

✧ علاوم السنة المحمدية وتتضمن :

التعريف بالسنة والرد على شبهات
المشككين فيها - فحص سند الحديث -
فحص متن الحديث - الحكم على
الحديث بالصحة أو الضعف .



المركز
عبد الناصر توفيق العطار
استاذ القانون المدنى
ووكيل كلية الحقوق بـاسيوط

علوم السنة ودستور الأمة

* نموذج دستور للأمة الإسلامية يتضمن :

مقدمة تتضمن أهم مبادئ هذا الدستور
ثم أبوابه : أركان الإسلام وأصول شريعته - والنظام
الاجتماعى والاقتصادى فيه - والنظام السياسى .

* علوم السنة وتتضمن :

التعريف بالسنة والرد على شبهات المشككين
فيها - فحص سند الحديث - فحص متن الحديث -
الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أوتى القرآن ومثله معه ، حديثه حكم وحكمة ، وسنته صدق وبرهان • وبعد :

فأعداء الأمة الإسلامية لا يكفون عن محاولة عزل الأمة الإسلامية عن مصادر تجمعها وتقديمها ، وأسس ازدهارها وحضارتها ، وهى القرآن والسنة : بهما كان الإسلام وظهرت الأمة الإسلامية ووضعت أسس تقديمها وحضارتها •

وهذه الدراسة تجيء فى وقتها ، حيث يجدد أعداء الإسلام والأمة الإسلامية اليوم هجومهم على السنة ويشككون فى صحتها ، حتى التبس الأمر على بعض المسلمين فظنوا أن ما روى من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتحقق العلماء من صحته ، بينما الثابت أنه حقق تحقيقاً علمياً دقيقاً ، لم يتوافر من قبل ولا من بعد ، لنبي من الأنبياء ولا لرسول من الرسل ، ولا لأحد آخر من البشر • فقد كان للصحابة والتابعين فضل بيان أسس علوم الحديث ، وكان لأئمة الحديث كالبخارى ومسلم وغيرهما من شيوخهم وتلاميذهم فضل توضيح مسالكها وشرح المعايير التى يتميز بها الحديث الصحيح من الحديث الحسن والحديث الضعيف •

وقد قسمت هذه الدراسة الى كتابين :

أحدهما : عن النظام الأساسى للأمة الإسلامية ، كنموذج لدستور هذه الأمة ، عسى الله أن يجمع شملها ببركة هدى نبيها صلى الله عليه وسلم • واقتصرت فى بيان قواعد هذا الدستور على أصح الأحاديث وهى الأحاديث الواردة فى كلا من صحيح البخارى وصحيح مسلم ، عدا بعض أحاديث صحيحة وردت فى غيرهما •

والكتاب الثانى : عن علوم السنة ، وهى علوم يلزم أن يتبع منهاجها كل من يعمل الآن فى مجال القضاء والشرطة والاستخبارات والاستعلامات

الكتاب الأول

النظام الأساسي للأمة الإسلامية

من حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم

(نموذج دستور الأمة الإسلامية)

تمهيد : مقدمة الدستور *

الباب الأول : أركان الإسلام وأصول شريعته *

الباب الثاني : النظام الاجتماعي والاقتصادي *

الباب الثالث : النظام السياسي *

تمهيد

التشكيك في السنة من حيث هي حجة باعتبارها المصدر الشسائي للشرعية الاسلامية، أو من حيث نقلها اليها وجمعها ، أو من حيث جهود العلماء التي نجحت في التحقق مما روى منها وتمييز الحديث الصحيح من غيره ، هذا التشكيك قديم بدأه أهل الكتاب وخصوصاً اليهود وكذلك الملاحدة وخصوصاً المجوس ، وهدفه عزل الأمة الاسلامية عن هدى نبيها المصطفى صلى الله عليه وسلم وضرب بعض المسلمين ببعض حتى لا يكون لهم مجدد ولا تقوم لهم حضارة .

وفي العصر الحاضر يتجدد هذا التشكيك ، ويحمل لواءه بعض أقسام الدراسات الاسلامية في الجامعات الغربية ، وأخطارهم من المستشرقين اليهود ، كما يحمل لواءه في البلاد الاسلامية من يسمون أنفسهم بالعلمانيين وأكثرهم من الملاحدة وخصوصاً الشيعيين ، وهؤلاء وهؤلاء حريصون على أن يجمعوا كل ما نسب الى رواة الأحاديث أو علمائهم من مطاعن ، صحت أم لم تصح ، ونشر هذه المطاعن على أنها صحيحة وحقيقة بمثل حرصهم على نشر بحوث ومقالات عن الخلاف الذي كان بين المسلمين حول خلافة أبي بكر أو خلافة علي أو الخلاف بين الصحابة في الرأي ، رغم أن مثل هذا الخلاف يقع في كل أمة وفي كل عصر ، ولكن أعداء الاسلام يريدون شغل بال المسلمين بهذا الخلاف عن التفكير في حاضرهم والافادة مما في القرآن والسنة من دعائم تعيد لهم مجدهم وحضارتهم .

ومن المؤسف أن يكون لأعداء الاسلام أنصار من المسلمين ممن تثقفوا بثقافتهم أو بهروا بطريقة أبحاثهم أو كانت لهم مصالح تحققها طريقتهم فيتابعونهم في حملات التشكيك ، ونسى هؤلاء المسلمين أن متابعتهم لأعداء الاسلام لها الأثر الخطير في تشتيت كلمة المسلمين .

وهب أن علياً رضي الله عنه كان أجبق بالخلافة من أبي بكر وعمر وعثمان أو العكس ، فما بالناس نقف أمام نزاع بين الأجداد مضي عليه أربعة عشر قرناً من الزمان ، وكلهم الآن في رحاب الله ، وهو وحده الذي يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون ، ولا حكم لنا عليهم ، فما جدوى أن ننصر الآن لأيهم فيسفر ذلك عن خلاف بيننا في الحاضر ننشغل بسسه عن الأخطار المحيطة بأممتنا الاسلامية !

من جهة أخرى انتهت بحوث جهابذة العلماء الى تحقيق ما صرح من الحديث وما لم يصح ، منذ أكثر من ألف عام ، ولكن أعداء الاسلام

ومن الالهم لا يزالوا يشككون فى ذلك لانشغل بهذا التشكيك والرد عليه عن الانتفاع بما فى السنة النبوية الشريفة من حلول لمشكلاتنا الحاضرة .

ومن أجل هذا كله أقدم نموذجاً للانتفاع بهدى المصطفى صلى الله عليه وسلم بدستور للأمة مستمد من حديثه صلى الله عليه وسلم ، وأدعو علماء الحديث بصفة خاصة وعلماء المسلمين بصفة عامة الى تقديم نماذج أخرى كحلول لمشكلاتنا الحاضرة ، وأن تكون نصوصها وشروحها موضوع دراساتهم ومقالاتهم ورسائلهم .

ويلاحظ ، بصدد النموذج الذى نقدمه كدستور للأمة الاسلامية من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الآتى :

١ - هناك أحاديث أخرى صحيحة تحدد ملامح دستور الأمة الاسلامية غير أننا اقتصرنا فى غالب هذا النموذج على الأحاديث الصحيحة الواردة فى أصح كتب الحديث وهى كتب صحيح البخارى وصحيح مسلم .

٢ - تتضح صورة دستور الأمة الاسلامية أكثر وأكثر ، بعد أن ننشر دراسة أخرى تتضمن آيات القرآن الكريم الواردة بها قواعد النظام الأساسى للأمة الاسلامية .

٣ - وجود دستور للأمة مستمد من القرآن والسنة ، لا يتعارض معه وجود دستور لكل دولة اسلامية يتضمن نصوصاً وضعية لنظام الحكم فيها فى نطاق دستور الأمة الاسلامية ، كأن يبين شروط تعيين رئيس الدولة والمجالس النيابية والرئاسية فيها ، ويمكن أن يسمى هذا الدستور الوضعى باسم الدولة الصادر فيها كالدستور المصرى مثلاً ، والأفضل أن يسمى بقانون نظام الحكم ، مع وجود دستور واحد للأمة الاسلامية يتضمن آيات القرآن الكريم وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم التى تحدد النظام الأساسى لخير أمة أخرجت للناس .

٤ - يسوم أن تصل دراسات حقوق الانسان الى تحديد دقيق لمضمون هذه الحقوق ، وتتجاوز مرحلة الشعارات الجوفاء والتعميم الغامض الوارد فى أكثر اعلاناتها وشروحها وفى أكثر الدساتير ، ستجد أنها وصلت الى شئ من أشياء دعسا اليها الاسلام ، فهو دين يكرم الانسان باعتباره خليفة الله فى الأرض ، وينظم حقوقه كما ينظم واجباته .

٥ - سنرى أن الهداية فى هذا الدستور ، إنما هى لترشيد السلوك وترشيد الادارة ، وترشيد الحكم . . . لاعلاء كلمة الله .
والآن نعرض مقسمة الدستور ثم نصوصه فيما يلى (١) :

١ - وأوافق مقدما ، على أن تنشر أى جريدة او مجلة عربية نصوص هذا الدستور كاملة ، وما جاء تعليقا عليها بالمهوامش ، دون مقابل ، ودون إذن آخر منى على أن نلتزم بأمانة النشر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله أكمل ديننا ، وأتم علينا نعمته ، ورضى لنا الاسلام ديننا
ونشهد أن لا اله الا الله ، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله ، ونشهد أن محمدا رسول الله ، بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ،
ونصح الأمة ، وكشف الغمة ، وجاهد في الله حق جهاده ، صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه وسلم • وبعد :

فنحن شعوب وحكام الأمة الاسلامية ، خير أمة أخرجت للناس ، نأمر
بالمعروف وننهى عن المنكر ونؤمن بالله •

نحن شعوب الأمة الاسلامية وحكامها ، رضينا بالله تعالى ربنا •
نؤمن بالله الا الله ، ولا نعبد الا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون • نحرر الانسان من عبوديته لأخيه الانسان ، ومن عبوديته لسلطان
الكلهوت ، ومن عبوديته للدرهم والدينار ، ومن عبوديته لقوى الطبيعة ،
ومن عبوديته لأيّة قوى أخرى غير الله سبحانه وتعالى •

نحن شعوب الأمة الاسلامية وحكامها ، رضينا بمحمد صلى الله عليه
وسلم نبيا ورسولا ، بعثه الله رحمة للعالمين ، ومتمما لمكارم الأخلاق ،
وشاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله بإذنه وسراجا منيرا •

نحن شعوب الأمة الاسلامية وحكامها ، رضينا بالاسلام ديننا ،
يدعو الى التوحيد والاخلاص الكامل لله عز وجل ، ويهdy الى الطريق
المستقيم ، « فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة
ربه أحدا » •

نحن شعوب وحكام الأمة الاسلامية ، نلتزم بشرع الله عز وجل ،
« إن الحكم الا لله » نعمل بالقرآن كتاب الله ، ونعتصم به ونلتف
حوله ، ونعمل بالسنة هدى محمد صلى الله عليه وسلم وبيانه للقرآن ،
وبهما اكتملت شريعة الله •

نحن شعوب وحكام الأمة الاسلامية ، نلتزم بمنهج الله جل جلاله ،
فنؤمن بأن الله خلق الناس ليعبدوه ، وجعل للانسان حقوقا وفرض عليه
واجبات ، فقد كرمه بأن أقامه خليفة له فى الأرض ، وأوجب عليه تعميرها •

نحن شعوب وحكام الأمة الاسلامية ، نؤمن بأن الملك لله الواحد
القهار ، أمرنا بأن نعيش مجتمع البر ، لا اسراف فيه ولا ترف ، والمسال

لا يكون دولة بين الأغنياء منّا ، بل فيه حق الزكاة ، وحق ذوى القربى
وحق الأمة فى تحقيق مصالحها ودرء المفسد عنها •

نحن شعوب الأمة الإسلامية وحكامها ، نرعى الإنسانية ، ونؤمن بأن
الناس جميعا أبناء آدم وحواء ، أكرمهم عند الله أتقاهم •

نحن شعوب وحكام الأمة الإسلامية ، أمرنا الله تبارك وتعالى أن تكون
تحيتنا السلام ، ودعانا أن نكون أشداء على أعداء الدين ، رءماء بيننا •
نجاهد فى سبيل الله ، ولا نبتغى غير رضاه •

نحن شعوب وحكام الأمة الإسلامية ، صدقنا الله وعده ، ونصر
عبيده ، وهزم الأحزاب وحده ، وأظهر دينه على الدين كله ، وفتح
للمخلصين من المسلمين مشارق الأرض ومغاربها ، يسارعون فى الخيرات ،
ويحملون مشاعل الهدى والنور ، ويقيمون أسس التقدم والرقى ، وينشرون
الحق والعدل •

نحن شعوب الأمة الإسلامية وحكامها ، نعلن النظام الأساسى لهذه
الأمة • (مستمدا هنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم) •

البَابُ الْأَوَّلُ

أركان الإسلام وأصول شريعته

الفصل الأول

أركان الإسلام

١ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » (١) .

١ - رواه البخارى ومسلم ، واللفظ فى البخارى . انظر شرح الحديث فى فتح البطارى بشرح البخارى ط الحلبى ج ١ ص ٥٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووى ط المطبعة المصرية ج ١ ص ١٧٧ .

ويلحظ أن :

(أ) شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، هى أساس التحرر من كل سلطان غير ما شرعه الله ورسوله ، وهذا هو الأساس السياسى للنظام الإسلامى .

(ب) وإقام الصلاة هو أساس الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهو ضمان الحكم السليم .

(ج) وإيتاء الزكاة أساس التكافل الاجتماعى وتأمين المخاطر التى يتعرض لها الفرد والمجتمع ، وهذا هو الأساس الاجتماعى والاقتصادى للنظام الإسلامى .

(د) والحج أساس الجهاد الأصغر وهو جهاد أعداء الإسلام حيث يترك الحاج موطنه وأهله ومركزه وماله فى سبيل الله .

(هـ) وصوم رمضان أساس الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس ، حيث يترك الصائم المباح مما تطلبه شهوة البطن أو شهوة الفرج ، ومن تسدرب شهرا على ترك الحلال والمباح تيسر عليه أن يترك المحرمات .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربا ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولا » صحيح مسلم بشرح النووى ٧/٢ .

الفصل الثاني أصول الشريعة الإسلامية

أولاً - نصوص الشريعة الإسلامية :

٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتي » (٢) .

(ب) ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ بن جبل عاملاً على اليمن ، فقال له « انك تأتي قوماً من أهل الكتاب : فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » . رواه البخارى ومسلم ، واللفظ فى مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٩٦ و ١٩٧ ، وفتح البارى بشرح البخارى ٤/٤ و ١٠٢/٤ و ١١٥/١٧ و ١١٦ . وانظر كيف يدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاكم إلى أن يتدرج خطوة خطوة مع الرعية ، لتثق فى نفسها وامكانياتها ، حتى تقيم الدين لله .

(ج) روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » . صحيح مسلم بشرح النووي ٩/١١٧ و ١١٨ . والحج يربى الحاج على جهاد أعداء الاسلام . وسنرى أن الحج المبرور للنساء يعدل جهاد الرجال للأعداء ، بنص أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(د) روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (قال الله عز وجل (فى حديث قدسى) : « كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزي به » . والصيام جنة . وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يسخب فان سابه أحد أو قاتله فليقل أنى امرؤ صائم . والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . وللصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ، وإذا لقي ربه فرح بصومه) واللفظ فى البخارى - فتح البارى بشرح البخارى ٥/١٩ و ٢٠ و ٥/٥ - ١١ وصحيح مسلم بشرح النووي ٨/٣١ ومعنى جنة أى وقاية لصاحبه مما يؤذيه والرفث الكلام الفاحش والجماع ومقدماته . . . وخلوف الفم أى تغير رائحته بسبب الصيام . والصيام يربى الصائم على جهاد النفس .

(٢) فيض القدير للمناوى شرح الجامع الصغير للسيوطى ج ٣

٣ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« خيركم من تعلم القرآن وعلمه » (٣) .

ص ٢٤٠ - حديث ٣٢٨٢ وذكر أن الحاكم أخرجه في مستدركه . وفي الموطأ ج ٢ ص ٨٩٩ « حدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما : كتاب الله وسنتي » .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها قوله صلى الله عليه وسلم « بعثت بجوامع الكلم » فتح الباري بشرح البخاري ٥/١٧ . وجوامع الكلم القول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني ، قيل هو القرآن ، وقيل السنة ، وقيل القرآن والسنة وهو ما نرجحه ، فقد أوتى صلى الله عليه وسلم القرآن ومثله معه ، أي القرآن والسنة ، « وما ينطق عن الهوى » ان هو الا وحى يوحى « (الآيتان ٣ و ٤ سورة النجم) .

والقرآن والسنة هما النصوص التي يتحاكم بها المسلمون ، ويتبثق عنها الاجتهاد ، ويرجع اليها عند الاختلاف .

ويندرج تحت هذا النص ما قد ينص عليه في الدساتير الوضعية من أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع الوضعي ، كما يقتضى هذا النص ألا يصدر تشريع وضعي أو حكم قضائي أو أمر إداري معارضا لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفي الجملة تطبيق الشريعة الإسلامية .

(٣) رواه البخاري . فتح الباري بشرح البخاري ١٠/٤٥١ و ٤٥٢ ويشير هذا الحديث الى أن أساس التعليم في الأمة الإسلامية هو القرآن الكريم .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران » صحيح . مسلم بشرح النووي ٦/٨٤ - ومعنى الحديث أن المتقن لقراءات القرآن يكون له من الثواب والاجر الكثير مما يجعل له منزلة مع الملائكة السفرة الكرام البررة ، وأن الذي يحاول إتقان قراءة القرآن فيتتعتع أي يتردد في تلاوته فله أجران .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن ما أثقلت قلوبكم فاذا خففت فقوموا عنه » . أي اقرءوا القرآن ما اجتمعت عليه قلوبكم ،

٤ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« ان كذباً على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (٤) .

ثانياً - الاجتهاد :

٥ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها وأجر من عمل بها بعده

فاذا اختلفتم في فهم معانيه فقوموا عنه ، أى تفرقوا لئلا يتمادى بكم الاختلاف الى الشر . فتح البارى بشرح البخارى ٤٧٨/١٠ ، وأيضاً صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٨/١٦ و ٢١٩ .

(ج) قال صلى الله عليه وسلم : « . . . من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً الى الجنة . وما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم السكينة . وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده . ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه » صحيح مسلم بشرح النووى ٢١/١٧ .

(د) كما يتصل بهذا الحديث سائر الأحاديث الأخرى الواردة فى التعليم ، ويندرج تحت هذا النص سائر النصوص التى قد ترد فى الدساتير الوضعية عن التعليم ، كالنص على أن محو الأمية واجب ، وأن على الدولة انشاء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية ، وتكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، والتربية الدينية مادة أساسية فى التعليم . . الخ ، على أن يكون للتعليم دائماً صلة بالقرآن الكريم .

٤ - رواه البخارى ومسلم ، واللفظ فى مسلم . صحيح مسلم بشرح النووى ٧٠/١ وفتح البارى بشرح البخارى ٢١١/١ و ٢١٢ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها قوله صلى الله عليه وسلم « يكون فى آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فاياكم واياهم ، لا يضلونكم ولا يفتنونكم » صحيح مسلم بشرح النووى ٧٨/١ و ٧٩ .

ويحذر هذا الحديث من الكذب المتعمد فى شيء بلغه المصطفى صلى الله عليه وسلم من قرآن وسنة ، ويبين أن جزاءه النار ، علماً بأن الله عز وجل تكفل بحفظ القرآن مع بيانه من السنة ، فقال تعالى : « انما

من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الاسلام سنة سيئة. كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء » (٥) .

٦ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد » (٦) .

نحن نزلنا الذكر وأنا له لحاظون » (الآية ٩ سورة الحجر) « لا تحرك به لسانك لتعجل به . ان علينا جمعه وقرآنه . فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه » (الآيات ١٦ - ١٩ سورة القيامة) .

ويلاحظ أنه لا تجوز رواية القرآن بمعناه ، فلا يجوز أن يقال : قال الله ما معناه ، وانما تذكر آيات الله في القرآن بلفظها دون ادنى تغيير فيها ، ومن نسيها ويريد أن يذكر معناها فلا يقول قال الله كذا ، وانما يقول أمر الله بكذا أو نهى عن كذا أو أخبرنا في القرآن عن كذا . أما السنة فتجوز روايتها باللفظ وبالمعنى بشروط خاصة سنراها عند الكلام عن علوم السنة .

٥ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٤/٧ وفي نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٩/١٦ .

ويدعو هذا الحديث الى التجديد في الاسلام ، بشرط أن يكون سنة حسنة ، ويبين فضل هذا التجديد ، كما يحذر الحديث من الافساد بالسنة السيئة .

٦ - رواه البخارى ومسلم ، واللفظ فى البخارى - فتح البارى بشرح البخارى ٢٣٠/٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٦/١٦ .

ويحارب هذا الحديث البدع ، وهى الامور المستحدثة التى تتعارض مع الاسلام .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى ، أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ، وانما أنا قاسم والله يعلى . ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله » . فتح البارى ١٧٣/١ و ١٧٤ .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا » فتح البارى ٢٠٥/١ وفى نفس المعنى فتح البارى ٤٥/١٧ و ٤٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٣/١٦ و ٢٢٤ .

ثالثا - العمل بالشريعة الاسلامية :

٧ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« الحلال بيّن والحرام بيّن ، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات كراعى حول الحمى ، يوشك أن يواقععه . الا وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله في أرضه محارمه . الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله ، الا وهى القلب » (٧) .

٨ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« ان الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد الا غلبه ، فسددوا وقاربوا وأبشروا ، واستعينوا بالغدوة والروحة وشئ من الدلجة » (٨) .

٧ - فتح البارى بشرح البخارى ١/١٣٥ - ١٣٧ ، وفى نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢٨ .

والحديث يدعو الى الورع حتى يحذر المؤمن المشبهات ، أى الأمور التى شبّهت بغيرها مما لم يتبين به حكمها على التعيين ، بحيث لا يدرى كثير من الناس أهى من الحلال أم من الحرام ، فمن حذر من المشبهات استبرأ لدينه وسمعته ، كمن يبتعد عن حمى الملك خشية أن يقبض عليه جنوده للتحرى عنه . ولا يتقى المشبهات الا من أصلح قلبه ، مشيرا الى أن فى صلاح القلب صلاح الجسد معنويا وماديا ، وتلك حقيقة تربوية وطبية ، وكثيرا ما يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حقائق طبية فى أحاديثه مما لم يكن معروفا من قبل للعلماء ، وهو الأمل ، وهذا من معجزاته . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « كل ابن آدم يأكل التراب الا عجب الذنب ، منه خلق وفيه يركب » . صحيح مسلم ٩٢/١٨ وقد ثبت فى الطب الشرعى أن عجب الذنب فيه كل خصائص صاحبه .

٨ - فتح البارى بشرح البخارى ١/١٠١ و ١٠٢ .

يدعو هذا الحديث الى التيسير ، وينهى عن التنتع فى الدين .

ومعنى سددوا أى الزموا السداد وهو الصواب من غير افراط ولا تفريط ، والسداد التوسط فى العمل . وقاربوا أى ان لم تستطيعوا الأخذ

٩ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ، فانما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » (٩) .

=

بإكمال فاعملوا بما يقرب منه . وأبشروا أى أبشروا بالثواب عند الأخذ بالسداد أو ما يقاربه . والغدوة سير أول النهار ، والروحة السير بعد الظهر ، والدلجة السير آخر الليل ، والمقصود الاستفادة بالعمل فى هذه الأوقات ، وهى أوقات منشطة للعمل .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها : عن سعيد بن بردة عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم بعثه ومعازدا الى اليمن فقال : « يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا ، وتطاوعا ولا تختلفا » صحيح مسلم بشرح النووي ٤١/١٢ ونفس المعنى فى فتح البارى بشرح البخارى ٢٨٥/١٦ وفيه « تطاوعا أى توافقا فى الحكم ولا تختلفا ، لأن ذلك يؤدى الى اختلاف أتباعكم فيفضى الى العدواة ثم المحاربة . والمرجع فى الاختلاف الى ما جاء فى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : (فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول) (من الآية ٥٩ سورة النساء) .

٩ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/١٥ .

ويحذر هذا الحديث من الخلافات المذهبية والتعصب لها .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا . فيرضى لكم أن تعبدوه ، ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا . ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، واضاعة المال . صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٢ .

(ب) عن سعد بن أبى وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أعظم المسلمين جرما من سأل عن شىء لم يحرم . فحرم من أجل مسألته . فتح البارى بشرح البخارى ٢٧/١٧ وصحيح مسلم بشرح النووي ١١٠/١٥ .

(م ٢ - علوم السنة)

الباب الثاني

النظام الاجتماعي والاقتصادي

الفصل الأول

النظام الاجتماعي

أولا - الأخوة الإسلامية والانسانية :

١٠ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسلمه ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة » (١٠) .

١٠ - فتح الباري بشرح البخاري ٢٢/٦ ، وفي نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٤/١٦ و ١٣٥ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٢١/١٧ .

يدعو هذا الحديث المسلم الى التعاون مع غيره على البر والتقوى :

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى منها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره » . التقوى هنا ، ويشير الى صدره مرات ... صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٠/١٦ و ١٢١ وقرب المعنى المرجع السابق ١١٨/١٦ و ١١٩ وفتح الباري بشرح البخاري ٩٢/١٣ - ٩٤ .

(ب) قال صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » صحيح مسلم بشرح النووي ١١٧/١٦ .

(ج) وقال صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالما أو مظلوما . قالوا : يا رسول الله : هذا ننصره مظلوما ، فكيف ننصره ظالما ؟ قال : تأخذ فوق يديه » فتح الباري بشرح البخاري ٢٣/٦ .

(د) قال صلى الله عليه وسلم « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » وشبك بين أصابعه . فتح الباري ٢٤/٦ و ٥٨/١٣ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٣٩/١٦ .

١١ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« ... بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم • كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » (١١) •

=

(د) قوله صلى الله عليه وسلم : « ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى عضوا تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى » فتح البارى بشرح البخارى ٤٦/١٣ ونفس المعنى فى صديح مسلم بشرح النووى ١٤٠/١٦ •

١١ - صحيح مسلم بشرح النووى ١٢٠/١٦ و ١٢١ •

يدعو هذا الحديث المسلم الى كف اذاه عن غيره •

ويتصل بهذا الحديث أحاديث كثيرة أهمها :

(أ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله ، وأنى رسول الله ، الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، والمفارق لدينه التارك للجماعة » فتح البارى بشرح البخارى ٢٢٠/١٥ و ٢٢١ وفى نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووى ١٦٤/١١ • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال لا اله الا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه ، وحسابه على الله » صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٢/١ •

وروى أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحرقة ، فصباحنا القوم فهزمناهم . ولحقت أنبا . ورجل من الأنصار رجلا منهم ، فلما غشيناه قال : لا اله الا الله ، فكف الأنصارى ، فطعنته برمحى حتى قتلتها ، فلما قدمنا بلغ النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا أسامة : أقتلتها بعد ما قال لا اله الا الله ؟ قلت : كان متعوذا ، فما زال (أى الرسول صلى الله عليه وسلم) يكررها ، حتى تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم » فتح البارى ٥٨/٩ و ٥٩ ونفس المعنى بنفس المرجع ٢١٢/١٥ و ٢١٤ - وتمنى أسامة أن لم يكن قد أسلم قبل ذلك اليوم ، يعنى أنه تمنى لو قتل ذلك الرجل قبل اسلامه ، حتى اذا أسلم زيد بعد أن قتله غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، لأن الاسلام يجب ما قبله •

وروى المقداد بن الأسود رضى الله عنه أنه قال : يا رسول الله : أرأيت أن لقيت رجلا من الكفار فقاتلنى فضرب احدى يدي بالسيف فقطعها ، ثم لان منى بشجرة فقال أسلمت لله ، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها •

=

١٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . قال : فقلت يا رسول الله انه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله ، فان قتله فانه بمنزلك قبل أن تقتله وانك بمنزلك قبل أن يقول كلمته التي قال « صحيح مسلم بشرح النووي ٩٨/٢ »

(ب) وقال صلى الله عليه وسلم : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » رواه البخاري ومسلم . فتح الباري بشرح البخاري ١ / ٦٠ و ١٠١/١٤ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٢ . وفي المرجع الاخير ١٠/٢ رواية أخرى : أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي المسلمين خير ، قال : « من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

(ج) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » فتح الباري بشرح البخاري ١٢٠/١ و ١٣٤/١٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ٥٤/٢ . ويكفر اذا استحل قتل المسلم ، وقيل هو كفر بنعمة الايمان .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرئ قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما ان كان كما قال ، والا رجعت عليه « صحيح مسلم بشرح النووي ٤٩/٢ وفي نفس المعنى فتح الباري بشرح البخاري ١٢٩/١٣ و ٧٤/١٣ » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « من حمل علينا السلاح فليس منا » فتح الباري بشرح البخاري ٢١٦/١٥ و ١٣١/١٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٠٧/٢ . لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاقل دونه ، لا أن يرعبه بحمل السلاح عليه لارادة قتاله أو قتله ، فمن حمل السلاح على المسلمين لقتالهم بغير حق واستحل ذلك كان كافرا .

وقد قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » فتح الباري بشرح البخاري ٢٢٨/١ و ١٧١/٩ و ٢١١/١٥ وصحيح مسلم بشرح النووي ٥٥/٢ و ١٦٩/١١ أي اذا استحل ذلك كان كافرا ، وقيل كفارا بحرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، وقيل تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضا ، وقيل المراد الزجر عن الفعل . فتح الباري ٢١١/١٥ . وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا تواجه المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول في النار ، قال : فقلت

« لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » (١٢) .

أو قيل : يا رسول الله : هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : انسه قد أراد قتل صاحبه « صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٨ ولا ينطبق هذا على اقتتال المسلمين دفاعا عما يعتقدونه أنه حق ، بدليل قوله تعالى : « وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتوا فأصلحوا بينهما ٠٠٠ » فسماهما مؤمنين لقتالهما عن اجتهاد . ثم هذا قتال لا قتل .

(د) قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا أصحابي ، فإو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مسد أحدهم ولا نصيفه » فتح الباري بشرح البخاري ٣٣/٨ وصحيح مسلم بشرح النووي ٩٢/١٦ و ٩٣ وفيه أن سب الصحابة رضي الله عنهم حرام من فواحش المحرمات ، سواء من لابس الفتن منهم وغيره ، لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون . (فلو أنفق غيرهم مثل جبل أحد ذهبا في سبيل الله ما بلغ في الفضل ما أنفقه أصحابي بمكيال ولا بنصف مكيال) وسبب تفضيل نفقتهم أن انفاقهم كان في نصرتهم صلى الله عليه وسلم وحمايتهم وذلك معدوم بعده ٠٠٠ وقد قال الله تعالى : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة الآية . هذا كله مع ما كان في أنفسهم من ٠٠٠ الخشوع ٠٠٠ والجهاد في الله حق جهاده ، وفضيلة الصحبة ٠٠٠ .

(هـ) عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا الى ما قدموا » فتح الباري بشرح البخاري ١٥٤/١٤ .

١٢ - فتح الباري بشرح البخاري ٦٣/١ ، وفي معناه صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٢ .

يسدعو هذا الحديث الى حب الخير للغير :

يصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم . أفشوا السلام بينكم « صحيح مسلم بشرح النووي ٣٥/٢ .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من كن فيه وجد خلوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه الا لله ، وأن يكره أن يعود الى الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار « صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/٢ .

١٣ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« لا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ، ولا تجسسوا ، ولا تحسسوا ، ولا تناجشوا ، وكونوا عباد الله اخوانا » (١٣) .

ثانيا - الأخذ بمكارم الاخلاق : وأهمها (*) :

الصدق :

١٤ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« عليكم بالصدق ، فان الصدق يهدي الى البر ، وان البر يهدي الى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإياكم والكذب ، فان الكذب يهدي الى الفجور ، وان الفجور يهدي الى النار ، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا » (١٤) .

١٣ - صحيح مسلم بشرح النووي ١١٩/١٦ .

والتحسس : الاستماع لحديث القوم ، والتجسس : البحث عن العورات وقيل التفتيش عن بواطن الأمور ، وأكثر ما يقال في الشر . والجاسوس صاحب سر الشر ، والناموس صاحب سر الخير . والحسد : تمنى زوال النعمة والتناجش أن يزيد في ثمن السلعة ولا رغبة له في شرائها ، بسيل ليوقع غيره في شرائها .

ويندرج تحت هذا الحديث ما ينص عليه في الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية من كفالة الحرية الشخصية ، وحرمة الحياة الخاصة ، وحرمة المساكن ، وحرمة المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية ... الخ .

* - يتصل بهذا سائر أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم التي تدعو الى مكارم الأخلاق . من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « البر حسن الخلق ، والاثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس » صحيح مسلم بشرح النووي ١١١/١٦ . ومن ذلك الأحاديث التي سنذكرها في الفصل الخاص بجهاد النفس ، وفي مواضع أخرى في هذا الدستور ، غير أننا رأينا أن نبرز هنا أهم القيم الخلقية التي تشدد حاجتنا اليها ، ورأينا أن النص عليها بهذا التفصيل أهم من اجمالها . ويندرج هنا ما قد يرد في الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية من النص على رعاية الاخلاق والتراث والتقاليد الاصيلية ... الخ .

١٤ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٠/١٦ و ١٦١ وفي نفس المعنى

الرفق :

١٥ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« ان الرفق لا يكون في شيء الا زانه ، ولا ينزع من شيء الا شاله » (١٥)

الرحمة :

١٦ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« لا يرحم الله من لا يرحم الناس » (١٦) .

فتح الباري بشرح البخاري ١٢١/١٣ و ١٢٢ والفجور اسم جامع للشر يعني شق ستر السديانة ، ويطلق على الميل الى الفساد والانبعاث في المعاصي .

١٥ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٦/١٦ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف ، وما لا يعطي على ما سواه » صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٦/١٦ .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديد بالصرعة ، انما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » فتح الباري ١٢٣/١٣ و ١٣٤ ونفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٢/١٦ .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : « عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها اذ هي حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٢/١٦ وقرب المعنى فتح الباري بشرح البخاري ٣٢٤/٧ ، والهرة القطة وخشاش الأرض هوامها وحشراتهما .

وقوله صلى الله عليه وسلم : بينما رجل يمشى بطريق ، اشتد عليه العطش ، فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ، ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ بي ، فنزل البئر فملاً خفه ، ثم أمسكه بفيه ، فسقى الكلب . فشكر الله له فغفر له . قالوا : يا رسول الله ، وان لنا في البهائم أجرا ؟ فقال : في كل ذات كبد رطبة أجر » فتح الباري بشرح البخاري ٤٥/١٣ .

١٦ - فتح الباري بشرح البخاري ١٢٧/١٧

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) عن أبي موسى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله عز وجل

الكلمة الطيبة ومراعاة الجار واکرام الضيف :

١٧ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » (١٧) .

يعلى للظالم ، فاذا أخسذه لم يفلته . ثم قرأ « وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة ، ان أخذه أليم شديد » صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٧/١٦

(ب) عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها . . . ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٠/١٧ وقد شرح النووي فى القرن السابع الهجرى هذا الحديث بقوله « هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع . . . فأما أصحاب السياط فهم غلمان والى الشرطة . . . أما الكاسيات ففيه أوجه أحدها معناه كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها ، والثانى كاسيات من الثياب عاريات من فعل الخير والاهتمام لآخرتهن والاعتناء بالطاعات ، والثالث تكشف شيئا من بدنهن اظهارا لجمالها . . . والرابع يلبسن ثيابا رقاقا تصف ما تحتها . . . وأما مائلات مميلات فقل زائغات عن طاعة الله تعالى . . . ومميلات يعلمن غيرهن مثل فعلهن ، وقيل مائلات متبخترات فى مشيتهن . . . رؤوسهن كأسنمة البخت (بضم الباء) يعظمن رؤوسهن بالخمير (جمع خمار وهو غطاء الرأس) والعمائم . . . واختار القاضى ضفر الغدائر وشدها الى فوق وجمعها فى وسط الرأس فتصير كأسنمة البخت . . . لا يدخلن الجنة . . . محمول على من استحل حراما من ذلك مع علمها بتحريمه فتكون كافرة مخلدة فى النار لا تدخل الجنة أبدا ، و (المعنى) الثانى يحمل على أنها لا تدخلها أول الامر مع الفائزين » .

١٧ - فتح البارى بشرح البخارى ٩١/١٤ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/٢ ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قول النبى صلى الله عليه وسلم : « ان العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالا يرفع الله بها درجات ، وان العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالا يهوى بها فى جهنم » فتح البارى بشرح البخارى ٩٣/١٤ وقرب المعنى صحيح مسلم ١١٧/١٨ .

وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون =

١٩ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » (١٩) .

فسكت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزدته لزادني . فتح الباري ٣٤٤/٦ ونفس المعنى في صحيح مسلم بشرح النووي ٧٣/٢ .

(ج) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثاً ، قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئاً فجلس فقال : ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلت لا يسكت » . فتح الباري بشرح البخاري ١٣/١٣ - ١٦ وقرب المعنى المرجع السابق ٣٦٤/١٤ و ٢١٢/١٥ وصحيح مسلم بشرح النووي ٨١/٢ و ٨٢ .

(د) عن جبير بن مطعم . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يدخل الجنة قاطع رحم » صحيح مسلم بشرح النووي ١١٤/١٦ .

(هـ) قال صلى الله عليه وسلم « ان أبر البر صلة الولد أهل ود أبيه » صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٦/١٦ ويلتحق به أصدقاء الأم والأجداد والمشايخ (أي المعلمين) والزوج والزوجة .

١٩ - فتح الباري بشرح البخاري ١٣/١١ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٧٥/٩ . ومن المعروف أنه لا رهبانية في الإسلام .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فقال أحدهم : أما أنا فأنا أصلي الليل أبداً ، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً . فجاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله اني لأكشاكم لله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » . ومعنى كأنهم تقالوها ، أي ظنوها قليلة .

فتح الباري بشرح البخاري ٥/١١ ونفس المعنى في صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٥/٩ و ١٧٦ .

٢٠ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« استوصوا بالنساء خيرا » (٢٠) .

٢١ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« اتقوا الله واعدلوا في أولادكم » (٢١) .

=

(ب) عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال : رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا « فتح البارى بشرح البخارى ١٩/١١ » .

(ج) عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح المرأة لاربعة : لمالها ولجسبها وجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » فتح البارى بشرح البخارى ٣٦/١١ و ٣٧ .

(د) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن - قالوا : يا رسول الله ، وكيف أذننا ؟ قال : أن تسكت » . صحيح مسلم بشرح النووى ٢٠٢/٩ والأيم من سبق لها الزواج ، والبكر من لم يسبق لها الزواج . وتستأمر أى يطلب أمرها ، وتستأذن أى يطلب أذننا .

٢٠ - صحيح مسلم بشرح النووى ٥٨/١٠ ، وقد ورد الحديث كاملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمرا فليتكلم بخير أو ليسكت ، واستوصوا بالنساء ، فإن المرأة خلقت من ضلع ، وإن أعوج شيء فى الضلع أعلاه ، أن ذهب تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، استوصوا بالنساء خيرا » . صحيح مسلم بشرح النووى ٥٨/١٠ ، وقرب المعنى فتح البارى بشرح البخارى ١٧٧/٧ و ١٧٨ و ١٦٢/١١ ومعنى استوصوا أى ارفقوا بهن وأحسنوا عشرتهن وقد خلقت حواء من ضلع آدم . وذكر أعلا الضلع إشارة هنا الى أن أعوج ما فى المرأة لسانها .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقا رضى منها بآخر » . صحيح مسلم بشرح النووى ٥٨/١٠ ، والنهى هنا للإرشاد ، فهو يحض على عدم الطلاق لتلافى آثاره ، ولا يحرم الطلاق أن وقس .

٢١ - صحيح مسلم بشرح النووى ٦٧/١١ وفى نفس المعنى فتح البارى بشرح البخارى ١٤١/٦ .

الفصل الثانى

النظام الاقتصادى

أولا : المال : التحرر من سطوة المال

٢٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة ، ان أعطى رضى ، وان لم يعط لم يرض » (٢٢) .

وأصل هذا الحديث كما رواه مسلم ٠٠٠ عن النعمان بن بشير : قال : تصدق على أبى ببعض ماله ، فقالت أمى عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق أبى الى النبى صلى الله عليه وسلم ليشهده على صدقتى ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفعلت هذا بولدك كلهم ؟ قال : لا ، قال : اتقوا الله واعدلوا فى أولادكم . فرجع أبى فرد تلك الصدقة .

٢٢ - فتح البارى بشرح البخارى ٢٩/١٤ و ٣٠ . والحديث لا ينهى عن جمع المال من حلال ، لانه لم يقل تعس جامع الدينار أو مالك الدينار ، انما ينهى الحديث عن فتنة المال التى تجعل المال سيدا للانسان ، وكأن الانسان يعبد المال . والقطيفة الثوب الناعم المعروف والخميصة الكساء المربع .

ويجب النظر الى أى نظام اقتصادى ، مع النظام الاجتماعى والسياسى السائد . واذا كانت النظم الاقتصادية فى البلاد الرأسمالية والشيوعية تتميز بصراعها من أجل المال أيا كان مصدر كسبه ، حتى ان النظم الرأسمالية تعتبر الانسان سلعة ، وتجعل النظم الشيوعية الانسان آلة مسخرة ، فان الاسلام يحرم الانسان من عبودية المال ، ويقوم نظامه الاقتصادى على الكسب الحلال والانفاق الحلال على التعمير وفى سبيل الله مع توزيع الثروات ، كل ذلك فى ضوء نظامه الاجتماعى والسياسى .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(١) ما روى من أن أبا عبيدة بن الجراح قدم بمال من البحرين من موارد بيت المال ، « فسمعت الانصار بقدوم أبى عبيدة فوافقت صلاة الصبح مع النبى صلى الله عليه وسلم حين رآهم ، وقال : أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء ؟ قالوا : أجل يا رسول الله . قال : فأبشروا وأملوا ما يسركم ، فوالله

الكسب الحلال :

٢٣ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« إن هذا المال خضر حلو ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع » (٢٣) .

لا الفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها ، وتهلككم كما أهلكتهم » . فتح الباري بشرح البخاري ٧١/٧ و ٧٢ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٩٥/١٨ وفتح الباري ١٩/١٤ .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « يقول العبد مالى مالى ، انما له من ماله ثلاث : ما أكل فأفنى ، أو لبس فأبلى ، أو أعطى فاقتنى ، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس » صحيح مسلم بشرح النووي ٩٤/١٨ وفى نفس الموضوع رواية أخرى تبين معنى فاقتنى ، أنه تصدق فادخر للاخرة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله ؟ قالوا : يا رسول الله ، ما منا أحد الا ماله أحب إليه ، قال فان ماله ما قدم ، ومال وارثه ما أخر » فتح الباري بشرح البخاري ٣٦/١٤ وما قدم ، أى ما أضافه الى نفسه فى الحياة وبعد الموت ، بخلاف ما أخر أى المال الذى يتركه لورثته .

٢٣ - فتح الباري بشرح البخاري ٦ و ٣٠٧ .

وبإشراف نفس يعنى بتطلع الى المال ، يقال أشرف الشيء علاه .

وفى فتح الباري بشرح البخاري ٢٢/١٤ عن النبى صلى الله عليه وسلم : « وأن هذا المال حلوة ، من أخذه بحقه ووضع فى حقه فنعم المعونة هو ، وإن أخذه بغير حقه كان كالذى يأكل ولا يشبع » .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : « يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان : حب المال وطول العمر » فتح الباري بشرح البخاري ١٥/١٤ و ١٦ (ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثا ، ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ، ويتوب الله على من تاب » فتح الباري بشرح البخاري ٣٠/١٤ و ٣١ ، ونفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٨/٧ و ١٣٩

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : « يأتى على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه ، أمن الحلال أم من الحرام » فتح الباري بشرح البخاري ٢٠٠/٥

التعميم :

٢٤ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة » (٢٤) .

اخراج المال الحلال في سبيل الله :

٢٥ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » : « على كل مسلم صدقة . قالوا : فان لم يجد . قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فان لم يستطع أو لم يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فان لم يفعل : قال : فليأمر بالخير أو قال بالمعروف . قال : فان لم يفعل . قال : فليمسك عن الشر فإنه له صدقة » (٢٥) .

بجاء

كما يتصل بهذه الأحاديث سائر الأحاديث التي تبين طرق الكسب الحلال ، في التجارة والصناعة والزراعة وغيرها ، وتنتهي عن الحرام كالربا والقمار والغرر وغيرها .

ويندرج تحت هذه الأحاديث ، ما قد تنص عليه الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية من صور الملكية وطرق استخدام رأس المال ، لخدمة الفرد والجماعة ، والتي نجد نصوص القرآن والسنة فيها مرنة مرونة لم تشأ معها أن تحددها بشكل معين ، بل تركت لكل فرد ولكل دولة أن تختار ما يلائم احتياجات زمانها ومكانها ، في إطار المبادئ العيامة التي وردت في القرآن والسنة .

٢٤ - فتح الباري بشرح البخاري ٤٠٠/٥ وصحيح مسلم بشرح النووي ٢١٥/١٠ ، وقرب المعنى فتح الباري ٤٦/١٣ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها ، فان لم يزرعها فليزرعها أخاه » صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٦/١٠ - ٢٠٨

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « من أعمار أرضا ليست لاحد فهو أحق » فتح الباري بشرح البخاري ٤١٧/٥ .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً » فتح الباري بشرح البخاري ٤٢٨/٥ و ٤٢٩ .

٢٥ - فتح الباري بشرح البخاري ٥٥/١٣ و ٥٦ وفي نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٩٤/٧

=

توزيع الثروات :

٢٦ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلأهلك ، فإن فضل شيء فلذى قرابتك ، فإن فضل عن ذى قرابتك شيء فكهذا وهكذا ، يقول « فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك » (٢٦) .

والصدقة ما يفعله المؤمن من خير تسليماً (وتصديقاً) لما يؤمن به والأصل فيها اخراج مال حلال في سبيل الله ، باعتبار أن المال ثمرة الجهد وعوض قضاء الحاجات وذخر المستقبل في الحياة الدنيا ، تطيب نفس المؤمن باخراجه في وجوه الخير ابتغاء رضوان الله ، وأكبر الصدقات ما كان لله فيه حق وهو الزكاة ، وأدناها الكف عن الشر . والصدقة تكون ملزمة إذا كانت حقاً لآخرين كالزكاة ونفقة الأقارب وحق الدولة في أن تفرض في أموال الأغنياء ما تحقق به مصالح العباد ، وتكون الصدقة غير ملزمة بل مندوبة ومستحبة في الحالات الأخرى كعمل من أعمال الخير .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى منها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق » صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/١٦ والمعروف هو ما عرف من الشرع أنه الحق ، وهو عكس المنكر وهو ما أنكره الشرع .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، أو كالذى يصوم النهار ويقوم الليل » فتح البارى ٤٤/١٣ وقرب المعنى المرجع السابق ٤٢٦/١١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١١٢/١٨ - والساعى هو الذى يذهب ويجىء فى تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : « يميّط الأذى عن الطريق صدقة » فتح البارى بشرح البخارى ٣٨/٦ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٧/١٦ .

(٢٦) صحيح مسلم بشرح النووي ٨٣/٧ .

يهتم الاسلام بانفاق المال ، وتوزيع الثروات .

ويحدد هذا الحديث الترتيب الذى يجرى عليه انفاق المال .

ثانيا - العمل : الأخذ بأسباب التقدم :

٢٧ - « قال صلى الله عليه وسلم » :

« المؤمن القوى خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير

وذلك بأن يكفى الانسان نفسه ، ثم أهله أى من يعول ، ثم ذوى قرابته ، ثم من بين يديه من عماله ، ثم من عن يمينه وشماله من جيران واحتياجات مجتمعه ،

كذلك يوضح الحديث أن كل فضل من المال أى كل زيادة عن الاحتياجات يجب انفاقها على المستحقين لها ، بقوله « فان فضل شيء ٠٠٠ » فالمال فى الاسلام لا يحتفظ به الا لقضاء الاحتياجات وتنفيذ المشروعات ، وما يفضل عن ذلك يجب انفاقه وتداوله .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعول ، وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله » فتح البارى بشرح البخارى ٣٨/٤ وقرب المعنى فتح البارى ٤٢٨/١١ و ٤٢٩ وصحيح مسلم بشرح النووى ١٣١/٧ .

واليد العليا هى يد المنفق ، وخير الصدقة ما أنفقته الانسان بعد أن يغنى نفسه ومن يعول بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « دينار أنفقته فى سبيل الله ، ودينار أنفقته فى رغبة ، ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجرا الذى أنفقته على أهلك » . صحيح مسلم بشرح النووى ٨٢/٧ . وأنفقته فى رغبة أى أعتقت به رقبة رقيق فصار حرا .

(ج) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« انك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس ولست تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله الا أجرت بها ، حتى اللقمة تجعلها فى امرأتك » . صحيح مسلم بشرح النووى ٧٦/١١ - ٧٨ وأصل الحديث ما رواه سعد بن أبى وقاص « قال : عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت ، فقلت : يا رسول الله بلغنى ما ترى من الوجع وأنا ذو مال ، ولا يرثنى الا ابنة لى واحدة أفأتصدق بثلاثى مالى ؟ قال : لا ، قلت : أفأتصدق بشطره ، قال : لا ، الثلث

أحرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان » (٢٧) .

والثالث كثير ، أنك أن تذر ورثتك أغنياء ٠٠٠ إلى آخر الحديث « وقرب المعنى فتح الباري بشرح البخاري ١/١٤٥ و ٦/٢٩٣ و ١١/٤٢٦ و ٤٢٧ .
(د) قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة » . فتح الباري بشرح البخاري ١١/٤٢٥ ، ونفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٧/٨٨ ، ومعنى يحتسبها يريد بها وجه الله تعالى .

(هـ) عن أبي سعيد الخدري قال : بينما نحن في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ جاء رجل على راحلة له قال فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل » . صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٣٣ .

ويندرج تحت هذه الأحاديث سائر النصوص التي قد ترد في الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات العالمية التي تتحدث عن قضية توزيع الثروات وتذويب الفوارق بين الطبقات ، طالما كانت في إطار مبادئ القرآن والسنة .

(٢٧) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٢١٥ ويحفظ هذا الحديث المؤمن على الأخذ بأسباب التقدم ، وهي الحرص على ما ينفع واجتناب ما يضر والاستعانة بالله وتجاوز العقبات والنظر إلى المستقبل باعتبار أن ما كان هو من قدر الله .

وفي الحديث إشارة إلى أصول الطب والرعاية الصحية في الإسلام ، فهو يشير إلى أهم أسباب الصحة البدنية والنفسية والإيمانية ، فالصحة البدنية تكون بالحرص على ما ينفع الجسم ، والصحة النفسية لا تتأتى كاملة إلا عند استعانة المؤمن بالله فهو سبحانه القادر على تغيير كل شيء فلا يصاب الإنسان بعد هذه الاستعانة بعجز ، والصحة الإيمانية تكون بالإيمان بقضاء الله وقدره وبه يتجاوز المؤمن ما أصابه من نكبات باعتبارها قضاء وقدر ، ناظرا إلى المستقبل باعتبار أن العاقبة للمتقين .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنزل الله داء إلا أنزل له

(م ٣ - علوم السنة)

العمل الصالح شرف :

٢٨ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » (٢٨) .

شفاء « فتح البارى بشرح البخارى ١٢/٢٤٠ . ويلحق بذلك سائر الأحاديث المتعلقة بالصحة البدنية للفرد ، ثم بأسباب القوة الأخرى للمجتمع فما من مشكلة الا ولها حل .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم « اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه فى المال والخلق فلينظر الى من هو أسفل منه ممن فضل عليه » فتح البارى بشرح البخارى ١٤/١٠٥ وصحيح مسلم بشرح النووى ١٨/٩٧ وذلك للتعرف على الامكانيات الحالية ، وشكر الله عز وجل على نعمه فيها ، والاستفادة منها فى تجاوز العجز الى التقدم . ويلحق بذلك سائر الأحاديث المتصلة بالصحة النفسية للفرد ، ثم وسائل التربية والاعلام وغيرها التى تعنى بتطوير المجتمع - ببيان كيفية الاستفادة من الامكانيات الحالية وهى من نعم الله عز وجل للوصول الى أعلى درجات التقدم والرقى والرفاهية .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : عجا لأمر المؤمن ، ان أمره كله خير ، وليس ذاك لأحد الا للمؤمن ، ان أصابته سراء شكر فكان خيرا له ، وان أصابته ضراء صبر فكان خيرا له . » صحيح مسلم ١٨/١٢٥ ويلحق بذلك سائر الأحاديث المتصلة بالصحة الايمانية ، وتجاوز العقبات والمصائب والنكسات والهزائم ... الخ .

٢٨ - فتح البارى بشرح البخارى ٤/٧٨ وقرب المعنى فتح البارى ٥/٢١٠ وصحيح مسلم بشرح النووى ٧/١٣١ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى ، أهمها :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وان نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده ، فتح البارى بشرح البخارى ٥/٢٠٩ .

(ب) عن أبى ذر قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أرايت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمده الناس عليه ؟ قال : تلك عاجل بشرى المؤمن « صحيح مسلم بشرح النووى ١٦/١٨٩ .

ويندرج تحت هذه الأحاديث ما قد يرد فى الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية ، من نصوص تتصل بالعمل وتعتبره حقا وواجبا وشرفا .

الإخلاص في العمل :

١٩ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه » (٢٩) .

العمل المستطاع الدائم :

٣٠ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا ، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل » (٣٠) .

٢٩ - فتح الباري بشرح البخاري ١/١٢ - ١٩ وفي نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/٥٣ و ٥٤ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
ان الدنيا حلوة خضرة ، وإن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون .
فاتقوا الدنيا واتقوا النساء ، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء ،
صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/٥٥ .

(ب) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
قال الله تبارك وتعالى (في حديث قدسي) : أنا أغني الشركاء عن الشرك ،
من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١١٥ .

٣٠ - صحيح مسلم بشرح النووي ٦/٧١ و ٧٢ ، والحديث روته عائشة رضي الله عنها قالت « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حصير ، وكان يحجره من الليل فيصلى فيه ، فجعل الناس يصلون بصلاته ، ويبسطه بالنهار ، فشابوا ذات ليلة . فقال : أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون . . . إلى آخر الحديث . وهو يدعو إلى الاعتدال في العمل بقدر الطاقة مع دوام العمل الصالح .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هلك المتنطعون » قالها ثلاثاً . صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٢٢٠ والمتنطعون هم المغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم أو أفعالهم .

ثالثا - سرعة الوفاء بالحقوق واجتناب الغش :

٣٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« مطسل الغنى ظلم » (٣١) .

(ب) عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن أثما ، فإن كان أثما كان أبعد الناس منه . وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها ، فتح البارى بشرح البخارى ٣٨٥/٧ و ٣٨٦ ونفس المعنى المرجع السابق ٩٢/١٥ وصحيح مسلم بشرح النووي ٨٣/١٥ .

٣١ - فتح البارى بشرح البخارى ٣٧١/٥ و ٣١/٣ .

يحث هذا الحديث على سرعة الوفاء بالحقوق وانجاز العمل ، ذلك امر هام لحركة تداول الأموال فى التجارة والصناعة وغيرها ، وقضاء مصالح العباد .

ويتصل بهذا الأحاديث أحاديث أخرى أهمها :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : « ان خياركم أحسنكم قضاء » فتح البارى بشرح البخارى ٤٥٦/٥ .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذ يريد اتلافها اتلفه الله » فتح البارى بشرح البخارى ٤٥١/٥ .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : « من كانت عنده مظلمة لأخيه فليقتلها منها ، فانه ليس ثم دينار ولا درهم ، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته ، فان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحته عليه » فتح البارى بشرح البارى ١٨٧/١٤ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٥/١٦ و ١٣٦ .

٣٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من غش فليس مني » (٣٢) .

(د) قوله صلى الله عليه وسلم : « من سره أن ينجيهِ الله من كرب يوم القيامة فليَنفَس عن معسر أو يضع عنه » صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٧/١٠ وقرب المعنى المرجع السابق ١٣٥/١٨ .

(هـ) ما روى من « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه من قضاء ، فإن حدث أنه ترك وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتح عليه الفتوح ، قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه . ومن ترك مالا فهو لورثته » صحيح مسلم بشرح النووي ٦٠/١١ ونفس المعنى فتح الباري بشرح البخاري ١٠/١٥ . وهذا يعني أن على الامام قضاء ديون من توفي ولم يترك مالا في حدود امكانيات بيت المال .

(و) قال صلى الله عليه وسلم : قال الله تعالى (في حديث قدسي) ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره » فتح الباري بشرح البخاري ٣٥٤/٥ .

٣٢ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٩/٢ وأصل الحديث « عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا ، فقأن ما هذا يا صاحب الطعام ، قال : أصابته السماء يا رسول الله ، قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس مني » .

الباب الثالث

النظام السياسي

الفصل الأول

نظام الحكم

أولا - ضمانات الحكم السليم :

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

٣٣ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« الدين النصيحة ، قلنا لمن : قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » (١) .

١ - صحيح مسلم بشرح النووي ٣٧/٢ .

يحث هذا الحديث على ضرورة وجود الرأي الآخر ، على أن يكون نصيحة خالصة ، وبالتالي لا توجد أحزاب معارضة في الإسلام ، وإنما يمكن أن توجد أحزاب لها برامج للإصلاح لا للمعارضة ، على أن يلتزم الجميع بالنصيحة لله باقامة حكمه ، والنصيحة لكتاب الله ولرسوله بالعمل بما عرف عنهما من هدى ، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم بتبصيرهم بما فيه صلاح دينهم ودنياهم .

ويجوز انتخاب نواب للشعب ، وكانوا يسمون بالعرفاء ، على أن يكون الحكم بما أنزل الله ، وألا تكون التوصيات والقرارات والتشريعات البوضعية تتعارض مع ما أنزل الله .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى ، أهمها :

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » صحيح مسلم بشرح النووي ٣٨/١٣ و ٣٩ .

(ب) غنم المسلمون في موقعة حنين سبيا ، نسبوا الى هوازن لأنهم كانوا رأس تلك الموقعة ، فجاء وفد من هوازن مسلمين يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد اليهم سبيهم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فإن اخوانكم هؤلاء ، قد جاءونا تائبين ، وإنى قد رأيت أن أرد اليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب بذلك فليفعل . فقال الناس : قد طيبنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما لا ندرى من أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفعوا الينا عرفاؤكم أمركم ، فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا =

٣٤ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان » (٢) .

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا ، فتح البارى بشرح البخارى ٣٨٩/٥ و ٣٩٠ و ٤٥/٧ و ٩٥/٩ و ٢٩١/١٦ - ٢٩٣ وفى هذا الأخير ذكر ابن حجر شرحا للحديث أن العرفاء جمع عريف ٠٠٠ وهو القائم بأمر طائفة من الناس . عارف ، وعريف ، أى ولى أمر سياستهم وحفظ أمورهم ، وسمى بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج ٠٠٠ قال ابن بطال : فى الحديث مشروعية اقامة العرفاء ، لأن الامام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه ، فيحتاج الى اقامة من يعاونه ليكفيه ما يقيمه فيه ٠٠٠ وفيه أن الخبر الوارد فى ذم العرفاء لا يمنع اقامة العرفاء ، لأنه محمول ، ان ثبت ، على أن الغالب على العرفاء الاستطالة ومجاوزة الحد وترك الانصاف المفضى الى الوقوع فى المعصية والحديث المذكور أخرجه أبو داود من طريق المقدم بن معد يكرب رفعه « العرافة حق ، ولا بد للناس من عريف ، والعرفاء فى النار » ولأحمد وصححه ابن خزيمة من طريق عباد بن أبى على عن أبى حازم عن أبى هريرة رفعه « ويل للأمرء ، ويل للعرفاء » ٠٠٠ العرافة على خطر ، ومن باشرها غير آمن من الوقوع فى المحذور المفضى الى العذاب ٠٠٠ المراد بذلك الإشارة الى كل من يدخل فى ذلك لا يسلم ، وأن الكل على خطر ، والاستثناء مقدر فى الجميع ٠٠٠ » .

ويندرج تحت هذا سائر ما قد تنص عليه الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية من حرية الرأى والنقد ، وحرية البحث العلمى وحرية الصحافة والطباعة ووسائل الاعلام ، وحرية الاجتماع ، وحرية انشاء الجمعيات والنقابات والاتحادات ومجالس تبادل المشورة ٠٠٠ طالما كانت فى اطار مبادئ القرآن والسنة .

٢ - صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢/٢ - ٢٥ .

والمنكر ما أنكره الشرع ، وهو عكس المعروف ، وهو ما عرف من الشرع أنه الحق ، والحديث يبين طريق الاصلاح بتغيير المنكر بالقوة أو بتكوين رأى عام أو بالاستنكار القلبي ، وذلك بحسب الامكانيات المتاحة ويقدر الاستطاعة

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

عن أبى موسى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث أحدا من أصحابه فى بعض أمره قال : بشروا ولا تنفروا ، ويسروا ولا تعسروا « صحيح مسلم بشرح النووى ٤٠/١٢ .

سيادة الشريعة :

٣٥ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « :

« أيها الناس ، انما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » (٣) .

ويندرج تحت هذه الأحاديث ، ما تنص عليه الدساتير والمواثيق والاعلانات الدولية من الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض من شئون ، ومن الحق في تقديم الشكاوى ، ومن حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج ، ومن حماية اللاجئين السياسيين . وكذلك حق أجهزة الدعوة الاسلامية والاعلام في الأمر بالمعروف ، وحق أجهزة الشرطة والمخابرات والقضاء في أن تتحول الى أجهزة للقضاء على المنكر . الخ .

٣ - فتح الباري بشرح البخارى ٩٣/١٥ - ١٠٢ وفي نفس المعنى نفس المرجع ٣٢٩/٧ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٨٦/١١ .

والحديث قيل عندما سرقت المخزومية فشق ذلك على قريش فطلبوا من أسامة بن زيد أن يشفع فيها ، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس . . . الى آخر الحديث . والحديث يدل على سيادة حكم الله عز وجل أو سيادة الشريعة الاسلامية على الجميع ، حتى لو أن بنت رسول الله ومن باب أولى بنت الحاكم أو أى شريف من الشرفاء سرقت لوجب قطع يدها أى إقامة حد الله عليها ، طالما أبلغ السلطان بالواقعة ، مع كراهية الشفاعة في هذا الحد .

ويتصل بهذا الحديث سائر الأحاديث التي تتصل بالقضاء ، وأهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجلد فوق عشر جلدات الا في حد من حدود الله » فتح الباري بشرح البخارى ١٩٢/١٥ و ١٩٣ ، وفي نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢١/١١ .

(ب) عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبی صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع خصومة بباب حجرته ، فخرج اليهم فقال : انما أنا بشر وانه يأتينى الخصم ، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صدق فأقضى له بذلك . فمن قضيت له بحق مسلم فانما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها ، فتح الباري بشرح البخارى ٣٢/٦ ونفس المعنى في المرجع السابق ٢٧٩/١٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ٤/١٢ .

ثانيا - الولاية (وينسدرج تحتها الامارة والقضاء والحسبة وغيرها) :

٣٦ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« لا تسال الامارة ، فانك ان اعطيتها عن غير مسألة اعنت عليها ، وان اعطيتها عن مسألة وكلت اليها » (٤) .

٤ - فتح الباري بشرح البخارى ٤٢٨/١٤ وقرب المعنى : المرجع السابق ٢٤٢/١٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٦/١٢ و ٢٠٧

وفى فتح الباري ٢٤٢/١٦ « معنى الحديث أن من طلب الامارة فأعطيا تركت اعانته عليها من أجل حرصه . ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه ، فيدخل فى الامارة القضاء والحسبة . . . ونحو ذلك ، وأن من حرص على ذلك لا يعان . . . ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة فمن لم يكن له من الله اعانة تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه » .

ويلاحظ أن الامير يعتبر عاملا فى اصطلاح الشريعة الاسلامية . واستعمل فلان أى جعل عاملا بأن أمر اماراة عامة على البلد مثلا ، أو ولى فيها ولاية خاصة كالامامة فى الصلاة أو جباية الخراج أو مباشرة الحرب « فتح الباري بشرح البخارى ٢٣٩/١٦ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) عن أبى موسى قال : دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من بنى عمى ، فقال أحد الرجلين : يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل ، وقال الآخر مثل ذلك ، فقال : أنا والله لا نولى على هذا العمل أحدا سألته ولا أحدا حرص عليه « صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٧/١٢ وفى نفس المعنى فتح الباري بشرح البخارى ٣٤٧/٥

(ب) « عن أبى ذر قال : قلت يا رسول الله : ألا تستعملنى (أى تولينى عاملا) : قال : فضرب بيده على منكبى ، ثم قال : يا أبا ذر انك ضعيف ، وانها أمانة ، وانها يوم القيامة خزى وندامة ، الا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها » صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٩/١٢ و ٢١٠

(ج) لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال : لن يفلح قوم ولسوا أمرهم امرأة « فتح الباري بشرح البخارى ١٩٢/٩ و ١٦٦/١٦ .

(د) عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : انكم ستحرصون على الامارة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة « فتح الباري بشرح البخارى ٢٤٣/١٦ وجاء به : يدخل فيسه .

٣٧ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والأمير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولسده ، فكلكم مسئول عن رعيته » (٥) .

الامارة العظمى وهى الخلافة ، والصغرى وهى الولاية على بعض البلاد
نسدامة . . . لمن لم يعمل فيها بما ينبغي نعم المرضعة أى فى الدنيا ،
وبنسبت الفاطمة أى بعد الموت ، لأنه يصير الى المحاسبة على ذلك ، فهو
كالذى يفطم قبل أن يستغنى فيكون فى ذلك هلاكه . . . وفى الحديث
أن الذى يناله المتولى من النعماء والسراء دون ما يناله من البأساء
والضراء ، اما بالعزل فى الدنيا فيصير خاملا ، واما بالمؤاخضة فى الآخرة
وذلك أشد . . . ويستثنى من ذلك من تعين عليه ، كأن يموت الوالى ولا يوجد
من بعده من يقوم بالأمر غيره . . . وقد يغتفر الحرص فى حق من تعين عليه
لكونه يصير واجبا عليه .

ويندرج تحت هذا ما قد يرد فى الدساتير الوضعية من نصوص
خاصة بترشيح رئيس الدولة أو الوظائف الرئاسية فيها وطريقة اختيار
هؤلاء . . . ، وما يتصل بالوظائف العامة الأخرى . . . الخ .

٥ - فتح البارى بشرح البخارى ٢١١/١١ ، وفى نفس المرجع ٤٦٦/٥
عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : كلكم راع ومسئول عن رعيته ، فالامام راع وهو مسئول
عن رعيته ، والرجل فى أهله راع وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة فى بيت
زوجها راعية وهى مسئولة عن رعيته ، والخادم فى مال سيده راع وهو
مسئول عن رعيته ، قال : فسمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال : والرجل فى مسال
أبيه راع وهو مسئول عن رعيته ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .
وفى نفس المعنى فتح البارى ١٠٧/٦ و ٢٢٩/١٦ و ٢٣٠ وصحيح مسلم
بشرح النووى ٢١٣/١٢ .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقبض الله الأرض يوم
القيامة ، ويطوى السموات بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك أين ملوك
الأرض ؟ » فتح البارى بشرح البخارى ١٧١/١٠ و ١٣٧/١٧ وفيه « قال
الراغب : الملك بالأمر والنهى ، وذلك يختص بالناطقين ، ولهذا قال : ملك
النسب ، ولم يقل ملك الاشياء ، قال : وأما قوله : ملك يوم الدين ،
فتقديره الملك فى يوم الدين لقوله : لمن الملك اليوم - انتهى . . قال ابن

٣٨ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« ما بعث الله من نبي أو استخلف من خليفة الا كانت له بطانتان :
بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ،
فالمعصوم من عصم الله تعالى » (٦) .

بطل : قوله تعالى : ملك الناس ، داخل فى معنى التحيات لله ، أى الملك
لله ، وكأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يقولوا التحيات لله ،
امثالاً لأمر ربه : قل أعوذ برب الناس ، ملك الناس . ووصفه بأنه
ملك الناس يحتل وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى القدرة ، فيكون صفة
ذات ، وأن يكون بمعنى القهر والصرف عما يريدون ، فيكون صفة فعل ،
وقرب المعنى فتح البارى ١٧١/١٠ وصحيح مسلم بشرح النووى ١٣١/١٧
و ١٣٢/١٧ .

وفى فتح البارى بشرح البخارى ٢١١/١٣ : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك
وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووى ١٢١/١٤ . وأخنى من الخنسا
وهو الفحش فى القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخنى الدهر أى أهلكه .

ويندرج تحت هذا ما قد ينص عليه فى الدساتير الوضعية من
قواعد تحدد مسئولية رئيس الدولة ومن كانت لهم ولاية المناصب الرئيسية
فيها .

٦ - فتح البارى بشرح البخارى ٣١٤/١٦ ، وفيه شرحاً لهذا الحديث :
« البطانة : الدخلاء ، هو قول أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى : لا تتخذوا
بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً . البطانة : الدخلاء ، والخبال الشر . انتهى
والدخلاء جمع دخيل ، وهو الذى يدخل على الرئيس فى مكان خلوته
ويغضى اليه سره ويصدقه فيما يخبره به مما يخفى عليه من أمر رعيته
ويعمل بمقتضاه . . . فالمعصوم من عصم الله تعالى : فلا يلزم من وجود
من يشير على النبي صلى الله عليه وسلم بالشر أن يقبل منه . وقيل
المراد بالبطانتين فى حق النبي الملك والشيطان ، واليه الإشارة بقوله
صلى الله عليه وسلم « ولكن الله أعاننى عليه فأسلم » . ونقل ابن التين
عن أشهب : أنه ينبغى للحاكم أن يتخذ من يستكشف له أحوال الناس فى
السز وليكن ثقة مأموناً فطنا عاقلاً ، لان المصيبة انما تدخل على الحاكم
المؤمن من قبوله قول من لا يوثق به اذا كان هو حسن الظن به ،
فيجب عليه أن يتثبت فى مثل ذلك . . . فالمعصوم من عصمه الله لا من عصمته
نفسه ، ان لا توجد من تعصمه نفسه حقيقة الا اذا كان الله عصمه . . . وفى

٣٩ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« انما الامام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به ، فان أمر بتقوى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر ، وأن يأمر بغيره كان عليه منه » (٧) .

٤٠ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » (٨) .

معنى حديث الباب حديث عائشة مرفوعا ، من ولى منكم عملا فأراد الله به خيرا جعل له وزيرا صالحا ، ان نسي ذكره ، وان ذكر أعانه . قال ابن التين : يحتمل أن يكون المزداد بالبطانتين الوزيرين ، ويحتمل أن يكون الملك والشيطان ، وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين النفس الأمارة بالسوء والنفس اللوامة المحرصة على الخير والحمل على الجميع أولى ، الا أنه جائز أن لا يكون لبعضهم الا البعض .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(١) « عن أبى بكر . . . قال مدح رجل رجلا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال . فقال : ويحك قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك مرارا اذا كان أحدكم مادحا صاحبه لا محالة فليقل أحسب فلانا والله حسبي ولا أذكى على الله أحدا » صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٧/١٨ .

(ب) « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« انما مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكير : فحامل المسك اما أن يحذيك ، واما أن تبتاع منه ، واما أن تجد منه ريحا طيبة . ونافخ الكير اما أن يحرق ثيابك ، واما أن تجد منه ريحا خبيثة » صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٨/١٦ وفى نفس المعنى فتح البارى بشرح البخارى ٢٢٧/٥ والكير هو البناء الذى يركب فيه الزق ، والزق هو الذى ينفخ الحصاد فيه النار ، فأطلق على الزق اسم الكير مجازا لمجاورته له ، وقيل الكير هو الزق نفسه ، أما البناء فاسمه الكور .

٧ - صحيح مسلم بشرح النووي ٢٣٠/١٢ ، ونفس المعنى فتح البارى بشرح البخارى ٤٥٦/٦ و ٤٥٧ . وجنة (بضم الجيم) أى سترة لانه يمنع العدو من أذى المسلمين ويكف أذى بعضهم عن بعض والمراد بالامام كل قائم بأمر الناس .

٨ - فتح البارى بشرح البخارى ٨٣/١٧ و ٨٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/١٢ . والحاكم يشمل الأمير والقاضى ومن فى حكمهما .

٤١ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :
« ما من أمير يلي أمير المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة » (٩) .

٤٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :
« ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » (١٠) .

والحديث يشير الى أنه لا يلزم من رد حكم الحاكم أو فتواه إذا اجتهد فأخطأ أن يآثم بذلك ، بل إذا بذل وسعه أجر ، فإن أصاب ضوعف أجره .
لكن لو أقدم فحكم أو أفق بغير علم لحقه الاثم . فتح الباري ٨٣/١٧ .

٩ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٦/٢ و ٢١٥/١٢ وقرب المعنى فتح الباري بشرح البخاري ٢٤٥/١٦ .

(أى يعذب فيتأخر دخوله الجنة ، فإن استحل ذلك كان غاشا لها حرم عليه دخولها ، كما سنرى في الحديث التالي) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن : انك ستأتى قوما أهمل كتاب ، فإذا جئتهم فادعهم الى أن يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب » فتح الباري بشرح البخاري ١٢٦/٩ .

١٠ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٥/٢ و ٢١٤/١٢ ، وشرحا للحديث ذكر النووي في المرجع السابق ١٦٦/٢ « قال القاضي عياض رحمه الله : معناه بين (أى واضح) في التحذير من غش المسلمين لمن قلده الله تعالى شيئا من أمرهم واسترعااه عليهم ونصبه لمصلحتهم في دينهم أو دنياهم . فإذا خان ما أوتمن عليه فلم ينصح فيما قلده ، أما بتضييعه تعريفهم ما يلزمهم من دينهم وأخذهم به ، وأما بالقيام (بعدم القيام) بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم والبذب عنها لكل متصد لادخال داخله فيها ، أو تحريف لمعانيها ، أو إهمال حدودهم ، أو تضييع حقوقهم ، أو ترك حماية حوزتهم ومجاهدة أعدائهم أو ترك سيرة العدل فيهم ، فقد غشهم . » قال القاضي وقد نبه صلى الله عليه وسلم على أن ذلك من الكبائر الموبقة المبعدة عن الجنة » .

٤٣ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« اللهم من ولى من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به » (١١) .

٤٤ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطة فيما فوقه كان غلولا يأتى به يوم القيامة » (١٢) .

وفى فتح البارى بشرح البخارى ٢٤٥/١٦ عن الحسن : أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار فى مرضه الذى مات فيه ، فقال له معقل : انى محدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة الا لم يجد رائحة الجنة ، وفى المرجع السابق ٢٤٦/١٦ روى عن الحسن قال : أتينا معقل بن يسار نعوذه ، فدخل عبيد الله فقال له معقل : أحدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ما من وال يلى رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم الا حرم الله عليه الجنة » وذكر ابن حجر شرحا لذلك « حاصل الروايتين أنه أثبت الغش فى احدهما ونفى النصيحة فى الأخرى ، فكأنه لا واسطة بينهما ، ويحصل ذلك بظلمه لهم بأخذ أموالهم ، أو سفك دمائهم ، أو انتهاك أعراضهم وحبس حقوقهم ، وترك تعريفهم ما يجب عليهم فى أمر دينهم ودنياهم ، وبإهمال إقامة الحدود فيهم ، وردع المفسدين منهم ، وترك حمايتهم ونحو ذلك . وقال ابن بطلال : هذا وعيد شديد على أئمة الجور ، فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه اليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة ، فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة » .

وهذا الراعى الغاش لرعيته تجب مقاومته فى الدنيا وعقابه وفقا للآيات والأحاديث الواردة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والحدود والقصاص والتعزير .

١١ - صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٢/١٢ و ٢١٣ .

١٢ - صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٢/١٢ .

وهذا الحديث أساس فى محاسبة العاملين عن الكسب غير المشروع ، يوضحه ما روى « عن أبى حميد الساعدى قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا على صدقات بنى سليم يدعى ابن اللتبية ، فلما جاء حاسبه ، قال : هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله

ثالثا - البيعة :

٤٥ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتون ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصونى فى معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فى الدنيا فهو له كفارة ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله فأمره الى الله ان شاء عاقبه وان شاء عفا عنه » (١٣) .

صلى عليه وسلم : فهلا جلست فى بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك ان كنت صادقا ؟ ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ، فانى استعمل الرجل منكم على العمل مما ولانى الله ، فيأتى فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لى ، أفلا جلس فى بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه الا لقى الله يحمله يوم القيامة ، فلاعرفن أحدا منكم لقى الله يحمل بغيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر . ثم رفع يده حتى رأى بياض ابطنه يقول : اللهم هل بلغت ، فتح البارى بشرح البخارى ٣٨٢/١٥ نفس المعنى فى المرجع السابق ٢٨٦/١٦ - ٢٨٩ و ٣١٣/١٦ - ٣١٤ صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٨/١٢ و ٢١٩ . واليعار صوت الشاة .

١٣ - فتح البارى بشرح البخارى ٢٢/٨ ، ونفس المعنى بالمرجع السابق ١١٧/١٥ .

والحديث يعنى أن مبايعة الامام تكون على حفظ الدين « لا تشركوا بالله شيئا » ، وحفظ المال « ولا تسرقوا » ، وحفظ العرض « ولا تزنوا » ، وحفظ النسل والنفس « ولا تقتلوا أولادكم » ، والانتهاى عن المنكر بصفة عامة « ولا تأتون ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم » ، والائتمار بالمعروف « ولا تعصونى فى معروف » .

والحديث موافق لقوله تعالى : يا أيها النبى اذا جاءك المؤمنات يبایعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك فى معروف ، فبايعهن واستغفر لهن الله ، ان الله غفور رحيم (الآية ١٢ سورة الممتحنة) .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبى صلى الله عليه وسلم يبایع النساء بالكلام بهذه الآية : « لا يشركن بالله شيئا » ، قالت : وما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة الا امرأة يملكها « أى كانت ملك يمينه »

٤٦ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (١٤) .

ويؤخذ من ذلك أن للمرأة في الإسلام ، أن تباشر حقها السياسي في انتخاب الحاكم .

وقال جرير بن عبد الله : « بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم » فتح الباري بشرح البخاري ٩/٤

وسنرى ما رواه عبادة بن الصامت بقوله : « دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان » . فتح الباري ١٦/١١٣

وعن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل ، ورجل بايع اماما لا يبايعه الا لدنياه ، ان أعطاه ما يريد وفي له ، والا لم يف له . الخ » . فتح الباري بشرح البخاري ١٦/٣٢٧ و ٣٢٨ . ومعنى لا يبايعه الا للدنيا أى لا يقصد طاعة الله في مبايعة من يستحق الامامة . . . واستحقاقه هذا الوعيد لكونه غش امام المسلمين ومن لازم غش الامام غش الرعية لما فيه من التسبب الى اثاره الفتنية ، ولا سيما ان كان ممن يتبع على ذلك . . . وفي الحديث وعيد شديد في نكث البيعة والخروج على الامام ، لما في ذلك من تفرق الكلمة . . . والاصل في مبايعة الامام أن يبايعه على أن يعمل بالحق ويقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فمن جعل مبايعته لمال يعطاه دون ملاحظة المقصود في الاصل فقد خسر خسرانا مبينا ودخل في الوعيد المذكور وحق به ، ان لم يتجاوز الله عنه . وفيه أن كل عمل لا يقصد به وجه الله وأريد به عرض الدنيا فهو فاسد ، وصاحبه آثم » فتح الباري ١٦/٣٢٨ و ٣٢٩ .

١٤ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٢٢٦ ، وقرب المعنى المرجع السابق ١٢/٢٢٧ وفتح الباري بشرح البخاري ٦/٤٥٦ و ١٦/٢٤٠ و ٢٤١ و ٩/١٢١ .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم « لو استعمل عليكم عبد ، يقودكم بكتاب الله ، فاسمعوا له وأطيعوا » صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٢٢٥

الفصل الثانى

الجهاد فى سبيل الله

أولا : جهاد النفس :

وعن عبادة بن الصامت : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، وعلى أثره علينا ، وعلى أن لا ننازع الامر أهله ، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا ، لا نخاف فى الله لومة لائم » . صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٨/١٢

وعن عبادة بن الصامت قال : « دعانا النبی صلی الله عليه وسلم فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعناه على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الامر أهله الا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان » فتح البارى بشرح البخارى ١٦ / ١١٣ و ١١٤ وقرب المعنى نفس المـرجع ١٦ / ١١١ و ١١٢ وصحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٨/١٢ وقرب المعنى فى صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٤/١٢ ومعنى منشطنا ومكرهنا : أى فى حالة نشاطنا وفى الحالة التى نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به . وأثرة علينا : المراد ان طاعتهم لمن يتولى عليهم واجبة ولو أثر عليهم غيرهم ، وأن لا ننازع الامر أهله ، أى الخلافة والملك والامارة والولاية الا أن تروا كفرا بواحا . أى ظاهرا باديا من قولهم باح بالشئ يبرح به بواحا وبواحا اذا اداعه وأظهره ، عندكم من الله فيه برهان ، أى نص آية أو حديث صحيح لا يحتمل التأويل . . ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الامور فى ولايتهم ، ولا تعترضوا عليهم ، الا ان تروا منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد الاسلام . فاذا رأيت ذلك فانكروا عليهم وقولوا الحق حيثما كنتم . » ونقل ابن التين عن الداودى قال: الذى عليه العلماء فى أمراء الجور أنه ان قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، والا فالواجب الصبر . (ومعنى بغير فتنة ولا ظلم هو ما نسميه الآن بالعزل بالطرق الدستورية أو القانونية) . وعن بعضهم لا يجوز عـقـد الولاية لفاسق ابتداء ، فان أحدث جورا بعد أن كان عدلا ، فاختلفوا فى جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع الا أن يكفر فيجب الخروج عليه (والخروج هنا يكون الى حد الثورة والقتال) . فتح البارى ١٦ / ١١٣ - ١١٤

وعن عوف بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، ويصلون عليكم وتصلون عليهم . وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم . قيل يا رسول الله :

(م ٤ - علوم السنة)

التقوى :

٤٧ - قيل يا رسول الله : من أكرم الناس ؟ قال : « اتقاهم » (١٥) .

أفلا ننايذهم بالسيف ، قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة . وإذا رأيتم من ولا تكلم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله ، ولا تنزعوا يدا من طاعة « صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤٤/١٢ .

ويؤخذ من هذه الأحاديث الأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشي ، والصبر على ما يقع من الأمير مما يكره ، والوعيد على مفارقة الجماعة ، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء ما لم يؤمر بمعصية ، فعندئذ لا سمع ولا طاعة أي لا يجب ذلك ، بل تحرم الطاعة على من كان قادرا على الامتناع . وفي حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبراني « لا طاعة لمن عصى الله تعالى » . ومعنى الا أن تروا كفرا بواحا . . . « أنه ينعزل بالكفر اجماعا ، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك ، فمن قوى على ذلك فله الثواب ، ومن داهن فعليته الاثم ، ومن عجز وجبت عليه الهجـرة من تلك الارض « فتح الباري ٢٤١/١٦ .

١٥ - فتح الباري بشرح البخاري ٣٣٨/٧

ويؤخذ من هذا أنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود ولا لغني على فقير الا بالتقوى ، فال مساواة بين الناس اصل بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو غير ذلك ، والتفاضل لا يكون الا بما يستوجب ذلك من أهلية ، وعند الله لا تفاضل الا بالتقوى .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « الناس معادن كمعادن الفضة والذهب ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا . والارواح جنود مجنـدة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف « صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٥/١٦

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « ان من خياركم أحاسنكم اخلاقا » صحيح مسلم بشرح النووي ٧٨/١٥

(ج) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم « . صحيح مسلم بشرح النووي ١٢١/١٦

ويندرج تحت هذا ما قد يرد في الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية من النص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وعدم

الاحسان :

٤٨ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« سبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظلّه يوم لا ظل الا ظله : امام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق في المسجد ، ورجلان تحابا في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال الى نفسها قال : اني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه » (١٦) .

التمييز بينهم بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة ٠٠٠ وكفالة تكافؤ الفرص للجميع وإذا كان التفاضل في المجتمع الرأسمالي بكثرة المال ، وفي المجتمع الاشتراكي بمجرد العمل ، فإن التفاضل في المجتمع الاسلامي بالتقوى ، أي بالايमान بالله والعمل الصالح بالالتزام بأوامر الشرع واجتناب نواهيه .

١٦ - فتح الباري بشرح البخاري ١٢٢/١٥ ، وبنفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٠/٧ - ١٢٢

والحديث يذكر صوراً من الاحسان ، وهو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فهو يراك ، ومن شأن ذلك أن تستشعر رقابة الله عز وجل الك باستمرار .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى (في حديث قدسي) : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني . فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب الى شبرا تقربت اليه ذراعاً ، وإن تقرب الى ذراعاً تقربت اليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة . فتح الباري بشرح البخاري ١٥٦/١٧ - ١٥٩

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله تعالى قال (في حديث قدسي) : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب الى عبدي بشيء أحب الي مما افترضته عليه ، وما زال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحببته ، فكنت سمعه الذي يسمع ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي عليها ، وإن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ٠٠٠ فتح الباري بشرح البخاري ١٢٦/١٤ - ١٣٢ - والولي هو من يتقرب الى الله عز وجل على الدوام ، فهو يوالي هذا التقرب ، ولهذا سمي ولياً . ويتم هذا التقرب بالمواظبة على أداء الفروض والنوافل ، والفروض هي الواجبات والنوافل هي المندوبات . ومثل هذا الولي يكون ربانيا مستجاب الدعاء ، ولهذا يحذر الله عز وجل من يعاديه

ترك النفاق :

٤٩ - قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : اذا أؤتمن خان ، واذا حدث كذب ، واذا عاهد غدر ، واذا خاضع فجر » (١٧) .
اجتناب الموبقات :

٥٠ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » (١٨) .

بل وينذره بالحرب ، والولى لا يخلو من الابتلاء أى من اختبار الله عز وجل له بالبلاء ، وأشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل كالصديقين والشهداء والاولياء ... الخ .

١٧ - فتح البارى ٩٧/١ و ٩٨ وقرب المعنى المرجع السابق ٨٩/٧ وصحيح مسلم بشرح النووي ٤٦/٢ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها : قوله صلى الله عليه وسلم : تجدون من شر الناس ذا الوجهين : الذى يأتى هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٧/١٦ وفتح البارى بشرح البخارى ٨٥/١٣ و ٢٩٤/١٦ وفيه أيضا « قال أناس لابن عمر انا ندخل على سلطاننا فنقول لهم خلاف ما نتكلم اذا خرجنا من عندهم . قال : كنا نعدّها نفاقا » .

١٨ - فتح البارى بشرح البخارى ٣٢٢/٦ و ١٩٨/١٥ وفى نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٨٣/٢ .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) عن عبد الله قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أى الذنب أعظم عند الله . قال : أن تجعل لله ندا وهو خالقك . قلت : ان ذلك لعظيم . قلت : ثم أى . قال : وأن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك . قلت : ثم أى ؟ قال : أن تزاني حيلة جارك « فتح البارى بشرح البخارى ٢٣٠/٩ .

(ب) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله (فى حديث قدسى) : كذبنى ابن آدم ولم يكن له ذلك ، وشتمنى ولم يكن له ذلك . فأما تكذيبى - أى فزعم أن لا أقدر أن أعيده كما كان ، وأما شتمه أى فقله لى ولد ، فسبحانى أن اتخذ صاحبة أو ولدا « فتح البارى بشرح البخارى ٢٣٤/٩ ونفس المعنى بالمرجع السابق ١٠٠/٧ .

ثانيا - جهاد الأعداء :

٥١ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » (١٩) .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم : « من أتى عرافا فسأله عن شيء ، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة » صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٧/١٤

(د) « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال : هم سواء » صحيح مسلم بشرح النووي ٢٦/١١

(هـ) قوله صلى الله عليه وسلم : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى » . فتح الباري بشرح البخاري ٤٣/١٣ ، وفي نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١١٣/١٨

(و) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون ما المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع . فقليل من المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم من هتعا ، وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا . فيأتي به من أهل الجنة من حسناته وهذا من حسناته ، فان قتلته حسنته ، قبل ما أن يقتلها من أهل الجنة ، أخذت من خطاياهم فطرحته عليه ، ثم رفع رفعا ، ثم قال : « صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/١٦ » . وفي فتح الباري بشرح البخاري ٢٨٨/٦ « عن أبي موسى رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن في سبيل الله ؟ قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »

وقرب فتح الباري ٢٣٣/١ .

١١٠ وفي صحيح مسلم بشرح النووي ٤٩/١٣ « عن أبي موسى قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاتل خمية ، ويقاتل رياء ، أي ذلك في سبيل الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »

وفي صحيح مسلم بشرح النووي ٢٣٨/١٢ « عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات ميتة جاهلية ، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى

٥٢ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

« انتدب الله لمن خرج في سبيله ، لا يخرجه الا ايمان بى وتصديق برسلى ، ان أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة • ولولا أن أشق على أمتى مسا قعدت خلف سرية ، ولوددت أنى أقتل فى سبيل الله ثم أحيى ، ثم أقتل ثم أحيى ، ثم أقتل » (٢٠) •

عصبة أو ينصر عصبة ، فقتل فقتلة جاهلية • ومن خرج على أمتى يضرب برها وفاجرها ولا يتحاش من مؤمنها ولا يفى لذى عهد عهده فليس منى ولست منه « وعمية (بضم العين) أى لا يستبين وجه الامر ، ويقاقل لعصبة أى لقومه وهواه لا فى سبيل الله •

وقال صلى الله عليه وسلم : « ان أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمه فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فيك حتى استشهدت • قال : كذبت ، ولكنك قاتلت لأن يقال جرىء ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي فى النار • ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمه فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : تعلمت العلم وعلمته ، وقرأت فيك القرآن • قال : كذبت ، ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم ، وقرأت القرآن ليقال قارئ ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي فى النار • ورجل وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كله فأتى به فعرفه نعمه فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها الا أنفقت فيها لك • قال : كذبت ، ولكنك فعلت ليقال جواد ، فقد قيل • ثم أمر به فسحب على وجهه ثم ألقي فى النار • صحيح مسلم بشرح النووي ٥٠/١٣ و ٥١ •

٢٠ - فتح البارى بشرح البخارى ج ١ ص ١٠٠ ، وانتدب معناه سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل تكفل بذلك •

وفى فتح البارى ٣٤٧/٦ و ٢٤٨ أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مثل المجاهد فى سبيل الله ، والله أعلم بمن يجاهد فى سبيله ، كمثّل الصائم القائم • وتوكل الله للمجاهد فى سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة ، أو يرجعه سالماً مع أجر أو غنيمة « وفى نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٢١/١٣ •

وفى صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤/١٣ « عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من نفس تموت ، لها عند الله خير يسرها

٥٣ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من مات ولم يغفر ، ولم يحدث به نفسه ، مات على شعبة من نفاق » (٢١) .

أنها ترجع الى الدنيا ، ولا أن لها الدنيا وما فيها ، الا الشهيد ، فإنه يتمنى أن يرجع فيقتل في الدنيا ، لما يرى من فضل الشهادة » .

وفي صحيح مسلم بشرح النووي ٢٨/١٣ عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا سعيد : من رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ، وجبت له الجنة . فعجب لها أبو سعيد ، فقال : أعدها يا رسول الله ففعل ، ثم قال : وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة في الجنة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، قال : وما هي يا رسول الله ، قال : الجهاد في سبيل الله ، الجهاد في سبيل الله .

٢١ - صحيح مسلم بشرح النووي ٥٦/١٣ . والمقصود بالغزو هنا الجهاد في سبيل الله ، جهادا عسكريا أو اقتصاديا أو فكريا أو غير ذلك .

وفي فتح الباري بشرح البخاري ١٢٤/٤ « سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ قال إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : جهاد في سبيل الله . قيل : ثم ماذا ؟ قال حج مبرور » .

وفي فتح الباري ٣٤٤/٦ عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية . وإذا استنفرتم فانفروا » وقرب ذلك في صحيح مسلم بشرح النووي ٨/١٣ .

وفي صحيح مسلم بشرح النووي ٢٩/١٣ عن أبي قتادة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قام فيهم فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال ، فقام رجل فقال : يا رسول الله أرأيت أن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم أن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت : قال : أرأيت أن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطاياي ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر ، الا الدين (يسكون الياء أى حقوق العباد) ، فإن جبريل عليه السلام قال لى ذلك» .

٥٤ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ، الا ان القوة الرمي ، الا ان القوة الرمي » (٢٢) .

٥٥ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ، ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا » (٢٣) .

وفي فتح الباري بشرح البخاري ٣٤٤/٦ عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد (أى النساء) قال : لكن أفضل الجهاد حج مبرور . (أى أفضل الجهاد للنساء حج مبرور) .

وفي فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٠٦/١ « قال النساء للنبي صلى الله عليه وسلم : غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوما من نفسك ، فوعدهن يوما لقيهن فيه فوعظن وأمرهن ، فكان فيما قال لهن : « ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان حجابا من النار ، فقالت امرأة : واثنين ؟ فقال : واثنين » .

وفي صحيح مسلم بشرح النووي ١٨١/١٦ عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنسوة من الانصار : لا يموت لاحداكن ثلاثة من الولد فتحسبه الا دخلت الجنة . فقالت امرأة منهن ، أو اثنين يا رسول الله ، قال : أو اثنين » .

٢٢ - صحيح مسلم بشرح النووي ٦٤/١٣ ، والحديث رواه عقبة ابن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول : (الحديث) .

والرمي هو الاتجاه الى اصابة الهدف ، سواء برمح أو طليقة مسدس أو بندقية ، أو قذيفة مدفع ، أو دابة دبابة ، أو قنبلة يدوية أو من طائرة ، أو اتجاه صاروخ ، أو ما يعين ذلك كله من أجهزة كالرادار أو الاشعة بمختلف أنواعها أو نحو ذلك .

وينسدرج تحت هذا ما قد يرد في الدساتير الوضعية والمواثيق والاعلانات الدولية من نصوص في الدفاع عن السدين ، والتجنيد ، والرياضة ٢٣ - فتح الباري بشرح البخاري ٣٩٠/٦ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ٤٠/١٣ .

٥٦ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : »

« رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها ، وموضع
سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها ، والروحة يروحها
العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها » (٢٤) .

وفى صحيح مسلم بشرح النووي ٤١/١٣ و ٤٢ « قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « حرمة نساء المجاهدين على القاعدین كحرمة أمهاتهم
وما من رجل من القاعدين يخلف رجلاً من المجاهدين ، في أهله
فيخونه فيهم الا وقف له يوم القيامة فيأخذ من عمله ما شاء ، فمسا
ظنكم ؟ » .

٢٤ - فتح الباری بشرح البخاری ٤٢٦/٦ « والرباط ملازمة المكان
الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين . والروحة السير بعسد
الزوال أي بعد الظهر ، والغدوة السير أول النهار .

وفى فتح الباری ٣٥٤/٦ عن النبي صلى الله عليه وسلم : لغدوة
في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها « ونفس المعنى صحيح
مسلم بشرح النووي ٢٦/١٣ .

وفى صحيح مسلم بشرح النووي ٦١/١٣ « عن سلمان قال : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رباط يوم وليلة خير من حياض
شهر وقيامه ، وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه
وآمن الفتان » .

وفى شرح النووي أن كل ميت يختم على عمله إلا الرابطة فإنه يلقى الله
عمله إلى يوم القيامة ، ومعنى أجرى عليه رزقه موافق لقوله تعالى في الشهداء
« أحياء عند ربهم يرزقون » وموافق لما ورد في الحديث أن أرواح الشهداء
تأكل من ثمار الجنة والمقصود بأمن الفتان (بهنم الفاء) أي أمن فتاني
القيبر .

٥٧ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« لا تمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فاذا لقيتموهم فاصبروا ،
واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » (٢٥) .

٢٥ - فتح الباري بشرح البخارى ٤٩٧/٦ و ٤٩٨ ، وباقي الحديث
أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : اللهم منزل الكتاب ، ومجرى السحاب
وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم » والحكمة فى نهى النبى صلى
الله عليه وسلم عن تمنى لقاء العدو ، أن المرء لا يعلم ما يثول اليه
الأمر ، وحتى لا يعجب المرء بنفسه ، وحتى يأخذ حذره . أما دعاؤه
صلى الله عليه وسلم بالنصر مع ذكر الله عز وجل بأنه منزل الكتاب
ومجرى السحاب وهازم الأحزاب ، فلأن انزال الكتاب حصلت به نعمة الآخرة
وهى الاسلام ، واجراء السحاب حصلت به نعمة الدنيا وهى الرزق ، وهزيمة
الأحزاب حصل به حفظ النعمتين ، فكأنه قال : اللهم كما أنعمت بعظيم نعمتى
الآخرة والدنيا ، وحفظتهما فأبقهما بنصرك للمؤمنين . وفى نفس المعنى فتح
البارى ٣٥٢/١٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ٤٥/١٢ .

وعن آداب الحرب وحقوق الانسان فيه وواجباته ، روى سليمان بن بريدة عن
أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو
سرية أو صاه فى خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال :
أغزوا باسم الله فى سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا
تغلوا (أى لا يكن هدفكم سلب الأموال) ولا تغدروا ، ولا تمثلوا (أى
لا تشوهوا الجثث) ولا تقتلوا وليدا (أى طفلا) . واذا لقيت عدوك من
المشركين فادعهم الى ثلاث خصال « أو خلال » فأيتهن أجابوك فاقبل منهم وكف
عنهم :

(١) ادعهم الى الاسلام ، فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم
ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم ان فعلوا ذلك
فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فان أبوا أن يتحولوا منها
فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذى
يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم فى الغنيمة والفىء شيء الا أن يجاهدوا مع
المسلمين .

٥٨ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

• « الحرب خدعة » (٢٦) •

ثالثاً - وعسد الله بالنصر :

٥٩ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم ، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » (٢٧) •

=

(ب) فان هم أبوا فسلهم الجزية ، فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم •

(ج) فان هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم • واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فانكم إن تخفروا أى ينقض أعداؤكم ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك ، فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا » صحيح مسلم بشرح النووي ٢٧/١٢ - ٤٠ •

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : وجدت امرأة مقتولة فى بعض مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان • فتح البارى بشرح البخارى ٤٨٩/٦ •

٢٦ - صحيح مسلم بشرح النووي ٤٥/١٢ • وقد اتفق العلماء على جواز خداع الكفار فى الحرب ، بأية كيفية ، إلا أن يكون فى الخداع نقض عهد أو أمان فلا يحل ، وقد صح فى الحديث جواز الكذب فى الحرب •

٢٧ - صحيح مسلم بشرح النووي ٦٥/١٣ ، ونفس المعنى فتح البارى بشرح البخارى ٥٦/١٧ وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٣/٢ - ١٩٤ •

ومعنى ظاهرين أى غالبين ، وقيل غير مستترين بل مشهورين •

٦٠ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« هلك كسرى ، ثم لا يكون كسرى بعده ، وقيصر ليهلكن ثم لا يكون قيصر بعده ، ولتقسمن كنوزهما فى سبيل الله » (٢٨) .

٢٨ - صحيح مسلم بشرح النووى ٤٢/١٨ ، ونفس المعنى فتح البسارى بشرح البخارى ٢٨/٦ .

هذه نبوءة من المصطفى صلى الله عليه وسلم تحققت ولا زالت ، وهى وعد بالنصر ، فلن يتوحد المشرق ضد المسلمين تحت راية زعيم واحد حيث لا كسرى آخر ، ولن يتوحد الغرب ضد المسلمين تحت راية حاكم واحد حيث لا قيصر آخر .

ويتصل بهذا الحديث أحاديث أخرى أهمها :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « انكم ستفتحون مصر ، وهى أرض يسمى فيها القيراط ، فاذا فتحتوها فأحسنوا الى أهلها ، فان لهم ذممة ورحمما ، أو قال ذممة وههرا » . صحيح مسلم بشرح النووى ٩٧/١٦ . ومعنى يسمى فيها القيراط أى يكثر أهل مصر من استعماله والتكلم به ، وكان القيراط جزء من أجزاء الدرهم ، وهو جزء من الفدان . والذمة هى الحرمة والحق ، والرحم يرجع الى كون هاجر أم اسماعيل مصرية ، أما الصهر فلكون مارية أم ابراهيم بن النبى صلى الله عليه وسلم منهم . وفى الحديث نبوءة من المصطفى صلى الله عليه وسلم تحققت .

(ب) وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كان الدين عند الثريا ، لذهب به رجل من فارس أو قال من أبناء فارس حتى يتناوله . صحيح مسلم بشرح النووى ١٠٠/١٦ ، والثريا أى بلاد فارس الكواكب عن الأرض .

(ج) عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله زوى لى الأرض ، فأريت مشارقها ومغاربها ، وان أمتى سيبلى ملكها ما زوى لى منها ، وأعطيت الكثرين الأحمر والأبيض ، وأنى شألت ربي لأمتى أن لا يهلكها بسنة عامة ، وأن لا يسلط عليهم غدا من سبوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ، وان ربي قال : يسا محمد ألى اذا قضيت قضائى فأنه لا يرد . وانى أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة ، وأن لا أسلط عليهم غدا من سبوى أنفسهم يستبيح بيضتهم ، ولو اجتمع عليهم من باقطارها ، أو قال من بين أقطارها ، حتى يكون بعضهم يهلك بعضها ، ويسبى بعضهم بعضا » صحيح مسلم بشرح النووى ١٣/١٨ و ١٤ وفيه أراد بالكثرين كنزى كسرى وقيصر ، ويستبيح بيضتهم أى جماعتهم ، والبيضة أيضا العز والملك . وبسنة عامة أى لا يهلكهم بقدرتهم .

٦١ - « قال النبي صلى الله عليه وسلم » :

لتقاتلن اليهود فلتقتلنهم حتى يقول الحجر يا مسلم هذا يهودى
فتعال فاقتله » (٢٩) .

٢٩ - صحيح مسلم بشرح النووي ٤٤/١٨ .

هذه نبوءة من النبي صلى الله عليه وسلم ، بدأ تحقيقها فى عصرنا
الحاضر بعد ألف وأربعمائة عام ، تشهد بأن محمدا صلى الله عليه وسلم
يبلغ عن رب العالمين . وقد وردت فى هذه النبوءة أحاديث أخرى ، منها
فى فتح البارى بشرح البخارى ٤٢٢/٧ « تقاتلكم اليهود ، فتسلطون عليهم ،
ثم يقول الحجر : يا مسلم ، هذا يهودى ورائى فاقتله » . وعلق
ابن حجر العسقلانى مؤلف فتح البارى السدى شرح به أحاديث صحيح
البخارى قائلا « تقدم من وجه آخر فى الجهاد فى باب قتال اليهودى ،
(قوله تقاتلكم اليهود فيسلطون عليكم) وفى رواية أحمد عن طريق أخرى
عن سالم عن أبيه « ينزل الدجال هذه السبخة » أى خارج المدينة
(المنورة) « ثم يسلط الله عليه المسلمين فيقتلون شيعته حتى أن اليهودى
يختبئ تحت الشجرة والحجر فيقول الحجر والشجرة : هذا يهودى
فاقتله » وعلى هذا فالمراد بقتال اليهود وقوع ذلك إذا خرج الدجال ونزل
عيسى « هذا ما استنبطه ابن حجر العسقلانى فى القرن التاسع الهجرى ، وقد
اتضح الصورة الآن أكثر ، فجهاد المسلمين ضد اليهود بدأ فى القرن
الرابع عشر الهجرى بتسليط اليهود على المسلمين ، وهذه إحدى روايات
الحديث ، ثم يكتب الله عز وجل النصر للمسلمين فيسلطون على اليهود
وهذه رواية أخرى للحديث ، وكلاهما يتفق ويفسر قوله تعالى فى سورة
الاسراء « ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر
نفيرا » . ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وان أسأتهم فلها ، فإذا جاء وعد
الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما
علسوا تتبيرا » انظر الآيات ٦ و ٧ من سورة الاسراء . أما قول
الحجر يا مسلم هذا يهودى ورائى فاقتله ، فذلك يحدث عند خروج
المسيح الدجال الذى يتبعه طائفة من اليهود ، كما ورد فى الأحاديث التى
توضح ما يحدث مع الدجال ، ثم نزول المسيح عيسى بن مريم عليهما السلام
... الخ .

رابعاً - التحذير من الفتن :

٦٢ - « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » :

« ستكون فتن ، القاعد فيها خير من القائم ، والمقام فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرف لهما تستشرفه ، ومن وجسد فيها ملجأ فليجس به » (٣٠) .

٣٠ - صحيح مسلم بشرح النووي ٨/١٨ .

ومن الفتن التي أخبرنا عنها النبي صلى الله عليه وسلم الآتي :

(١) محاكاة غير المسلمين في البدع :

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر ، وذراعا بذراع ، فقليل : يا رسول الله ، كفارس والروم ؟ فقال : ومن الناس الا أولئك .

وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لتتبعن سنن من كان من قبلكم شبرا بشبرا ، وذراعا بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم . قلنا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ .

والحديثان السابقان في فتح الباري بشرح البخاري ٦٤/٦٣/١٧ . وفي نفس المعنى فتح الباري ٣٠٧/٧ وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٠/١٦ والتمثيل بفارس والروم ، والحصص فيهما يرجع الى أن البلاد الأخرى كانت خاضعة لنفوذهما ، كما أن التمثيل باليهود والنصارى ، والحصص فيهما يرجع الى أنهما أمتان كانتا تعسرفان الله ثم ضيعتهما البدع . وقال ابن بطال من علماء المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم أن أمتيه ستتبع المحدثات من الأمور والبدع والاهواء ، كما وقع للأمم قبلهم ، وقد أئذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر ، والساعة لا تقوم الا على شرار الناس وأن الدين يبقى قائما عند خاصية من الناس . فتح الباري ٦٤/١٧ والتمثيل بجحر الضب يرجع الى شدة ضيقه ورداءته ، ومع ذلك يدخل أصحاب البدع من المسلمين في مثل هذا الضيق الرديء محاكاة لغير المسلمين ، بدعاوى كثيرة منها التمدن والحضارة والفن وروح العصر . . . الخ ، وفي الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ، اذ يقع ما أخبر به .

(ب) ظهور المتفهمين الذين يزعمون أنهم فقهاء وهم جهلاء :

قال علي رضي الله عنه . . . « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الاسنان سفهاء الاحلام يقولون

٦٣ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« اذا ضيعت الامانة فانتظر الساعة » قال : كيف إضاعتها يا رسول

من قول خير البرية ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السم من الرميصة لا يجاوز ايمانهم حناجرهم ، فايذما لقيتموتهم فاقتلوهم فان فى قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة » فتح البارى بشرح البخارى ٤٢١/٧ وقرب المعنى فتح البارى ٤٧٧/١٠ وصحيح مسلم بشرح النووى ١٦٩/٧ .

وحديثا الاسنان ، أى صغارها ، سفهاء الاحلام أى ضعفاء العقول وقيل انهم الخوارج ومن يتبع افكارهم .

(ج) ظهور ادعاء النبوة :

عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين ، كلهم يزعم أنه رسول الله « صحيح مسلم بشرح النووى ٤٥/١٨ و ٤٦ . والدجال من الدجل وهو التمويه ومن المعروف ان محمدا صلى الله عليه وسلم هو خاتم الانبياء والمرسلين بنص القرآن الكريم ، فلا نبى بعده . ولا رسول من عند الله بعده .

وعن حذيفة بن اليمان قال : « كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى ، فقلت : يا رسول الله اننا كنا فى جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، قلت : هل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم وفيه دخن ، قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهودون بغير هدى تعرف منهم وتنكر . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم . دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت : يا رسول الله صفهم لنا ، قال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا . قلت : فما تأمرنى ان أدركنى ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وامامهم . قلت : فان لم يكن لهم جماعة ولا امام ، قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » .

والدخن ، هو الحقد . . . وقيل فساد فى القلب . وجملة الشيء ظاهره . فتح البارى بشرح البخارى ١٤٤/١٦ و ١٤٥ ، وفى نفس المعنى صحيح مسلم بشرح النووى ٢٣٦/١٢ و ٢٣٧ .

الله ؟ قال : اذا اسند الامر الى غير اهله فانتظر الساعة » (٣١) .
« وما ينطق عن الهوى * ان هو الا وحى يوحى » .
هو النبي الامى ، المبعوث رحمة للعالمين ، ارسله الله نورا ،
وشاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا .
يا رسول الله ، وخاتم الانبياء والمرسلين ، نشهد أنك بلغت
الرسالة ، وأديت الأمانة ، ونصحت الأمة ، وجاهدت في الله حق
جهاده ، وعبدت ربك حتى أتاك اليقين .
اللهم آت محمدا الفضيلة والوسيلة والدرجة الرفيعة ، وابعثه
المقام المحمود الذى وعده ، أنك لا تخلف الميعاد .
اللهم صل وسلم عليه ، وعلى آله وصحبه ومن اتبعه باحسان
الى يوم الدين .
« ان الله وملائكته يصلون على النبي ، يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما » .

٣١ - فتح البارى بشرح البخارى ١١٧/١٤ .

واسناد الامر الى غير اهله ، هو اسناده الى من لا يصلح له ، لأن
الاهلية هي الصلاحية .

ومن أشرط الساعة :

انتشار الشح وهو البخل بأداء الحقوق والحرص على ما ليس للانسان ،
وانتشار شرب الخمر والزنا والقتل :

عن أبى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : يتقارب الزمان
وينقص العمل ، ويلقى الشح ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج قالوا : يا رسول
الله ، أيما هو ؟ قال : القتل القتل « فتح البارى بشرح البخارى ١٢٠/١٦
ويتقارب الزمان أى يقرب من القيامة . ويلقى الشح أى يوضع فى القلوب
والهرج هو القتل كما صرح الحديث . وقرب المعنى صحيح مسلم بشرح
النووى ٢٢٢/١٦ .

وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من
أشرط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ، ويشرب الخمر ، ويظهر الزنا » .
صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢١/١٦ والمقصود بالعلم هنا العلم بالدين
شرعية وعقيدة .

وهناك أشرط أخرى للساعة منها الدخان والدابة ، وثلاثة خسوف
خسف بالشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب ، والدجال ، ونزول
عيسى عليه السلام ، وطلوع الشمس من مغربها . انظر صحيح مسلم بشرح
النووى ٢٧/١٨ و ٢٨ وفتح البارى بشرح البخارى ٨٧ و ٧٨ و ٣٠٢/٧ و ٣٠٣ .

الكتاب الثاني

علوم السنة

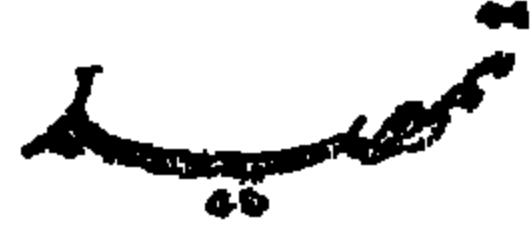
تمهيد : التعريف بالسنة

• والرد على المشككين فيها

• الباب الاول : فحص سند الحديث

• الباب الثاني : فحص متن الحديث

• الباب الثالث : الحكم على الحديث



التعريف بالسنة وعلومها

والرد على المشككين فيها

١ - التعريف بالسنة (١) والحديث (٢) :

السنة النبوية الشريفة لها معنيان ، أحدهما فى أصول الفقه وتعنى ما صدر عن النبى صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، يكون دليلا لحكم شرعى .

مثال السنة القولية قوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » (٣) .

ومثال السنة الفعلية طريقة صلاته أو حجه صلى الله عليه وسلم .

ومثال السنة التقريرية اقراره صلى الله عليه وسلم ما جرى عليه أهل المدينة من السلم فى الثمار ، وهو بيعها بثمن عاجل على أن تسلم بعد أجل كسنة مثلا .

(١) السنة فى اللغة تعنى الطريقة أو السيرة أو العادة ، سواء كانت حسنة أم سيئة . وهى مأخوذة من سن السكين أى أحده وصقله ، أو سن الماء إذا والى صبه مختار الصحاح مادة سنن . ومحمد أبو النور زهير فى أصول الفقه ج ٢ ص ١٠٨ ومنه قوله تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن ، فسيروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين » (آية ١٣٧ سورة آل عمران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « من سن فى الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شئ ، ومن سن فى الاسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شئ » . صحيح مسلم بشرح النووي . ط المطبعة المصرية ١٣٤٩ هـ القاهرة ج ١٦ ص ٢٢٦ .

(٢) الحديث فى اللغة ضد القديم ، وفى الاصطلاح ما يضاف الى النبى صلى الله عليه وسلم ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن الكريم لأن القرآن الكريم قديم . وكلام النبى صلى الله عليه وسلم حديث . انظر تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ط ١ - القاهرة ١٣٩٢ - ١٩٧٢ - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ج ١ ص ٤٢ .

(٣) فتح البارى بشرح البخارى ط الحلبي ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ م - القاهرة ج ١ ص ١٣

وما بعدها .

ولا يكون سنة نبوية الا ما كان من قوله صلى الله عليه وسلم
أو فعله أو تقريره ، دليلا على حكم شرعى ، أى مما سنه للمسلمين من
الأحكام الشرعية (٤) .

والمعنى الثانى للسنة : فى الفقه وتعنى ما طلبه الشارع طلبا غير لازم
بحيث يثاب فاعله ولا يأثم تاركه ، فيقال صوم رمضان فرض أو واجب ، وصلاة
القيام سنة ، فالسنة فى الفقه حكم شرعى ، بينما السنة فى أصول الفقه
هى الدليل الشرعى المستمد من أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله
وتقريراته التى سنها كتشريع .

والحديث النبوى الشريف هو ما يضاف الى النبى صلى الله عليه
عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، سواء كان القول أو الفعل
أو التقرير مما سنه للمسلمين أم كان خاصا به صلى الله عليه وسلم (٥)
فقد عنى علماء الحديث بكل ما أضيف الى النبى صلى الله عليه
وسلم ، للتعرف على كل أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته ، والتحقق من
صحة ما أضيف اليه ، صلى الله عليه وسلم .

بينما عنى علماء أصول الفقه بالسنة ، أى بأقوال النبى صلى الله
عليه وسلم وأفعاله وتقريراته التى تعتبر دليلا على حكم شرعى ، وذلك
لبيان كيفية الاستدلال بها على الأحكام الشرعية .

فعلماء الحديث اهتموا بالحديث كاهتمام العلماء بالعلم لذاته ، وعلماء
الأصول اهتموا بالسنة كاهتمام العلماء بالعلم لتطبيقه .

(٤) فلا يعتبر من السنة النبوية ما كان خاصا بالنبى صلى الله عليه وسلم ،
كوجوب صلاة التهجد عليه ، لقوله تعالى : « ومن الليل فتهد به نافلة لك عسى أن
يبعثك ربك مقاما محمودا » (آية ٧٩ سورة الاسراء) وكزواجه صلى الله عليه وسلم
بأكثر من أربع لأنه خاص به بقوله تعالى : « يا أيها النبى انا احللنا لك أزواجك .. »
(من الآية ٥٠ سورة الاحزاب) وكذلك طريقه أكله أو ملبسه صلى الله عليه وسلم لا تعتبر
من السنة ، لأنها صادرة منه بمقتضى طبيعة البشرية لا باعتبارها حكما شرعيا سنه
للمسلمين ، وكذلك طريقته صلى الله عليه وسلم فى رعى الغنم مثلا ، لأنها صادرة
منه بمقتضى الخبرة الانسانية ، لا باعتبار انها حكم شرعى .

(٥) ويطلق البعض على الحديث النبوى الشريف بهذا المعنى اصطلاح السنة ،
ويعتبره معنى ثالثا للسنة فيكون للسنة بهذا ثلاثة معانى احدهم عند الأصوليين
والآخر فى الفقه والثالث عند المحدثين أو علماء الحديث .

ولكل حديث سند ومتن . فمثلا من الأحاديث التي أوردها البخاري قوله : « حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان ، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري ، قال : أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » (٦) ففي هذا الحديث سند ، يبدأ من قوله حدثنا الحميدي الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، أما متن هذا الحديث فهو « إنما الأعمال بالنيات ٠٠٠ الخ » .

فسند الحديث هو طريقة روايته ومن رواه واحدا عن واحد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومتن الحديث هو ما ينتهي اليه سنده من الكلام (٧) .

وسنرى كيف على علماء الحديث بفحص كل من سند الحديث ومتنه معا ، للتحقق من صحة الحديث .

الأثر والخبر :

الى جانب مصطلح السنة ومصطلح الحديث ، يوجد مصطلحان آخران هما الأثر والخبر .

ويطلق الأثر عند جمهور العلماء على ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي .

(٦) فتح الباري بشرح البخاري - المرجع السابق ج ١ ص ١٠ وما بعدها . والحميدي هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى ، منسوب الى حميد بن أسامة توفي سنة ٢١٩ هـ . (٧) وسند الحديث مأخوذ من السند ، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل ، لأن المسند يرفع الحديث الى قائله ، أو مأخوذ من قولهم قلان سند ، أي معتمد لأن المسند من الطرق التي يعتمد عليها للتحقق من صحة الحديث وضعفه .

وأما متن الحديث فمأخوذ من الماتنة ، وهي المبادئ في الغاية باعتبار أن متن الحديث هو غاية السند ، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض ، ومتن الحديث ما ارتفع منه ، أو من تمتين القوس أي شدتها بالعصب لأن المسند يقوى الحديث بسنده .

انظر السيوطي في تدريب الراوي - المرجع السابق ج ١ ص ٤١ و ٤٢ :

كما يطلق الخبر عند جمهور العلماء على ما روى مطلقا (٨) .

ويقسم علماء أصول الفقه كل ما يروى أى الخبر الى : خبر علم
صدقه ، وخبر علم كذبه ، وخبر لم يعلم صدقه ولا كذبه (٩) .

(٨) وعند الفقهاء الخراسانيين يطلق الخبر على ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويطلق الآخر على ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم . انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ط بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ص ٢٢ .

أما جمهور العلماء فيطلقون الخبر على ما روى مطلقا ، والآخر على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي ، والحديث على ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٩) فالخبر ثلاثة انواع :

أولا - الخبر الذى علم صدقه : ومنه .

(١) خبر مقطوع بصدقه بلا خلاف بين العلماء ، ومنه خبر الله تعالى ، وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى ، وخبر متواتر نقلته جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عن امر يستند الى الحس .

(ب) خبر اختلف العلماء فيما اذا كان مقطوعا بصدقه او مقلونا بصدقه ، ومنه خبر من اخبر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن امر من غير أن ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وخبر من اخبر بحضرة جمع بحيث لو كان المخبر كاذبا لا يسكتون عن تكذيبه ، وخبر بقى نقله مع توافر الدواعى على ابطاله .

ثانيا - الخبر الذى علم كذبه : ومنه ما نقل بطريق الأحاد مع توافر الدواعى على نقله متواترا ، وما نقل مضاهيا الى النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسفرار تدوين الحديث ولكن بالبحث عنه لم يوجد فى كتب الحديث ولا فى مسود الرواة .

ثالثا - الخبر الذى لم يعلم صدقه ولا كذبه :

(١) ومنه خبر ترجح جانب الصدق فيه على جانب الكذب ، وهو خبر الأحاد الصادر عن ثقة أى عن عدل ضابط .

(ب) وخبر ترجح جانب الكذب فيه على جانب الصدق ، وهو الخبر الصادر من فاسق .

(ج) وخبر لم يترجح فيه جانب الصدق ولا جانب الكذب ، وهو الخبر الصادر من شخص مجهول الحال ، أى لا تعلم عدالته من فسقه .

انظر تفصيل ذلك فى أصول الفقه ، لمحمد أبو النور زهير المرجع السابق ج ٣ ص

٢ - حفظ السبقة :

حفظت السبقة في الصدور وفي السطور حتى وصلت إلينا الأحاديث الصحيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، مصنوعة من التغيير والتبديل محققة تحقيقا دقيقا لم يحدث لكلام نبي أو رسول غير محمد صلى الله عليه وسلم . ويرجع حفظ هذه الأحاديث وصيانتها إلى عوامل كثيرة أهمها :

١ - أن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة الحفظ ، لما تتميز به من إيجاز في اللفظ ، ودقة في التعبير ، وفصاحة في اللغة ، وبلاغة في الأسلوب ، ووضوح في المعنى .

كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتخول أصحابه بالموعظة ، فلم يثقل عليهم في تعليمهم القرآن والسنة ، وإنما كان يبين لهم ذلك في المناسبات وفي أوقات دون أوقات ، فكان بيانه كجرعات الدواء الحلو . كما كان يكرر بعض كلامه ثلاثا ليحفظوه ، كما كان يدعوهم لأن يبلغ الشاهد منهم الغائب حتى ينتشر حديثه بينهم ويعرف (١٠) .

٢ - أن الصحابة ، رضوان الله عليهم امتلأت قلوبهم بحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا حريصين على التلقى منه والتبليغ عنه والافتداء به والعمل بسنته ، فكانت السنة عندهم علما وسلوكا (١١)

(١٠) عن عبد الله بن مسعود قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتخولنا بالموعظة في الأيام ، مخافة السامة علينا . صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/١٧ .
وكان صلى الله عليه وسلم يقول : « ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » ، كما قال : رحم الله امرءا سمع مقالتي فادأها كما سمعها ، ورب مبلغ (بتشديد اللام وفتحها) ، أوعى من سامع » مصنف في السباعي في السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ط المكتب الإسلامي ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ص ٥٦ والمراجع التي أشار إليها .

(١١) ولقد بلغ من حرص كثير من الصحابة على تتبعهم لأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعماله أن كانوا ينشأون ملازمة مجلسه يوما بعد يوم ، فيروى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ، وهي من عوالي المدينة ، وكنا ننتأب النزول على رسول الله ينزل يوما وانزل يوما ، فإذا نزلت جلته بخبر ذلك اليوم ، وإذا نزل فصل بمثل ذلك » .
وكان الصحابي يقطع المسافات الطويلة ليسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم

وقد ثبت أن الصحابة ، رضوان الله عليهم ، امتنازوا بقسوة
الذاكرة والقدرة الفائقة على الحفظ في الصدور حتى روي القرآن والسنة
والشعر والانساب وتاريخ العرب وغير ذلك ؛ كما دون بعضهم بعض إحدِيث
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

شرعى ، فقد أخرج البخارى عن عقبه بن الحارث أنه أخبرته امرأة بابها أرضعته هو
وزوجه ، فركب من مسوره ، وكان بمكة ، قاصدا المدينة ، حتى بلغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من
الرضاع ، ثم أخبرته بذلك من أرضعتها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « كيف
وقد قيل » فقارق زوجته لوقتته فتزوجت بغيره « مصطفى السباعى المرجع السابق ص ٥٧ .
حتى النساء حرصن على التعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روى
البخارى حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال النساء للنبي صلى الله
عليه وسلم : غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك ، فوعدهن يوما لقيهن فيه ،
فوعظهن وأمرهن ، فكان فيما قال لهن : ما مكن امرأة بتقديم ثلاثة من ولدها إلا كان لها
حجاب من النار . فقالت امرأة : واثنين ؛ فقال : واثنين . محمد الأحمدي أبو النور في
« شذرات من علوم السنة » ط القاهرة ١٩٨٦ ص ٩٩ و ١٠٠ .

واستمر حرص كثير من الصحابة على التعرف على ما عند غيرهم من سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم والعمل بها حتى بعد وفاته ، فقد أخرج البخارى في الأدب
المفرد ، وأحمد ، والطبرانى ، والبيهقى ، واللفظ له عن جابر بن عبد الله قال : بلغني
حديث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم اسمعه منه ، فابتعت بغيرا فشددت عليه رحلى ، ثم سرت إليه شهرا حتى
قدمت المشام ، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصارى ، فأتيته فقلت له : حديث بلغني
عنه أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم لم اسمعه فخشيت أن
أموت أو تموت قبل أن اسمعه ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
يحشر الناس غرلا بهما ، قلنا : وما بهم ، قال : ليس معهم شيء ، فيناديهم نداء يستنمغه
من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل الجنة
وأحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصها منه . ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة
أن يدخل الجنة ، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصها منه ، حتى اللطمة
قلنا : كيف ؟ ، وإنما نأتى الله عرأة غرلا بهما ؟ قال : بالحسنات والسيئات « مصطفى
السباعى - المرجع السابق ص ٧٣ .

وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « أقبلت أسأل أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وإن كان يبلغني الحديث عن الرجل فأتى بيابه وهو قائل (من
القبيلة وهي الراحة بعد الظهر) فأوسد ردائي على بابه ، يسفى الريح على من التراب ،

٣ - أن التابعين تلقوا الحديث عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونشط الكثير منهم في العمل به ، وتبليغه لتابعي التابعين ، وتسديده .

كما انتشر التدوين عند تابعي التابعين ، مع العمل بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وانتشرت بينهم مدارس لحفظ الحديث ودراسته ، فرسخت السنة بينهم علما وعملا .

وتتمت حركة جمع وتدوين الحديث ، عقب ذلك ، وانتهى العلماء الى عدم قبول حديث يروى بعد عصر التدوين ولم يكن قد دون من قبل .

٤ - ظهور المحققين من علماء الحديث ، ووضع مصطلحاته وضوابط تمييز الحديث الصحيح من غيره ، كما سنرى .

هكذا هيا الله عز وجل أسبابا كثيرة لحفظ السنة ، لأنه سبحانه قال : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (١٢) وإذا فسرنا الذكر بالقرآن وحده ، فالسنة بيان للقرآن من صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، لا ينفك عنه ، فحفظ القرآن يقتضى كذلك حفظ بيانه وهو السنة ، كذلك قال تعالى : « ان علينا جمعه وقرآنه » فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم ان علينا بيانه » (١٣) أى بما نوحى اليك من الحكمة ثم تجمع بعد جمع القرآن وبالتالي يحتتمل التفسير دخول السنة فى الذكر الموحى به ، لأن الله عز وجل أخبرنا فى القرآن الكريم أن رسوله صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى « ان هو الا وحى يوحى » (١٣) والذي يدرس كتب الحديث وعلوم السنة يقطع بأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذهب شيء منها ، بل نقلت اليها كاملة وصحيحة .

٣ - هسة السنة بالقرآن :

السنة النبوية الشريفة بيان للقرآن الكريم وقد قال تعالى : « وأنزلنا

=

(أى ينتظره حتى يخرج رغم تقلبات الجو) فيخرج فيرانى فيقول : يا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء بك ؟ هلا أرسلت الى فأتيك ؟ فأقول : لا ، اسأ احق ان أتيك . قال : فأسأله عن الحديث » (الاحمدى أبو النور - المرجع السابق ص ٨٥) .

(١٢) الآية ٩ سورة الحجر .

(١٣) الآية ٤ سورة النجم .

✽ الآيات ١٧ - ١٩ سورة القيامة .

اليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلمهم يتفكرون » (١٤) كما قال عز وجل « هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوه عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة » (١٥) فالسنة بيان للقرآن ، وتوضيح للحكمة في آياته ، وتزكية للعقول والسلوك ... الخ .

وبيان السنة للقرآن قد يكون على أحد وجوه ثلاثة :

الأول : أن تكون السنة مقررة لحكم ورد في القرآن الكريم ، كأمره صلى الله عليه وسلم بأقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، فهو مقرر لقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » (١٦) أو نهيه صلى الله عليه وسلم عن الشرك بالله وعقوق الوالدين ، فهو مقرر لقوله تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا » (١٧) .

الثاني : أن تكون السنة مفسرة لمجمل ورد في القرآن الكريم ، كبيانه صلى الله عليه وسلم لكيفية الصلوات ومقادير الزكاة وتحديد ما يقطع من يد السارق ... الخ .

الثالث : أن تكون السنة منشئة لحكم لم يرد في القرآن الكريم ، أى تتضمن زيادة على ما ورد في القرآن الكريم ، وعند التحقيق نجد زيادة السنة على القرآن مطابقة لمبادئه أو غير متعارضة معها ، وبهذا يعلمنا الرسول صلى الله عليه وسلم أن نجتهد فيما يجد من وقائع • هذه الزيادة قد تكون مكملة لما ورد في القرآن الكريم مطابقة لمبادئه ، كتحرير الجمع في الزواج بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وهو حكم ورد بالسنة مكمل لما ورد في القرآن الكريم من تحريم الجمع في الزواج بين الأختين ، ومطبق لمبادئه من الحفاظ على صلة الرحم • وقد تكون زيادة السنة على القرآن مرجحة لانطباق نص في القرآن الكريم على واقعة يمكن أن يرد عليها أكثر من نص • فمثلا متى تنقضى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ؟ هنا نجد في القرآن الكريم أن عدة المتوفى عنها زوجها تنقضى بمضى أربعة أشهر وعشرة أيام ، وأن عدة الحامل تنقضى بوضع الحمل ، فجاءت

(١٤) من الآية ٤٤ سورة النحل •

(١٥) من الآية ٢ سورة الجمعة •

(١٦) من الآية ٨٣ سورة البقرة •

(١٧) من الآية ٢٣ سورة الاسراء •

السنة وبينت أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي بوضع حملها ولو تم قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام ٠٠٠ وهكذا نجد السنة مخصصة لحكم عام ورد في القرآن الكريم أو مقيدة لحكم مطلق جاء به ٠٠٠ الخ .
والسنة باعتبارها بياناً للقرآن الكريم ، تعتبر المصدر الثانى للشرعية الإسلامية . فالقرآن الكريم هو المصدر الاول ، والسنة بيان مقرر ومفسر ومكمل له (١٨) .

٤ - الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والتحذير من معصيته:
أمرنا الله عز وجل بطاعة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم في آيات كثيرة ، منها :

(أ) قوله تعالى : « قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين » (١٩) .

(ب) وقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول لعلمكم ترحمون » (٢٠) .
(ج) وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ٠٠٠ » (٢١) .

(د) وقوله تعالى : « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم ٠٠٠ » (٢٢) .

(هـ) وقوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٢٣) .

(و) وقوله تعالى : « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقسه فأولئك هم الفائزون » (٢٤) .

(١٨) عبد الوهاب خلاف في علم أصول الفقه ط ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م بمصر ص ٤١ - ٤٣ ، ومحمد أبو زهرة في أصول الفقه ط ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م بمصر ص ١٠٦ و ١٠٧ .
وتختلف السنة عن المذكرة الإيضاحية للقانون ، لأن السنة نص شرعى وهى تشريع ملزم وهى المصدر الثانى للشرعية الإسلامية ، بينما المذكرة الإيضاحية ليست نصاً ولا مصدراً للنص وهى مجرد تفسير لواضعها غير ملزم (سالك البهناوى فى السنة المفتى عليها ط ١٩٧٩ هـ ص ٢٥٣) .

(١٩) آية ٣٢ سورة آل عمران .

(٢٠) الآية ١٣٢ سورة آل عمران .

(٢١) من الآية ٥٩ سورة النساء .

(٢٢) من الآية ٦٩ سورة النساء .

(٢٣) من الآية ٨٠ سورة النساء .

(٢٤) الآية ٥٢ سورة النور .

(ز) - وقوله تعالى : « قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن توليوا فأنما عليه ما حمل وعليكما ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا ، وما على الرسول إلا البلاغ المبين » (٢٥) .

كما حذر الله عز وجل من معصية رسوله محمد صلى الله عليه وسلم في آيات كثيرة منها :

(١) قوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (٢٦) .

(ب) وقوله تعالى : « يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لسوئى بهم الأرض ولا يكتُمون الله حديثنا » (٢٧) .

٥ - النار لمن يكذب متعمداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الكذب هو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو ، سواء تم هذا الاخبار عمداً أم سهواً . والكذب منهى عنه شرعاً ، وإذا كان متعمداً فهو اثم ، فضلاً عن أن الكذب رذيلة تتنافى مع الأخلاق .

والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاحشة عظيمة ، لعظم مفسدته ، لأنه يدخل فى الشرع ما ليس منه . عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (٢٨) وعن ربيع بن حراش أنه سمع علياً رضى الله عنه يخطب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تكذبوا على فانه من يكذب على يلج النار » (٢٩) وروى سمره بن جندب ، وكذا المغيرة بن شعبه ، قالاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حدث

(٢٥) الآية ٥٤ سورة النور .

(٢٦) الآية ١٤ سورة النساء .

(٢٧) الآية ٤٢ سورة النساء .

(٢٨) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٧ ونفس المعنى فى فتح البسارى بشرح البخارى ٢١١/١ و ٢١٢ .

(٢٩) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٦ .

عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » (٣٠) ، وعن المغيرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ان كذبا على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار » (٣١) .

ولا فرق في تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بين ما كان في الأحكام وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواظ ، فكله كذب وحرام من أكبر الكبائر . (٣٢) وقد نسب قوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله من أقوال بعض الحكماء أو غيرهم ، واستحلوا ذلك بقولهم اننا نكذب له لا عليه وهذا القول يدل على جهلهم ، لأن الكذب لا يكون أبدا لصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه يدخل في شرعه ما لم يقله ، وخطر ذلك عظيم .

والمسلم الذى يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو فى حديث واحد ، يعتبر فاسقا (٣٣) ، ولا تقبل منه أية رواية لحديث ويبطل الاحتجاج برواياته كلها ، بصرف النظر عن صدقها ما دام قد كذب فى واحدة منها (٣٤) .

وسنرى كيف قام العلماء بتنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقوال الكاذبين ، بل اشتد حرصهم فى التحقق من صحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكموا بضعف كثير من الأحاديث غير المكونة ، وسنرى أن الحديث الموضوع أى المكذوب ليس الا نوعا من أكثر من عشرين نوعا من الأحاديث الضعيفة .

(٣٠) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٢ .

(٣١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٧٠ .

(٣٢) النووى فى صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٧٠ .

(٣٣) ولا يعتبر المسلم الذى تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كافرا ، الا اذا استحل هذا الكذب . صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٩ .

(٣٤) واذا تاب المسلم الذى تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن هذا الكذب وحسنت توبته ، فقد ذهب جماعة من العلماء الى استمرار عدم قبول

رواياته ، زجرا له على ما فعل ، وذهب النووى الى أنه اذا صحت توبته بشروطها

المعروفة وهى الاقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود اليها ، فإن

رواياته تقبل اذا كانت بعد حسن توبته . صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٩ و ٧٠ .

٦ - أهمية علوم السنة :

السنة هي المصدر الثانى للشرعية الاسلامية بعد القرآن الكريم ، وقد عرفنا أن منها ما يكون مقررا ومؤكدا لحكم ورد فى القرآن الكريم ومنها ما يكون مفسرا لمجمله أو مقيدا لمطلقه أو مخصصا لعام جاء به ، ومنها ما يكون منشئا لحكم لم يرد فى القرآن الكريم زيادة على ما ورد فيه وهى زيادة مكمله لما ورد به مطبقة لمبادئه .

والعلوم الشرعية كلها فى حاجة الى علوم السنة ، فالتفسير مثلا فى حاجة الى السنة لأن أول من فسر كلام الله تعالى هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والفقه فى حاجة الى السنة لأنها المصدر الثانى للأحكام الشرعية بعد القرآن الكريم ، والتربية والوعظ لا يكتملان بغير السنة النبوية الشريفة وهكذا سائر العلوم الشرعية .

ويكفى علوم السنة شرفا أن موضوعها كلام النبوة ، وهو الحكمة المذكورة فى قوله تعالى : « وأنزل عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما » (٣٥) وقوله تعالى : « ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم ، انك أنت العزيز الحكيم » (٣٦) ومن حفظ القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد آل اليه ميراث المصطفى صلى الله عليه وسلم فيما بلغه عن ربه من الكتاب وفيما أوحى اليه من الحكمة .

٧ - شبهات تستهدف التشكيك فى السنة ، والرد عليها :

حاول فريق من أعداء الاسلام التشكيك فى السنة ، بل وإنكارها وطلب الغائها أو تعطيل العمل بها . وقد تبعم فى بعض شبهاتهم بعض المسلمين غير الدارسين لعلوم السنة أو غير الواعين للحرب الدائرة ضد الاسلام .

(٣٥) من الآية ١١٣ سورة النساء .

(٣٦) الآية ١٢٩ سورة البقرة .

ونذكر حجج هؤلاء مع شبهاتهم ونناقشها فيما يلي (٣٧) :

١ - قيل ان الله عز وجل ضمن حفظ القرآن الكريم ولم يضمن حفظ السنة ، فقال تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (٣٨) ولو كانت السنة دليلا شرعيا وحجة كالقرآن لحفظها كما حفظ القرآن .

ويرد على ذلك بأنه اذا فسرنا الذكر فى الآية بأنه القرآن الكريم ، فان حفظ الله عز وجل للقرآن الكريم لا ينفى أنه يحفظ غيره ، فالآية ليس فيها ما يقصر هذا الحفظ على القرآن الكريم ، كما أن من وسائل حفظ القرآن الكريم حفظ السنة النبوية الشريفة لأنها بيان له . وقد حفظ الله عز وجل السنة بما هيأ لها من رواة الحديث العدول الضابطين ، ومن علماء الحديث الذين جمعوا الحديث ومحصوا رواياته وميزوا الصحيح منه من غيره (٣٩) .

٢ - احتجوا كذلك بقوله تعالى : « ٠٠٠ ما فرطنا فى الكتاب من شيء ٠٠٠ » فزعموا أن هذه الآية تعنى أن القرآن حوى كل شيء ، فلا حاجة معه الى السنة .

ويرد على ذلك بأن المراد بالكتاب فى الآية سالفه الذكر هو اللوح المحفوظ الذى اشتمل على بيان كل الكائنات وأعمارها وأرزاقها ، كما يتضح من سياق الآية كلها ، وهى كالتى : « وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم ، ما فرطنا فى الكتاب من شيء ، ثم الى ربهم يحشرون » (٤٠) . واذا فرض وفسرنا الكتاب بالقرآن الكريم ، فهذا لا يعنى

(٣٧) انظر مصطفى السباعى فى السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى - الطبعة الثانية المكتب الإسلامى ١٣٩٨ هـ ص ١٤٣ وما بعدها ، ورفعت فوزى فى المدخل الى توثيق السنة وبيان مكانتها فى بناء المجتمع الإسلامى ط ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - والمراجع التى اشار اليها . (٣٨) الآية ٩ سورة الحجر .

(٣٩) كما ان هناك من يرى ان الذكر فى الآية يشمل القرآن والسنة . لأن الله عز وجل جعل الاسلام آخر الأديان فكان حجة الله على خلقه الى يوم الدين فحفظ نصوبه لتقوم الحجة الى يوم الدين ، ولو كان المراد من الذكر القرآن وحده لصرح عز وجل به بلفظ القرآن او لعبّر عنه بالضمير بلفظ « إنا نحن نزلناه » . وراجع ص ٧٣ فيما سبق . (٤٠) الآية ٣٨ سورة الأنعام .

أن القرآن الكريم تضمن كافة التفاصيل وإنما يعنى أنه تضمن کلیات الأمور وهذه کلیات فصلتها السنة النبوية الشريفة بأمر من الله عز وجل ذكره فى القرآن الكريم هو قوله تعالى : « ٠٠٠ » وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم يتفكرون » (٤١) فالكتاب اذن اذا فسر بالقرآن وجسدنا القرآن يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يبينه للناس ، كما سنرى أنه يأمر المؤمنين بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم . ولو اقتصر شخص على ما فى القرآن وحده دون السنة ، لوجد أن القرآن يأمر بالصلاة دون بيان ركعاتها ، فاذا بدل هذا الشخص فى ركعات كل صلاة أو اقتصر على ركعة عند الفجر وأخرى ما بين دلوک الشمس الى غسق الليل باعتبار أن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم الصلاة ، لكان هذا الشخص كافراً باجماع الأمة (٤٢) .

٣ - قيل كذلك ان النبى صلى الله عليه وسلم ورد عنه ما يدل على الاكتفاء بالقرآن الكريم فقد نسب اليه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الحديث سيفشو عني ، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني ، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس مني » كما نسب اليه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انى لا أحل الا ما أحل الله فى كتابه ، ولا أحرّم الا ما حرّم الله فى كتابه » .

ويرد على ذلك بأنه اذا كانت فى هذه الأحاديث حجة ، فمعنى ذلك أن الحديث حجة ، والا فكيف يتركون السنة ثم يتخذون منها دليلاً على دعواهم ؟

على أن الحديثين السابقين ضعيفان ، فالأول منهما قال فيه البيهقي رواه خالد بن أبى كريمة عن أبى جعفر عن رسول الله صلى الله عليه

(٤١) من الآية ٤٤ سورة النحل .

(٤٢) وقد نقل مصطفى السباعي فى المرجع السابق ص ١٥١ هذا الرد عن ابن حزم فى أحكام الأحكام فى أصول الأحكام ٨٠/٢ ونقل السباعي من ٣٨٧ عن الموافقات للشاطبي ٣٦/٤ ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ١٩١/٢ أنه روى عن عمران بن حصين أنه قال لرجل (ينكر السنة) : أنك امرؤ أحمق ، أتجد فى كتاب الله المظهر أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ٠٠٠ أتجد هذا فى كتاب الله مفسراً ؟ ٠٠٠ ان السنة تفسر ذلك . وقيل لطرف بن عبد الله ابن الشخير : لا تحدثونا الا بالقرآن ، فقال : مطرف : والله ما نريد بالقرآن بدلاً ، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا وهو الرسول صلى الله عليه وسلم .

وسلم ، وخالد مجهول أى لا تعرف عدالته ، وأبو جعفر ليس بصحابى ،
فالحديث منقطع لأنه لم يرد فيه ذكر الصحابى الذى سمعه من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، والحديث المنقطع نوع من الحديث الضعيف .
كذلك من رواية هذا الحديث فى بعض طرقه الحسين بن عبد الله ، الذى
قال ابن حزم فيه « الحسين بن عبد الله ساقط متهم بالزندقة » . وكذلك
الحديث الثانى وفيه « انى لا أحل الا ما أحل الله . . . » قال الشافعى
فيه انه منقطع ، وبالتالى فهو ضعيف . وعلى فرض صحته فان معناه أن
ما أحله الرسول صلى الله عليه وسلم أو حرمه فهو فى كتاب الله
عز وجل ، لأن الله عز وجل أمرنا فى كتابه بطاعة رسوله ، أو يكون معناه
أن ما أحله الرسول صلى الله عليه وسلم أو حرمه له أصل فى القرآن
يقاس عليه ، وهذه المعانى صحيحة ، وهى لا تنفى حجية السنة ، ولا تقصر
الحجية على القرآن وحده .

على أنه اذا كان منكروا السنة يستدلون بهذه الأحاديث الضعيفة
على دعواهم ، فما لهم لا يستدلون بالأحاديث الصحيحة التى دعت الى الأخذ
بالسنة ؟

٤ - قيل كذلك ان القرآن الكريم نزل بلسان عربى مبين ، وبالتالى فهو
مفهوم ، فلا حاجة الى السنة لبيانه .

ورد على ذلك بأن القرآن الكريم تضمن أحكاما تفصيلية فيما يتعلق
بعقيدة التوحيد وبالميراث وغيرهما ، وتضمن أحكاما كلية مجملة فى أمور
كثيرة عهد الى الرسول صلى الله عليه وسلم ببيانها بقوله تعالى « . . .
وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم . . . » (٤٣) من هذه
الأحكام الأمر بالصلاة قال تعالى : « وأقيموا الصلاة » (٤٤) وهو أمر
مجمل ترك للرسول صلى الله عليه وسلم بيانه ، فكيف نصلى اذا اكتفينى
بما ورد فى القرآن الكريم عن الصلاة ، ولم نأخذ بالسنة ؟ وكذلك الحال
فى الزكاة وأنواع الربا وغير ذلك الكثير . فالسنة النبوية تفسر مجمل القرآن
وتخصص عام القرآن وتقييد مطلقه . . . الخ .

(٤٣) من الآية ٤٤ سورة النحل .

(٤٤) من الآية ٥٦ سورة النور .

٥ - قيل ان القرآن الكريم ورد ورودا قطعيا ، بينما وردت السنة ورودا ظنيا ، فكيف نخصص بها عام القرآن أو نقيسد مطلقه .

ويرد على ذلك بأن من المتفق عليه اذا شهد شاهدان على انسان بأئسه قتل آخر عمدا ، واطمأن القضاء الى شهادتهما ، فانه يحكم بقتل الجانى المشهود عليه قصاصا . والحكم بالقصاص هنا يتم بناء على الظن بصدق الشاهدين ، ومن المتفق عليه أن حرمة السدم واردة ورودا قطعيا ، والحكم بالقصاص يعنى تخصيص هذا القطعى بأمر ظنى هو شهادة الشهود . فاذا كان الأمر كذلك وكان من الجائز تخصيص القطعى بظنى ، فكيف ننكر تخصيص السنة للقرآن ، خصوصا وأنه لا تقبل رواية السنة الا عن ثقة أى عدل ضابط لها مشهود لسه من علماء الحديث ؟ ! واذا كان ورود الأخبار ظنيا يجعلها عرضة لاحتمال الوهم والخطأ والكذب ، فان الخبر لا يقبل فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الا بعد التحقق من صحة السند ومن صحة المتن كذلك ، كما سنرى .

٦ - قيل كذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم بشر يخطئ ويصيب ويتكلم فى الغضب والرضا ، فالسنة تحتل الخطأ والصواب ، ولهذا قد يوجد فى نظرهم تناقض بين بعض الأحاديث .

ويرد على ذلك بأن الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان بشرا ، لكنه يوحى اليه ، وبالتالي قد حفظه الله عز وجل من الخطأ ، واذا اجتهد برأيه وكان لله عز وجل حكم آخر فان الوحي ينزل مبينا حكم الله عز وجل ، ومن هنا نجد سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم لا يرد فيها الخطأ ، لانها شرع واجب اتباعه بنص القرآن الكريم فى قوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٤٥) « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول » (٤٦) كما قال تعالى : « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحي يوحى » (٤٧) . وما قد

(٤٥) من الآية ٨٠ سورة النساء .

(٤٦) من الآية ١٢ سورة التغابن .

(٤٧) الإيتان ٣ و ٤ سورة النجم .

يظهر لغير العلماء من تناقض بين بعض الاحاديث ، فذلك لعدم معرفتهم القواعد الاصولية التي يحل بها التعارض بين النصوص ، فقد يكون هناك حديث قيل في بداية تحريم شيء حرم على التدريج ، ثم يأتي بعد ذلك حديث آخر ينسخ الاول عندما يتم التحريم شاملا كاملا ، كذلك قد يكون هناك فعل للرسول صلى الله عليه وسلم واجب في زمن معين ، وغير واجب في زمن آخر ٠٠٠ وهكذا (٤٨) ٠

٧ - قيل كذلك ان السنة لو كانت حجة لامر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن ٠ والثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة السنة ٠

ويرد على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر كل الصحابة بعدم كتابة السنة ، بل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قد أذن لبعضهم في أن يكتب حديثه ، فمثلا أذن بذلك لعبد الله بن عمرو بن العاص ولابن أبي شاة ٠٠٠ (٤٩) كما أن نهيه لغيرهم عن كتابة السنة كان حرصا منه صلى الله عليه وسلم على ألا تختلط السنة بالقرآن ، وتيسيرا منه صلى الله عليه وسلم على صحابته ، لان مهام الصحابة كثيرة ، فقد كان عليهم حفظ القرآن وتبليغه ، وهو كتاب الله ومعجزة محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان عليهم حفظ السنة وتبليغها ، وكان عليهم الجهاد في سبيل الله ، الى جانب السعى على أرزاقهم ، وكانوا قلة تكثر رويدا رويدا ، وأكثر العسررب أمة أمية تعتمد على ذاكرتها في الحفظ ، وتدوين كلمات الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته خلال ثلاث وعشرين سنة بعد بعثته ، مع تدوين القرآن ، أمر يحتاج الى تفرغ الكثيرين ، كما يخشى منه اختلاط السنة بالقرآن ، والقرآن هو الاصل والسنة شرح وبيان له ٠

وقد ثبت أن الصحابة كانوا يحفظون السنة في صدورهم ، كما يحفظون القرآن ، ويعملون بالسنة كما يعملون بالقرآن ٠ واذا كان الصحابة

(٤٨) وهذا ما بحثه العلماء في علم مختلف الحديث ٠

(٤٩) انظر ما سنذكره في بند ٨ فيما يلي عن جمع الحديث وتدوينه ٠ وقيل ان نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث نسخ باذنه بعد ذلك عند انتشار القرآن وقيل كان اذا لم أمن عدم خلطه بين القرآن والسنة ، وقيل كان نهيا عن التدوين العام كالقرآن - مصطفى السباعي - المرجع السابق ص ٦١ ٠

قد حفظوا كثيرا من شعر شعراء الجاهلية وشعراء الاسلام ، كما حفظوا أنساب العرب وتاريخهم وغير ذلك مما روه ، فقد كان اهتمامهم بحفظ السنة أكثر ، فقد كانت لهم علمــــا وسلوكا ، كما أن تفرغهم لكتابة القرآن مع حفظه أضمن في عدم الخلط بينه وبين السنة .

وقد توهم البعض أن عدم كتابة بعض الاحاديث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمر يشكك في صحتها . ولا محل لهذا الوهم ، لان كتابة الحديث ليست الوسيلة الوحيدة لضمان التحقق من صحته ، بل مع الكتابة يمكن التزوير أو الخطأ في التدوين والنقل ، ولهذا نجد علماء الحديث يقدمون الحديث المسموع من الراوى على الحديث الموجود فى كتاب من كتبه ، حتى ولو كان مقطوعا بعدم التغيير والتبديل فى ذلك الكتاب ، خصوصا وأن وسائل الكتابة فى ذلك العصر كانت ضعيفة ، وحتى مع قوة الكتابة فى عصرنا الحاضر فإن وسائل تزويرها تنوعت ، بينما ثبت أن ذاكرة الكثيرين من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعت وحفظت القرآن والحديث والشعر والانساب وغير ذلك وعيا تاما وحفظا مع ضبط واتقان . ولا شك أن تلقى الحديث من راو ثقة - حفظه فى صدره بلفظه أو بمعناه مع ضبط هذا الحفظ وعدالة الراوى ، بالاضافة الى جهد علماء الحديث فى التحقق من ذلك وغيره كما سنرى (٥٠) ، هو الضمان الاكيد للتحقق من صحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٨ - قيل ان القرآن الكريم نقل بطريق التواتر ، فقد نقله جمع كبير يستحيل تواطؤهم على الكذب ، كما نقل حفظا فى الصدور وكتابة فى السطور فلم يدخله أدنى ريب ، بينما نقل أكثر السنة بغير طريق التواتر حفظا فى الصدور وتم تدوينه فى وقت متأخر فكان من روايتها من نسي أو أخطأ أو كذب .

ويرد على ذلك بأن الصحابة رضوان الله عليهم الذين نقلوا القرآن هم كذلك الذين نقلوا السنة . وقد حرص الصحابة فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم على حفظ السنة فى صدورهم ، وبعضهم كتب منها شيئا مما عرفه منها ، كما حرصوا على نشرها بروايتها لأقاربهم

واخوانهم فى الدين والعمل بها فى شئون حياتهم ، كما حرص التابعون كذلك على ما حرص عليه الصحابة من حفظ السنة فى صدورهم ، وكتابة بعضها ، ونشرها بروايتها لغيرهم ، والعمل بها فى سلوكهم ، والحكم بها فى أقضييتهم . وكان رواة السنة من الصحابة وكبار التابعين عدولا ضابطين ، وما كان من القليل منهم ممن وقع له نسيان أو وهم أو خطأ فقصده تكلم فيه غيره من الصحابة والتابعين ، وأظهروا ما نسى أو وهم فيه أو أخطأ . ثم لما ظهرت الفرق السياسية وظهر من يتعمد الكذب فى الحديث ظهر جهابذة العلماء الذين أظهر الله عز وجل على أيديهم علوم الحديث التى تبين وسائل تمييز الحديث الصحيح والحسن من الضعيف ، الى أن تم جمع الحديث الصحيح وتدوينه على يد البخارى ومسلم وغيرهما . ثم ازدادت علوم الحديث تأليفاً وتحريراً حتى روجع كل ما دون من الحديث بمعايير فى غاية الدقة والضبط والاتقان ، كما سنرى فى هذا الكتاب . وما أكثر كتب العلماء الذين محصوا الروايات المختلفة ووضعوا الضوابط لتمييز الحديث الصحيح من غيره . ولم تظهر سنة نبي من الانبياء والمرسلين بالتحقيق والتمحيص بمثل ما ظفرت به سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

٩ - قيل كذلك ان بعض الصحابة والتابعين قد أكثر من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثرة لا تتناسب مع صحبته للرسول صلى الله عليه وسلم ، مما يدل على أنه كان يتزايد عليه لاهواء سياسية أو شخصية (٥١) .

ويرد على ذلك بأن الصحابة عدول ، ولم يرو عن أحد منهم أنه تزيد أو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونذكر أن وقع من بعضهم نسيان أو وهم أو خطأ فى حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان من بعضهم على هذا النحو نبه اليه صحابة آخرون . أما ما دخل بعض الاحاديث من تزيد أو كذب فقد كان من غير الصحابة وممن عاصروا فتنسة الخلافة والنزاع عليها بين على ومعاوية ، وقد تصدى علماء الحديث لهم وبينوا الرواة العدول الضابطين للحديث من الرواة المجروحين أى الذين

(٥١) انظر ما ذكره بعض المستشرقين وتابعيهم من الطعن فى الصحابي ابي هريرة ، والتابعي ابن شهاب الزهري ، عند الكلام عن رواة الحديث من الصحابة والتابعين وعن الحديث الموضوع فيما بعد .

لا يطمئن الى رواياتهم لعدم عدالتهم أو لعدم ضبطهم . وإذا كانت بعض الروايات التي نسبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم غير صحيحة ، فهل يقتضى هذا أن نترك ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل يقتضى هذا أن ننكر السنة كلها أو نعطل العمل بها ؟ كلا ثم كلا . لقد ضرب البعض مثلاً لذلك بما إذا كان لديك اردب من قمح اختلطت به بعض الاشياء الغريبة عنه ، فهل ترمى هذا القمح كله أم تنقيه وتغريبه ؟ لقد قام علماء الحديث بهذه التنقية وميزوا الحديث الصحيح من غيره ، بل جمع بعضهم الحديث الصحيح وحده نقياً من غيره ، كما فعل البخارى فى صحيحه ومسلم فى صحيحه .

١٠ - قيل كذلك ان علماء الحديث اهتموا بسند الحديث فحسب أى بمن رواه وبكيفية روايته ، ولم يهتموا بنقد المتن فى الحديث . فدخلت فى السنة أحاديث مكذوبة .

ويرد على ذلك بأن علماء الحديث اهتموا بمتن الحديث اهتمامهم بسنده ، بل أشد ، كما سنرى . ومن قواعدهم أن الحكم على سند الحديث ليس حكماً على متنه ، ولهذا نجد من تقسيماتهم للحديث تقسيمهم له الى حديث صحيح المتن والاسناد ، وحديث صحيح المتن ضعيف الاسناد ، وحديث صحيح الاسناد ضعيف المتن ، وسنرى أنهم بحثوا فى المتن عن كل عيب قد يعتريه كالادراج والقلب والاضطراب وكشفوا عما إذا كان به علة أو شذوذ أو كان موضوعاً أى مكذوباً . الخ ، كما تعرضوا لرواية المتن باللفظ وروايته بالمعنى ، والزيادة فيه ، واختصار المتن أو تقطيعه . الخ .

وإذا كنا قد رأينا شبهات المشككين فى السنة تداعت وانهارت ، فإن هناك أدلة كثيرة تدعو الى العمل بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، أهمها :

(١) أن الله عز وجل نص فى القرآن الكريم على السنة وبين أنها جزء من الرسالة ، فقال تبارك وتعالى : « هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة » (٥٢) والكتاب

هو القرآن الكريم ، والحكمة هي السنة النبوية الشريفة ، ولا يظن أن الحكمة هنا هي القرآن الكريم ، لان الحكمة معطوفة على الكتاب ، والعطف يقتضى المشاورة . يدل على ذلك قوله تعالى مخاطبا نساء النبي صلى الله عليه وسلم : « واذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة » (٥٣) . وآيات الله هي القرآن الكريم ، والحكمة هي السنة النبوية الشريفة . ثم ان تعليم الرسول صلى الله عليه وسلم لاصحابه الكتاب والحكمة ليس تلقينا وانما هو بيان وتطبيق ، وهذه هي السنة النبوية الشريفة .

(ب) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي طريقته فى العمل بالقرآن الكريم ، وقد حثنا الله عز وجل على الاخذ بهذه الطريقة ، فقال تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا » (٥٤) .

والرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى بلغنا القرآن عن الله عز وجل ، وقد بين بسنته طريقة العمل بالقرآن ، فهو صلى الله عليه وسلم أعلم خلق الله بالقرآن ، فهل نترك سنته ونتعلم طريقة العمل بالقرآن ممن هو أقل منه علما به ؟ ثم ان الرسول صلى الله عليه وسلم مصطفى من الله عز وجل ، معصوم من هواه وهوى من حوله ، فسنته نبراس التطبيق الصحيح للقرآن الكريم « وما ينطق عن الهوى » ان هو الا وحى يوحى « (٥٥) .

(ج) فرض الله عز وجل علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وطاعته ، واتباعه يقتضى التعرف على سنته . قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٥٦) وما آتاكم الرسول هنا عام أى كل ما آتاكم من قرآن وسنة . كما قال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٥٧) وقال عز وجل : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول » (٥٨) .

(٥٣) من الآية ٣٤ سورة الأحزاب .

(٥٤) الآية ٢١ سورة الأحزاب .

(٥٥) الايتان ٣ و ٤ سورة النجم .

(٥٦) من الآية ٧ سورة الحشر .

(٥٧) من الآية ٨٠ سورة النساء .

(٥٨) من الآية ١٢ سورة التغابن .

وطاعة الله تعنى العمل بما أمر به فى القرآن والكف عما نهى عنه فى القرآن ، وقد أمر الله عز وجل بطاعة رسوله ، وطاعة رسوله تعنى العمل بما أمر والكف عما نهى ، وأمره صلى الله عليه وسلم ونهيه هو سنته صلى الله عليه وسلم . ولا يتوهم انسان أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم تعنى فقط طاعته فيما بلغه من كتاب ربه ، لأن الامر لو كان كذلك لاقتصر على قوله تعالى : « وأطيعوا الله » ولكنه أضاف « وأطيعوا الرسول » ولأن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم هى التطبيق الصحيح لحكم الله عز وجل .

(د) لا سبيل الى التعرف على سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم الا بأخذها ممن رواها عنه من الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين وتابعيهم من الرواة الثقات أى العدول الضابطين ، لان العمل بسنته صلى الله عليه وسلم - فى الجملة - واجب ، ولا يتم هذا الواجب الا بالتعرف عليه من رواية السنة ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب .

ورواية السنة ونقلها أمر مطلوب بنص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . فقد قال تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » (٥٩) . فهذه الآية يحث الله عز وجل فيها المؤمنين على تعلم الدين والتفقه فيه ، وأن ينقل بعضهم ما تعلمه الى غيره ، ومن الدين سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم . كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع أمر بنقل سنته بقوله صلى الله عليه وسلم : « فليبلغ الشاهد الغائب » .

(هـ) تعنى كافة الامم بما ينقل عن العلماء والباحثين . فأنت ترى كل الامم تعنى بما كتبه الفراعنة ويقوانين حمورابى وبفلسفة أرسطو وبما دونه المؤرخون وغيرهم ، فكيف لا نعنى بحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟ ان تراث الامم كله لم يحظ بالتحقيق والتمحيص الذى حظيت به سنة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا يوجد نبى أو رسول أو عالم أو فيلسوف أو باحث بذل العلماء جهدا فى التحقق مما نسب اليه من قول أو فعل أو تقرير كما بذلت الجهود فى التحقق من سنة رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف لا نعنى بتراث المصطفى المعصوم صلى الله عليه وسلم ولا ندرسه ، بينما نعنى بتراث الاسم وندرسه ! مع الفارق

الكبير بين كلام النبوة وكلام الفلاسفة والعلماء ، خصوصاً أن تراث الأمم لم يصل في تحقيقه الدرجة التي وصل إليها التحقيق في سنة النبي صلى الله عليه وسلم والتثبت من صحة ما روى عنه لفظاً ومعنى .

٨ - جمع الحديث وتدوينه (علم الحديث رواية) :

حفظ الصحابة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، كل بقدر ما سمع منها ، وروى كثير من الصحابة هذه الأحاديث لغيرهم من الصحابة والتابعين ، ثم رواها كثير من التابعين إلى تابعي التابعين ، وكان الاعتماد في ذلك على الحفظ وعلى شيء من الكتابة .

وبدأت كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (٦٠) على يد بعض الصحابة (٦١) . ثم نشطت كتابة الحديث في عهد

(٦٠) وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى كتابة حديثه في بداية الدعوى إلى الإسلام ، خشية اختلاط حديثه بالقرآن الكريم وتيسيراً على أصحابه ، ثم أذن بعد ذلك في كتابة حديثه . فقد روى مسلم عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه » ثم أذن النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة حديثه عند انتشار الإسلام ، فقد روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عمرو أنه قال : « قلت يا رسول الله اني أسمع منك الشيء أفأكتبه ؟ قال : نعم . قلت : في الغضب والرضا ؟ قال : نعم فاني لا أقول فيهما إلا حقاً » وروى البخاري عن أبي هريرة أنه قال : « ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب » وروى البخاري ومسلم أن أبا شامه التمس أن يكتب له مما سمعه من خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقال صلى الله عليه وسلم : « اكتبوا لأبي شامه » - كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه صلح الحديبية ، وكتب إلى كسرى وهرقل والمقوقس والنجاشي ... انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ط بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ص ٨٨ - وكتاب المشاوي في مصطلح الحديث ط القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ص ١١٧ - ١١٩ .

(٦١) وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كان أبو بكر متردداً في جمع مصحف القرآن التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كتاب الوحي ، إلى أن شرح الله صدره فجعلها ، بناء على نصيحة من عمر بن الخطاب . ولما تولى عمر بن الخطاب الخلافة ، فكر في تدوين السنة كالقرآن واستشار الصحابة وطلق يستخير الله عز وجل فيها شهراً ثم انتهى تفكيره بقوله « اني أردت أن أكتب السنن ، واني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، واني - والله - لا ألبس كتباً الله بشيء أبداً » جامع بيسان العلم وفضله لابن عبد البر ط المنيرية بمصر ٧٦/١ اشبار

التابعين (٦٢) ، ثم ظهرت حركة جمع وتدوين الحديث كله فى عهد تابعى التابعين لاسباب كثيرة أهمها :

(أ) الاطمئنان الى عدم التباس السنة بالقرآن .

(ب) الحرص على حفظ السنة ، بجمع ما دونه بعض الصحابة والتابعين فى كتبهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجسع ما لم يدون منها ، خصوصا بعد وفاة الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم الذين نقلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى التابعين ، والخوف من وفاة سائر التابعين الذين تلقوا الحديث عن الصحابة .

(ج) استطالة سند الحديث ، اذ كان الحديث يرويه تابع التابعى عن التابعى عن الصحابى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(د) نشأة المذاهب الفقهية ، وقيام فقهاء كل مذهب بتوثيق ما علموا به من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(هـ) ظهور الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من المبتدعة وغيرهم ، وقيام بعض العلماء بجمع الحديث الصحيح وتمييزه عن غيره ثم تدوينه .

=

الى مصطفى السباعى فى كتابه السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ط المكتب الإسلامى ١٩٧٨
ص ١٠٣ .

ولم يمنع هذا بعض الصحابة والتابعين من بعدهم من تدوين بعض الأحاديث ، ولكن لم يكن للدولة جهد رسمى فى ذلك . ومن الصحابة الذين دونوا بعض الأحاديث على بن أبى طالب وجابر بن عبد الله وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر وأبو هريرة وأنس بن مالك .

(٦٢) تلقى التابعون عن الصحابة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحفظوه فى الصدور ، كما كتبه الكثير منهم فى السطور « وممن كتب الحديث منهم أو أجاز كتابته لحفظه : سعيد بن المسيب ، والشعبي ، والحسن البصرى ، وبشير بن بهيك ، وهمام ابن منبه ، وكثير بن أفلح ، وسعيد بن جبير ، وعبيدة بن عمرو السلماني ، وابن عقيل ، ومحمد بن على أبو جعفر ، ومحمد بن الحنفية ، وعروة بن الزبير ، وعبد الله بن يزيد الجرمي ، وأبو المليح عامر بن أسامة بن عمير ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وغير هؤلاء كثيرون » انظر المدخل الى توثيق السنة لرفعت فوزى - المرجع السابق ص ٥٢ والمراجع التى أشار اليها .

(و) أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه بجمع السنة جمعا شاملا ، اذ كتب الى كل من عماله : « انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا تقبل الا حديث النبي صلى الله عليه وسلم » (٦٣) . ونشط العلماء فى جمع السنة لهذه الاسباب ولغيرها ، فى مكة والمدينة والبصرة والكوفة ومصر واليمن وخراسان وواسط والرى (٦٤) .

وقد ظهرت طريقتان لتدوين الحديث هما (٦٥) :

الطريقة الاولى : التصنيف على المسانيد ، وذلك بجمع الاحاديث وتبويبها بحسب رواتها ، فتجمع الاحاديث التى رواها أبو بكر رضى الله عنه ، ثم الاحاديث التى رواها عمر رضى الله عنه ، وهكذا ، ايا كانت موضوعات هذه الاحاديث . ويتم ترتيب رواة الحديث بحسب ترتيب الحروف الهجائية ، أو بحسب أسبقهم الى الاسلام وأفضلهم ، أو بحسب قبائلهم أو غير ذلك . وأشهر كتب المسانيد مسند الامام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١ هـ) (٦٦) .

(٦٣) وتنفيذا لأمر الخليفة جمع عامل المدينة أبو بكر بن حزم ما كتب من الحديث عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارى (٩٨ هـ) والقاسم بن محمد بن أبى بكر (١٠٦ هـ) ١٠٠ المخ كما دون السنة بعد ذلك ابن شهاب الزهرى (١٢٤ هـ) .

(٦٤) ومن هؤلاء العلماء الذين جمعوا السنة ودونها : - ابن جريج (توفى ١٥٠ هـ) ومحمد بن اسحاق (١٥١ هـ) ومعمّر بن راشد (١٥٣ هـ) وسعيد بن أبى عرويسة (١٥٦ هـ) ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى نئب (١٥٧ هـ) وعبد الرحمن الأوزاعى (١٥٧ هـ) وربيع بن صبيح (١٦٠ هـ) وسفيان الثورى (١٦١ هـ) وحمام بن سلمة (١٦٨ هـ) ومالك بن انس (١٧٩ هـ) وعبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) وهشيم بن بشير (١٨٣ هـ) وجريّر بن عبد الحميد (١٨٨ هـ) وسفيان بن عيينة (١٩٨ هـ) - انظر هدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر العسقلانى المرجع السابق ج ١ ص ٤ - ٥ ، والمسدخل الى توثيق السنة لرفعت فوزى ص ٥٨ والمراجع التى اشار اليها .

(٦٥) تدريب الراوى - المرجع السابق - ج ٢ ص ١٥٣ وما بعدها .

(٦٦) وممن ألف فى المسانيد : « أبو داود الطيالسى (ت ٢٠٤ هـ) واسمى بن موسى الأموى (ت ٢١٢ هـ) وعبيد الله بن موسى العيسى الكوفى (ت ٢١٣ هـ) ومسدد بن مسرهد البصرى (ت ٢٢٨ هـ) ونعيم بن حماد (ت ٢٢٨ هـ) واسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ) وعثمان بن أبى شيبة (ت ٢٣٩ هـ) . انظر المدخل الى توثيق السنة - المرجع السابق ص ٥٩ وهدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر العسقلانى - المرجع السابق ج ١ ص ١٨ .

الطريقة الثانية لتدوين الحديث هي طريقة التصنيف على الأبواب ، وذلك بجمع الأحاديث بحسب الموضوعات المختلفة ، فتجمع أحاديث المسئلة في باب ، وأحاديث البيع في باب ، وهكذا . وأشهر كتب المصنفات : صحيح البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) وصحيح مسلم (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) وسنن أبي داود (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) وجامع الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) وسنن النسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ) .

ولم يقتصر الأمر على جمع الحديث وتدوينه ، بل كانت هناك مدارس لحفظ الحديث ، تدلنا على أن ذلك العصر كان عصر صيانة الحديث جمعا وتدوينا ورواية وتحقيقا (٦٧) .

٩ - التحقق من صحة الحديث (علم الحديث دراية أو علم مصطلح الحديث) :

حظي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعناية والتثبيت والحفظ بما لم يتوافر قط لحديث نبي أو رسول من الأنبياء والمرسلين .

فقد صاحبت حركة حفظ الحديث وروايته وجمعه وتدوينه حركة أخرى للتثبيت من صحته . فبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة كان

(٦٧) ففي تدريب الراوى - المرجع السابق ج ٢ ص ٤٠٠ « قال ابن سيرين : قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وشيوخ أهل الكوفة أربعة : عبيده السلماني ، والحارث الأعور ، وعلقمة بن قيس ، وشريح القاضي وكان أحسنهم » .

ولم يقتصر الأمر على الكوفة ، بل كان منتشرًا في حواضر المدن الإسلامية . وفي تدريب الراوى ج ٢ ص ٤٠٤ « قال بنسار : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالمرى ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور ، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند ، ومحمد بن اسماعيل ببخارى » . هذا بخلاف مدارس الحديث في مكة والمدينة والبصرة وخراسان وواسط ومصر والشام واليمن وغيرها .

وقد اشترط العلماء شروطًا في معلم الحديث سموا آداب المحدث ، كما اشترطوا شروطًا أخرى في طالب الحديث سموها آداب المتعلم أو طالب الحديث ، كما سنرى . كما وضعوا قواعد وضوابط لكتابة الحديث . انظر تفصيل ذلك في تدريب الراوى ج ٢ ص ٦٤ - ٩٢ في كتابة الحديث ، و ص ١٢٥ - ١٥٠ في آداب المحدث وطالب الحديث و ص ١٥٠ - ١٥٩ في حكم تصنيف الحديث .

الصحابة يرجع بعضهم الى بعض للتعرف على ما عند كل منهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع اتقان ضبطه وحفظه . ولما قتل عثمان رضى الله عنه وظهرت الفتنة وبدأ المبتدعة فى وضع الحديث لكسب أعوان لهم ، اتجه الصحابة والتابعون الى فحص أحوال رواة الحديث للثبوت من صدقهم فظهر الجرح والتعديل (٦٨) ، كما رحلوا الى الصحابى أو التابعى ثم تابع التابعى الذى ورد فى سند الحديث للثبوت من الحديث منه ، كما كانوا يعرضون ما يسمعون من أحاديث على آيات القرآن الكريم (٦٩) وعلى ما روى من أحاديث صحيحة أخرى ، وغير ذلك من القواعد التى تؤدى الى الثبوت من صحة الحديث كما سنرى .

هكذا نشأت علوم التحقق من صحة الحديث ، أو ما يسمى بعلم الحديث دراية ، أو علم مصطلح الحديث ، أو علم أصول الحديث ، وهو العلم بالقواعد التى يعرف بها سند الحديث ومتمنه . وهذه القواعد كان يجرى عليها العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وعلى أساسها دون البخارى ومسلم وغيرهما كتبهم .

وقد دون العلماء قواعد التحقق من صحة الحديث فى بحوث مستقلة منها العلل ليحيى بن سعيد القطان ، والطبقات لابن سعد كاتب الواقدي ، والاسامى والكنى لعلى بن المدينى ، وتاريخ الرواة

(٦٨) فى صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ ص ١٢٠ عن ابن سيرين أنه قال : « لم يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر الى اهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر الى اهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » وبدأ العلماء فى وضع ضوابط وشروط لرواية الحديث ومن تقبل روايته ومن ترد . الخ .

(٦٩) من ذلك ان الامام الشعبى سمع رجلا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله تعالى خلق صورين ، له فى كل صور نفختان ، نفخة الصعق ونفخة القيامة » فردده لأنه يتعارض مع القرآن الكريم وقال لراويها : « يا شيخ اتق الله ولا تحسدن بالخطا - ان الله تعالى لم يخلق الا صورا واحدا ، وانما هى نفختان : « نفخة الصعق ونفخة القيامة » . وقد فهم هذا من قوله تعالى : « ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض الا من شاء الله ، ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون » (الآية ٦٨ سورة الزمر) - توثيق السنة لرفعت فوزى ص ١١ و ٥٢ نقلا عن تحدير الخواص للسيوطى ص ١٥٣ .

ليحيى بن معين ، وعلل الحديث ومعرفة الرجال لاحمد بن حنبل ، والضعفاء
لمحمد بن اسماعيل المعروف بالبخارى ، والثقة لابن حبان البستى (٧٠) .

ثم جمع العلماء قواعد التحقق من صحة الحديث فيما سمي بعلم
الحديث دراية أو علم مصطلح الحديث ، فصنف القاضي أبو محمد
الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي كتابه « المحدث الفاضل بين الراوى
والواعى » ، ثم صنف الحاكم أبو عبد الله النيسابورى كتابه « معرفة
علوم الحديث » ثم أكثر الخطيب أبو بكر البغدادى من التصنيف فى هذه
العلوم ، ومن كتبه : « الكفاية فى قوانين الرواية » و « الجامع لآداب
الشيخ والسامع » . وتتابع تصنيفات الى أن صنف تقي الدين أبو عمرو
عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح « مقدمة ابن
الصلاح فى علوم الحديث » وهو كتاب موجز جامع لما تفرق فى كثير من كتب
هذا العلم ، ولهذا اشتهر بين علماء الحديث وتناولوه بالشرح والتحليل ،
واختصره أبو زكريا النووى فى كتابه « الارشاد » ثم اختصر الارشاد
فى كتابه « التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير » ، ثم نظم الزين
العراقى عبد الرحيم بن الحسين ألفية جمعت مقاصد مقدمة ابن الصلاح ،
وضم اليها أمورا أخرى . وشرح هذه الالفية كثيرون منهم السخاوى (٧١) .
كما ألف فى هذه العلوم كل من ابن كثير والبدر الزركشى والبلقيني والطيبى
وابن حجر العسقلانى . كما شرح جلال الدين السيوطى تقريب النووى فى
كتاب أسماه تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى (٧٢) .

(٧٠) توفى يحيى بن سعيد سنة ١٩٨ هـ ، وابن سعد سنة ٢٣٠ هـ وعلى بن المدينى
سنة ٢٣٤ هـ ويحيى بن معين سنة ٢٣٧ هـ و احمد بن حنبل سنة ٢٤١ هـ والبخارى سنة
٢٥٦ هـ وابن حبان البستى سنة ٣٥٤ هـ .

(٧١) توفى الرامهرمزي سنة ٣٦٠ هـ ، والحاكم النيسابورى سنة ٤٠٥ هـ والخطيب
البغدادى سنة ٤٦٣ هـ والقاضى عياض سنة ٥٤٤ هـ ، وابن الصلاح سنة ٦٤٣ هـ ، والنووى
سنة ٦٧٦ هـ والعراقى سنة ٨٠٦ هـ والسخاوى سنة ٩٠٢ هـ .

(٧٢) وتوفى ابن كثير سنة ٧٧٤ هـ ، والزركشى سنة ٧٩٤ هـ ، والبلقيني سنة ٨٠٥ هـ
والطيبى سنة ٨١٦ هـ ، وابن حجر سنة ٨٥٢ هـ ، والسيوطى سنة ٩١١ هـ .

وتتابع التأليف فى هذه العلوم حتى عصرنا الحاضر ، دون أن ينقطع (٧٣) .

وكان علماء الحديث من المسلمين المؤمنين المشهود لهم بالصلاح والتقوى والورع ، ومن الذين أخذوا الحديث بطرق صحيحة فى التلقى ، كما كانت لهم معرفة واسعة برواة الحديث وبراعة ودقة تمكنهم من الجرح والتعديل ، الى جانب تحصيلهم علوما أخرى فى اللغة والتفسير والسنة والتاريخ وغيرها (٧٤) .

١٠ - منهج علماء الحديث فى التحقق من صحة الحديث :

نجد علماء الحديث فى وضع أدق منهج علمى لتمييز الحديث الصحيح والحسن من الضعيف . ويمكن أن نلخص أسس هذا المنهج فيما يلى :

أولا - فحص سند الحديث : ويتضمن :

١ - حصر رواة الحديث وفحص أحوالهم (أى فحص سند الحديث من حيث رواته) .

وذلك للتحقق من عدالة رواة الحديث وضبطهم له ، وهو خطوة من خطوات علماء الحديث فى التحقق من صحته ، لأن الانسان اذا نقل آخر له ما سمعه أو رآه ، فعندئذ اذا ثبت له أن محدثه ثقة : صادق فى حديثه ضابط لما يرويه لا يتقول فيه بما لم يسمعه أو لم يره ، فانه يرجح صحة ما رواه محدثه . وللتأكد من عدالة رواة الحديث وضبطهم له ، نجد علماء الحديث قد قاموا بالآتى :

(٧٣) انظر مراجع أخرى فى علم مصطلح الحديث لعبد الوهاب عبد اللطيف فى مقدمة تحقيقه لكتاب تدريب الراوى المرجع السابق ص ٦ - ١٠ .

(٧٤) ويتفاوت المبرزون من علماء الحديث من حيث علمهم وتحصيلهم ، ويقسمون الى درجات أربع : أعلاها من يطلق عليه اسم الحاكم ، يليه الحجة ، ثم الحافظ ، ثم المحدث والحاكم هو من أحاط بمعظم الأحاديث المروية متنا وسندا وجرحا وتعديلا وتاريخا وغير ذلك . والحجة هو الحافظ للحديث وأحكامه الذى بلغ فى الحفظ والاتقان مبلغا يصح به أن يكون حجة عند الخاص والعام ، والحافظ هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية بحيث يكون من يعرفهم من طبقات الرواة أكثر ممن يجهل منهم ، والمحدث هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وتميز فى ذلك حتى عرف فيه واشتهر ضبطه له . انظر كتاب الشهاوى - المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢٢١ .

(أ) حصر رواية الحديث •

(ب) التعرف على أحوال كل راو من رواية الحديث •

(ج) وضع شروط لمن تقبل روايته ، أهمها رجوب أن يكون ثقة ، أى عدلا ضابطا للحديث •

(د) تطبيق شروط قبول الرواية على كل راو ، وتقسيم الرواة طبقات ، بما عرف باسم الجرح والتعديل •

٢ - فحص طريقة نقل الحديث واتصال السند ورفعته وسلامته من العيوب •

فلم يكتف علماء المسلمين بفحص أحوال رواة الحديث ، ولكنهم فحصوا سنده فى ذاته ، وذلك لكى يتحققوا من طريقة الرواية ، أى كيف علم الراوى بالحديث ، وهل كان ذلك عن طريق السماع أو القراءة أو الكتابة أو غير ذلك ، وأيضا لكى يتأكدوا من اتصال كل راو من رواة الحديث بمن روى الحديث عنه ، ولكى يتأكدوا كذلك من أن الحديث لا ينتهى بقول صحابى أو تابعى وإنما يرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكى يتحققوا من جهة أخرى من خلو سند الحديث من الوضع (أى الكذب) ومن عيوب الانقطاع والتدليس والاضطراب والادراج وغيرها مما سنراه •

هكذا كان فحص سند الحديث أساسا من بين أسس منهج علماء الحديث فى التحقق من صحة الحديث ، وهو كما ترى تطلب منهم الخطوات الآتية :

(أ) بيان كيفية رواية الحديث من سماع أو قراءة أو كتابة أو غيرها •

(ب) التحقق من اتصال رواية الحديث ، أى اتصال سند الحديث ، ويبحث العلماء بسنده الحديث المتصل والمسند والمرسل والمنقطع ، كما سنرى •

- (ج) التحقق من رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وبحث العلماء فيه الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع .
(د) التحقق من خلو سند الحديث من العيوب ، كعيب القلب
والتدليس والاضطراب والادراج وغير ذلك .

ثانيا - فحص متن الحديث :

ذلك أن علماء الحديث لم يهتموا بسند الحديث فحسب وأن راويه
عدل ضابط له ، وإنما اهتموا كذلك بمتن الحديث ، بل إن علوم الحديث
كلها تستهدف غاية أساسية هي التثبت من أن متن الحديث قد صدر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفحص هذا المتن ، نجد علماء
المسلمين قد قاموا بالآتي :

١ - فحص متن الحديث لفظا ومعنى : وذلك عن طريق :

- (١) التحقق مما إذا كان المتن قد روى بلفظه أو روى بمعناه .
(ب) التحقق مما إذا كان المتن قد اختصر أم استكمل .
٢ - عدم تعارض الحديث مع ما صح من النصوص ، وللتأكد
من هذا قام العلماء بالآتي :

- (١) التحقق من عدم وجود تعارض بين متن الحديث ونصوص
القرآن ومتون الأحاديث الصحيحة الأخرى .
(ب) التحقق من ناسخ الحديث ومنسوخه .
(ج) بحث التعارض بين مختلف الحديث .
٣ - سلامة المتن من العيوب ومن الوضع :
وتم هذا بالآتي :

- (١) التحقق من خلو المتن من العيوب كعيب القلب أو الاضطراب أو
الادراج أو غير ذلك مما سنراه .
(ب) بيان أسباب وضع الحديث وأماراته ، وكشف الحديث
الموضوع .

ثالثا - الحكم للحديث أو عليه :

وذلك لتمييز الحديث الصحيح والحسن من الضعيف ، وفيه بحث
العلماء الآتي :

(م ٧ - علوم السنة)

١ - طرق الحكم للحديث أو عليه : وفيها يجمع علماء الحديث - بعد الخطوات السابقة - كل روايات الحديث للنظر فيها والاعتبار بما ورد فيها وبيان ما قد يكون فيها من علة أو شذوذ وترجيح ما يستحق الترجيح على أسس وقواعد دقيقة .

٢ - تقسيم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف :

ونتناول تفصيل ذلك كله - فيما يلي :

البَابُ الْأَوَّلُ

فحص سند الحديث

الفصل الأول

رواة الحديث وأحوالهم ومدى قبول روايتهم

المبحث الأول

حصر رواة الحديث وفحص أحوالهم

١١ - أولا : رواة الحديث ، وعدم قبول حديث روى بعد عصر التدوين ولم يكن قد دون :

رواة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هم صحابته ، ثم التابعون الذين تلقوه عن الصحابة ، ثم أتباع التابعين الذين تلقوه عن التابعين ، ثم انتهى جمع الحديث وتدوينه في آخر القرن الثالث الهجرى .

ويطلق على عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم عصر رواية الحديث وتدوينه ، وينتهى سنة ٣٠٠ هجرية تقريبا . ويسمى كذلك بعصر المتقدمين أما بعد ذلك فعصور المتأخرين .

والقاعدة عند جمهور علماء الحديث أن كل من روى حديثا بعد انقضاء عصر تدوين السنة ، ولا يوجد هذا الحديث في كتب أئمة الحديث ، فلا يقبل منه (١) .

١٢ - رواة الحديث من الصحابة :

الصحابة جمع صاحب ، غلب استعماله في الجماعة التي صحبت النبي

(١) في مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧ و ٥٨ « الأحاديث التي قد صحت ، أو وقعت بين الصحة والسقم ، قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث . ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم ، وإن جاز أن يذهب على بعضهم ، لضمان صاحب الشريعة حفظها . قال البيهقي : فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه . ومن جاء بحديث معروف عندهم ، فالذي يرويه لا ينقرد بروايته ، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره » . انظر أيضا تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤١ .

محمدًا صلى الله عليه وسلم • ومعنى الصحابي ، في اللغة العربية ، وفي اصطلاح علماء أصول الفقه ، هو من طالت صحبتة للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه • لكن في اصطلاح علماء الحديث يطلق الصحابي على كل مسلم مميز لقى النبي صلى الله عليه وسلم ومات على الاسلام • « فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت ، ومن روى عنه أو لم يرو ، ومن غزا معه أو لم يغز ، ومن رآه ولم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى » طالما كان هذا مسلماً عند لقائه النبي صلى الله عليه وسلم ومات على الاسلام (٢) •

وقد أحصى العلماء كل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين روى الحديث (٣) ، وقسموهم الى طبقات بالنظر الى سبقهم بالاسلام وهجرتهم وشهودهم المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم • وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون الأربعة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، ثم باقى العشرة المبشرين بالجنة (٤) ثم من شهدوا موقعة بدر ، ثم من شهدوا موقعة أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية ••• وهكذا •

وقد صنف العلماء كتباً كثيرة في بيان الصحابة وتاريخهم ، منها معرفة الصحابة لأبى حاتم بن حبان ، وأسد الغابة لأبى الحسن بن محمد بن الاثير الجزري ، والاصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر (٥) •

(٢) تدريب الراوى ج ٢ ص ٢٠٩ وكتاب الشهاوى ص ١٥٩ وما بعدها • ويلاحظ ان اشتراط التمييز فيمن لقى النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح به أكثر المحدثين ، لكنه ظاهر كلامهم • والتمييز شرط لتلقى الحديث اما رواية الحديث فيشترط فيها البلوغ كشرط من شروط عدالة الراوى •

(٣) وطبقوا معايير دقيقة في التعرف على الصحبة ، منها معيار التواتر أى شهادته جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب ، والاستفاضة أى الشهرة التى لم تبلغ حد التواتر ، وشهادة صحابى آخر يذكر ان فلانا من صحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم ••• الخ • تدريب الراوى ج ٢ ص ٢١٣ •

(٤) والعشرة المبشرون بالجنة هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وكذلك سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة ابن الجراح رضى الله عنهم ورضوا عنه •

(٥) ويقصد بالعبادة من الصحابة : عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص ، رضى الله عنهم ورضوا عنه • مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٥ - ١٥٠ •

وقد اهتم الصحابة رضوان الله عليهم بالتعرف على سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم والعمل بها في حياته وبعد مماته وتعليمها لأهلهم وتربية أولادهم على الالتزام بها (٦) كما دون بعض الصحابة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته (٧) .

١٢ - مكرر (١) - عدالة الصحابة :

الأصل في الصحابة أنهم عدول ، ما لم يقع أحدهم في كبيرة (٨) ، أى ثبت أنهم جميعا يتجنبون تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٩) ، كما أن كلا منهم توافرت فيه شروط العدالة ،

(٦) راجع هامش ١١ بند ٢ ص ٧١ فيما سبق ، ومحمد الأحمدى أبو النور - شذرات من علوم السنة - رسالة الطالب - العدد الأول ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ح ١ ص ٧٧ - ١٠٥ .

(٧) ومن هؤلاء : عبد الله بن عمرو بن العاص وعلى بن أبي طالب وأبو رافع وابن عباس وأنس بن مالك وغيرهم . محمد الأحمدى أبو النور - شذرات من علوم السنة - المرجع السابق ص ١٠٩ - ١٨٣ .

(٨) كالزنا من ماعز ، والسرقه من سارق رداء صفوان . محمد أبو النور زهير في أصول الفقه ح ٣ ص ١٦١ ، وكذلك النفاق من المنافقين .

(٩) بل روى عن أنس رضى الله عنه أنه قال : « لم يكن يكذب بعضنا بعضا » أما ما روى من أن أبا بكر رضى الله عنه سأل الصحابة عما إذا كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حكم في ميراث الجدة ، فحدثه المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة ، فطلب من يشهد معه ، فشهد بذلك صحابة آخرون لذلك للتثبت من ضبط الحديث في توريث الجدة ، حيث لم يرد فيه نص في القرآن ، لا طعننا في عدالة المغيرة . كذلك ما روى من أن عمر بن الخطاب طلب من أبي موسى من يشهد معه فيما رواد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن من استأذن ثلاثا ولم يجد أجابة يرجع لم يكن طعننا في عدالة أبي موسى ، ولكن للتثبت من ضبط الحديث ، وفيه أرقام كالميراث بدليل أن عمر قال لأبي موسى . أما أنى لم اتهمك لكنه الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ثبت أن عمر رضى الله عنه قبل خبر الصحابي الواحد دون شهود . كخبر سعد بن أبي وقاص في حديث المسح على الخفين ، وخبر عبد الرحمن بن عوف في حديث سريان الأحكام التى تطبق على أهل الكتاب على المجوس . انظر مصطفى السباعي - المرجع السابق ص ٦٦ - ٧٢ و ٢٦٣ .

فهو بالغ عاقل سالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وبالتالي تقبل روايتهم لثبوت عدالتهم ، انما يبحث فى مدى ضبطهم الحديث وما اذا كانت روايتهم له باللفظ أم بالمعنى .

والسدليل على عدالة الصحابة :

(أ) من القرآن الكريم : قوله تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه » (١) .

(ب) من السنة : روى مسلم بسنده عن أبى بردة عن أبيه . . . قلنا يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلى معك العشاء . قال : أحسنتم أو أصبتم . قال : فرفع رأسه الى السماء ، وكان كثيرا ما يرفع رأسه الى السماء ، فقال : النجوم أمانة للسماء ، فاذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمانة لأصحابى ، فاذا ذهب أتى أصحابى ما يوعدون ، وأصحابى أمانة لأمتى فاذا ذهب أصحابى أتى أمتى ما يوعدون » (**) .

(ج) أجمع أهل السنة على عدالة الصحابة . وقد وجد العلماء بتتبع سيرتهم واحدا واحدا أن جميعهم يعتقدون أن تعدد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد الذنوب ، وأنهم جميعا يحترزون عنه غاية الاحتراز . ولم يبلغ أحد ما بلغ الصحابة من نصره الاسلام والجهاد فى سبيل الله ، وبذل الأرواح والأموال ، وقوة الايمان والمناصحة فى السدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع التقوى والورع . وما روى عن الصحابة من أن بعضهم كان يناقش البعض فيما يرويه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يؤخذ منه أنه يكذبه ، وانما يعنى أنه كان يتثبت منه من ضبط الحديث أو من معانيه ، فيذكره بما يكون قد نسي فيه ، أو ما ظنه حكما عاما وهو خاص . وهذا نقاش علمى محض (١٠) . ولهذا كان اذا التبس الأمر على الصحابة التمسوه عند أعلمهم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الأمر . من

(*) من الآية ١٠٠ سورة التوبة .

(**) صحيح مسلم بشرح النووي ٨٣/١٦ .

(١٠) مصطفى السباعي - السنة - المرجع السابق ص ٢٦٥ .

ذلك عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ، هل تنقضى بعد الوفاة بأربعة أشهر وعشرة أيام ، أم تنقضى بوضع حملها ولو تم قبل انقضاء هذه المدة أو بعدها ، فقد روى أبو داود الطيالسي من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : كنت في مجلس فيه ابن عباس وأبو هريرة ، فأرسلوا الى عائشة : متى تقضى الحامل عدتها ؟ فقالت : توفي زوج سبيعة ابنة الحارث وهي حامل ، فوضعت بعد وفاته بثلاث ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرها أن تتزوج ، (١١) .

وقد جرح جمهور الشيعة كلا من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ، رضى الله عنهم باعتبار أنهم اغتصبوا الخلافة من على رضى الله عنه ، كما جرحوا عائشة وطلحة والزبير وعمرو بن العاص رضى الله عنهم لأنهم وقفوا ضد خلافة على رضى الله عنه ، كما جرحوا سائر الصحابة الذين أيدوا هؤلاء جميعا ، وبالتالي لم يقبلوا الا الأحاديث التى رواها على رضى الله عنه وما يقرب من عشرين صحابيا آخر .

ولا عبرة بتجريح هؤلاء الشيعة لهؤلاء الصحابة لأنه تجريح مبنى على أساس سياسى (١٢) ، بينما التجريح لا يقبل الا على أساس علمى ، وهو

(١١) محمد الأحمدي أبو النور في شذرات من السنة - المرجع السابق ص ١٠٣ .
(١٢) واستند بعض الشيعة الى حديث موضوع (أى مكذوب) فى تجريحهم « لهؤلاء الصحابة » جاء به أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فى طريق عودته من حجة الوداع جمع الصحابة فى مكان يقال له « غدير خم » وأخذ بيد على رضى الله عنه ، ووقف به على الصحابة جميعا وهم يشهدون ، وقال « هذا وصيى وأخى والخليفة من بعدى فاسمعوا له وأطيعوا » وأمارات الوضع فى هذا الحديث واضحة فقد عرف عن الصحابة أنهم أشد الناس حرصا على العمل بأوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ، مهما شق عليهم ذلك ، فى حياته وبعد مماته ، حتى أنهم بعد وفاته انفذوا جيشا كان قد جهزه رسول الله صلى الله عليه وسلم للروم بقيادة أسامة ابن زيد وكان شابا لم يتجاوز العشرين من عمره ، وفى الجيش كثير من كبار الصحابة تحت امرته ، وقد شق عليهم ذلك فى حياته صلى الله عليه وسلم ولكنهم أطاعوا الرسول صلى الله عليه وسلم فى حياته وبعد مماته . فكيف - مع ذلك - يعقل أن يجمع الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة ويوهى على مشهد منهم بأن يكون على رضى الله عنه خليفة من بعده ، ثم يكتفى بذلك الصحابة جميعهم ، ولا يمثلون لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! وإذا حدث هذا فى خلافة أبي بكر فهل يمكن أن يتكرر فى خلافة عمر

أن يكون الراوى غير عدل ، والراوى العدل هو الراوى المسلم البسالف العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وقد ثبت بالاستقراء - بالنسبة لجميع الصحابة الذين روا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم توافر هذه الشروط فيهم ، ومن ثم فهم جميعا عدول .

على أن الشيعة الزيدية خالفوا جمهور الشيعة ، واتفقوا مع أهل السنة في الاشارة بفضل أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وصحة خلافتهم وعدم تجريح الصحابة ، وان كانوا يذهبون الى تفضيل على فى الخلافة عليهم .

وقد اتهم الخوارج بالكفر كل من حارب عليا رضى الله عنه فى موقعة الجمل ، كعائشة وطلحة والزبير رضى الله عنهم ، كما كفروا بعد ذلك عليا رضى الله عنه والحكمين وسائر من رضى بالتحكيم ، وردوا أحاديث هؤلاء الصحابة التى روها بعد موقعة الجمل أو بعد التحكيم . أما ما رواه هؤلاء الصحابة قبل الفتنة ، فمقبول عندهم . ومن الواضح أن تجريح الخوارج لهؤلاء الصحابة قد بنى على أساس سياسى ، فلا يصلح تجريحا . والثابت - بالاستقراء - أن كل صحابى روى حديثا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كان مسلما بالغيا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فشروط العدالة قد توافرت فيه .

=

ثم عثمان ؟ والمعروف أن الصحابة تنازعوا فى الخلافة وتشاوروا فى سقيفة بنى ساعدة حتى بايعوا أبى بكر رضى الله عنه ، ثم استخلف أبو بكر عمرا رضى الله عنهما ، ثم أوصى عمر لستة رجال بالخلافة بينهم على رضى الله عنه على أن يختاروا أحدهم فاختراروا عثمان رضى الله عنه ، ثم اختلف الناس على خلافة على بعد مقتل عثمان ، فلو كان هذا الحديث صحيحا لنقل وذاع ، وروايته تقول انه كان على مشهد من الصحابة . وهو حديث تتوافر الدواعى على نقله ، لانه يتصل بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يعقل كتمانها ، ويستحيل ان ينسأ جميع الصحابة ، وهم الحريصون على طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فى حياته وبعد مماته ، لا يخافون فى الله لومة لائم ، ولا جبروت حاكم ، وقد قال احدهم لعمر أقوى الخلفاء الراشدين والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا ، وكان ذلك فى المسجد النبوى وعلى ملا من الصحابة والناس فمن غير المعقول كما يخالف المنقول أن يسكت هؤلاء على عصيان وهية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

على أن الشيعة اهتموا بآراء آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا شك ان علم آل البيت عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد التحقق من صدوره منهم امر له اهميته طالما كان لا يتعارض مع القرآن والسنة .

« وانه لبلاء عظيم أن نسقط عدالة جمهور الصحابة الذين اشتركوا في النزاع مع علي أو معاوية ، أو نسقط أحاديثهم ، ونحسبكم بكفرهم أو فسقهم ٠٠٠ وإذا كان مدار الاعتماد على الرواية هي صدق الصحابي وأمانته فيما نقل - وقد كان ذلك موفورا عندهم - وكان الكذب أبعد شيء عن طبيعتهم ودينهم فما دخل ذلك بآرائهم السياسية ؟ ٠٠٠ » مثل الشيعة والخوارج في ذلك مثل من يتهم بالخيانة العظمى زعيما وطنيسا لم يجرب عليه كذب ، ويرد كل أقواله وأخباره لمجرد أنه كان زعيم حزب ، تولى الحكم فأخطأ أو لأنه حارب زعيما وطنيسا آخر ، وهو ما لا يجوز في حكم التاريخ والعلم والانصاف ! (١٣) .

وانه لفتنة كبرى ، أن نضل حتى الآن ، نتجادل فيما إذا كان علي رضي الله عنه هو الأحق بالخلافة ، أم أبو بكر أو عمر أو عثمان ، فذلك نزاع كان بين الأجداد مضى عليه ألف وأربعمائة عام من الزمان ، وكلهم الآن في رحاب الله ، وهو وحده الذي يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون . ومن نكون نحن حتى نحكم على هؤلاء الأعلام ؟ وكل هؤلاء الصحابة لهم الفضل العظيم على الأمة الاسلامية . بهم جاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأعز الله دينه وأظهره على الدين كله ، وعنهم نقل اليينا القرآن والسنة ، وهم الذين فتح الله بهم آفاق الأرض وأنشأوا دولة اسلامية عظمى ، فلماذا ننسى فضلهم ؟ وما جسدوى أن ننتصر الآن لأيهم فيسفر ذلك عن خلاف بيننا في الحاضر ننشغل به عن القرآن والسنة وما فيهما من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وإيمان بالله ، وننشغل به عن الأخطار المحيطة بأممتنا الاسلامية ، وننشغل به عن العودة الى المجد الذي بناه الصحابة جميعا بدمائهم وأموالهم والدولة العظمى التي أقاموها ؟ ! !

١٢ - مكرر (٢) - الصحابة بين مكثر ومقل في رواية الحديث :

اشتهر عدد من الصحابة بأنهم أكثر الصحابة رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرجع ذلك الى أسباب كثيرة ، منهم احاطتهم بأحواله الداخلية ، كعائشة رضي الله عنها ، أو ملازمتهم خدمته كأنس بن مالك رضي الله عنه ، أو عنايتهم بحديثه كعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ،

وأبى هريرة ، وعبد الله بن عباس ، رضى الله عنهم أو قدم صاحبهم وتصديهم
لتعليم الناس كعبد الله بن مسعود رضى الله عنه (١٤) .

(١٤) كما كان بعض الصحابة من المقلين فى رواية الحديث ، لأسباب كثيرة منها
الخوف من الوقوع فى خطأ عدم ضبط الحديث ، فقد روى عن عبد الله بن الزبير رضى
الله عنهما أنه قال لأبيه : « انى لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما يحدث فلان وفلان ، فقال : أما انى لا أخارقه ، ولكن سمعته يقول : « من
كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار » ، ومن أسباب الإقلال من رواية الحديث
عند بعض الصحابة الخوف من شغل الناس بغير القرآن ، وهم حديثوا عهد بالاسلام .
فقد روى الشعبي عن قرظة بن كعب قال : خرجنا نريد العراق ، فمشى معنا عمر الى
مرار ، فتوضأ فغسل اثنتين ، ثم قال : اتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم نحن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشيت معنا . فقال : انكم تاتون أهل قرية
لها دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم . جودوا القرآن
واقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وامضوا وأنا شريككم ، فلما قدم
قرظة قالوا : حدثنا ، قال : نهانا عمر بن الخطاب . (مصطفى السباعي - المرجع السابق
ص ٦٣ ، وأشار الى البخارى فى كتاب العلم ، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم
١٢٠/٢) .

لكن ما نسب الى عمر رضى الله عنه من أنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة
لاكتراثهم الحديث ، وهم ابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو ذر ، رضى الله عنهم ،
فلا يوجد لهذا القول أصل فى كتاب معتبر ، وقد نسب هذا القول لإبراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف عن عمر ، وإبراهيم هذا مات سنة ٩٩ أو ٩٥ هـ وله من
العمر ٧٥ عاماً ، أى ولد سنة ٢٠ أو ٢٤ هـ ، وعمر رضى الله عنه مات سنة ٢٢ هـ
الأمر الذى يستحيل معه أن يكون إبراهيم قد سمع أو رأى ذلك من عمر رضى الله عنهما .
وعمر أرسل عبد الله بن مسعود الى العراق ليعلم أهلها ، فحيف يجبسه وقد أرسله
لهذا الغرض . أما أبو ذر وأبو الدرداء فلا يعلم عنهما كثير حديث . وقد كان
أبو هريرة أكثر الصحابة شهرة بالحديث ولم يرو أن عمراً حبسه ، بل روى عنه أنه
قال له : أكنت معنا حين كان النبی صلى الله عليه وسلم فى مكان كذا ؟ قال : نعم ،
سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول : « من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من
النار » فقال له عمر : أما اذا ذكرت ذلك فاذهب فحدث - ولم يرو أن عمراً اتهم
ابن مسعود أو أبا الدرداء أو أبا ذر بكذب ، وإن كان حبسهم وهم غير متهمين فقد ظلمهم ،
ومن المعروف عن عمر أنه لا يقبل الظلم ، وقد استأثر أنه قيل له عدلت فأمنت فممت .
ولم يرو عن عمر رضى الله عنه أنه نهى عن تبليغ السنة ، فهذا أمر لا يفعله مسلم ،
وانما روى عنه أنه كان ينهاى عن شغل الناس بالحديث عن القرآن ، ولهذا كان يقول
اقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يمنع أبا هريرة من الاكثار
من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر مصطفى السباعي - المرجع
السابق - ص ٦٤ - ٦٦ .

١٢ مكرر (٣) - شبهات تستهدف التشكيك في أبي هريرة ، والرد عليها :

كان أبو هريرة رضى الله عنه أكثر الصحابة رواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي كان هدفا لدعاة التشكيك في السنة . فقد حاولت بعض فرق الشيعة ، وبعض المستشرقين ، ومن والاهم التشكيك فيما رواه أبو هريرة رضى الله عنه من حديث ، للتشكيك في عدالة الصحابة ، والتشكيك في صحيح البخارى وصحيح مسلم وغيرهما من مراجع الحديث التى وردت فيها أحاديث رواها أبو هريرة ، وثبتت صحتها .

ويلاحظ أن كل الذين شككوا في أبي هريرة من الشيعة والمستشرقين ومن والاهم ليسوا من علماء الجرح والتعديل ، ولا تتوافر فيهم صفات هؤلاء العلماء حتى يقبل منهم ذلك التشكيك . ومع ذلك ، نتناول أهم هذه الشكوك ونرد عليها فيما يلى (١٥) :

قيل ان أبا هريرة اختلفت الروايات في اسمه الذى سسمى به في الجاهلية ، هل كان يسمى عبد شمس بن صخر أم غير ذلك . ويرد على ذلك بأنه لا عبرة بالاسم الجاهلى طالما تعين الشخص باسمه في الاسلام بحيث لا يلتبس بغيره . وأبو هريرة رضى الله عنه اشتهر في الاسلام باسم أبي هريرة لأنه كانت له هرة صغيرة ، وهو معروف بين الصحابة ، أبوه اسمه صخر من قبيلة دوس إحدى قبائل اليمن ، وأمه اسمها أميمة بنت صفيح بن الحارث ، وقدم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة حين رجوعه من غزوة خيبر ، وسكن الصفة وهى مكان فى المسجد النبوى خصص لفقراء المهاجرين الذين لم يجدوا بيوتا لأواهم ، ولأزم النبي صلى الله عليه وسلم ملازمة تاممة ، حتى انه كان يأكل عنده فى غالب الاوقات ، حتى توفى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعاش بعده عهد الخلفاء الراشدين ، كما عاصر فترة من الدولة الاموية .

قيل كذلك ان أبا هريرة لازم الرسول صلى الله عليه وسلم من سنة سبع من الهجرة ، وقد توفى الرسول صلى الله عليه وسلم فى العام العاشر من الهجرة ، وبالتالي كانت الفترة التى صاحب الرسول صلى الله عليه وسلم فيها قصيرة لا تتناسب مع ما رواه من حديث بلغ نحو خمسة آلاف حديث . وقد

(١٥) وانظر فى بيان ذلك والرد عليه - مصطفى السباعي - السنة - المرجع السابق

لاحظ ذلك بعض الذين تلقوا الحديث منه ، فرد عليهم أبو هريرة فيما رواه مسلم بقوله : « انكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله الموعود ، كنت رجلا مسكينا أخدم رسول الله على ملء بطني . وكان المهاجرون يشغلهم الصدف بالاسواق ، وكانت الانصار يشغلهم القيام على أموالهم » . والواقع أنه لا غرابة في كثرة أبي هريرة من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان ملازما له ، أي متفرغا للتلقى عنه ، متتبعا لأقواله وأفعاله ، بخلاف غيره من الصحابة ، فالمهاجرون كان يشغلهم الصدف بالاسواق ، والانصار كانت زراعة أرضهم بالمدينة تشغلهم ، بينما لم تشغل لقمة العيش أبا هريرة ، فقد كان يأكل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن المعروف أن من يتفرغ لشيء يجمع من أخباره الكثير . كما أن ملازمة أبي هريرة للرسول صلى الله عليه وسلم من سنة سبع من الهجرة الى وفاته صلى الله عليه وسلم ، كان في فترة خصبة ، كثرت فيها الوقائع وانتشر فيها الاسلام حتى اكتمل ، فكانت مصدر ثراء في الحديث . وتساؤل الذين تلقوا عن أبي هريرة الحديث عن سبب كثاره منه ، هو تساؤل من يريد معرفة السر في ذلك ، فوضحه لهم أبو هريرة رضي الله عنه ، وتلقوا قوله بالقبول ، فقد عرفوا السبب فبطل العجب ، ولو كانوا مكذبين له أو شاكين في صدقه أو في حفظه لما تركوه ، ولا سمحوا له بأن يحدث عن هادي الامة صلى الله عليه وسلم سبعا وأربعين سنة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وكثير من الصحابة على قيد الحياة ، وقد عرف عنهم حرصهم على القرآن والسنة حرصا لا يسكتون معه على من يكذب في الحديث أو لا يضبطه .

وقد حاول البعض تصوير أبي هريرة رضي الله عنه أنه من المتسولين ، ساخرا من قوله « كنت رجلا مسكينا أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني » ويرد على ذلك بأن أبا هريرة ذكر ذلك للمقارنة بينه وبين باقي الصحابة فأضاف « وكان المهاجرون يشغلهم الصدف بالاسواق ، وكانت الانصار يشغلهم القيام على أموالهم » وهو ما يعني أن أبا هريرة استغنى عن التجارة والزراعة واكتفى بطعام يملأ به بطنه حتى يظفر بسلازمة دائمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثابت أن أبا هريرة كان من قبيلة دوس ، وهي من القبائل الكبرى باليمن ، ومن غير المعقول أن تكون الارض قد ضاقت بقبيلة دوس حتى لم يجد أبو هريرة فيها طعاما أو شراها فالتمسه عنسد

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عند قدومه المدينة وجد بها تجارة وزرع كان يمكن أن يضرب فيهما ليأكل ويشرب ، فملازمة أبي هريرة للرسول صلى الله عليه وسلم لم تكن تسولا ، وانما كانت حبا فيه ورغبة في متابعة التلقى عنه . يؤكد ذلك ما رواه ابن كثير (١٦) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ألا تسألني من هذه الغنائم التي سألتني أصحابك - قال أبو هريرة : فقلت أسألك أن تعلمني مما علمك الله ، كما روى أن أبا هريرة كان عنده غلام أبق منه وهو مهاجر للقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ظهر الغلام بعد ذلك وأسلم ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : يا أبا هريرة هذا غلامك ، فقال أبو هريرة : هو لوجه الله أعتقه فرحا بلاقائه رسول الله ومبايعته على الاسلام (١٧) .

قيل كذلك ان أبا هريرة لم يكن يكتب الحديث ، بل كان يحدث من ذاكرته . وهذا القول لا يوهن من صحة أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه ، لأن مدار الصحة على صدق الرواية وضبط الحديث ، وهو ما توافر في أبي هريرة . ولم يكن أبو هريرة وحده من الذين يحدثون من ذاكرتهم ، بل كان أكثر الصحابة كذلك ، كما كانت ذاكرتهم قوية .

قيل كذلك ان بعض الصحابة لم يعمل بما فهمه أبو هريرة من بعض الأحاديث ، وهذا القول لا ينال من صحة حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وقد ورد عن الزبير لما سمع بعض أحاديث أبي هريرة أنه قال : صدق ، كذب . . . فقال عروة لأبيه الزبير ، يا أبت ، ما قولك : صدق ، كذب ؟ قال يا بني : أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أشك ، ولكن منها ما يضعه على مواضعه ، ومنها ما وضعه على غير مواضعه . أي منها ما يفهمه على غير ما ينبغي فهمه من وجوب أو ندم أو إباحة (١٨) . وهذا يعني أن بعض الصحابة كان يختلف مع أبي هريرة في فهم الحديث ، وهو اختلاف في الفتوى لا في الحديث ، ولا مطعن فيه في صدق وأمانة أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد وقع اختلاف الفهم كثيرا بين الصحابة ، وما زال يقع بين أهل العلم يرد بعضهم على بعض عند اختلاف الرأي ، دون أن يحمل ذلك على الطعن في صدق وأمانة أصحاب الآراء المختلفة .

(١٦) ابن كثير في البداية والنهاية ١١١/٨ ، أشار إليه مصطفى السباعي ص ٣٣١ .

(١٧) مصطفى السباعي ص ٣٢٧ .

(١٨) البداية والنهاية ١٠٩/٨ ، أشار إليه السباعي ص ٣٤٧ .

قيل كذلك ان أبا هريرة كان يزيد فى الحديث ما يناسب ظروفه . فقد روى البخارى ومسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من اقتنى كلبا الا كلب صيد أو ماشية انتقص من أجره كل يوم قيراطان . وزاد أبو هريرة « أو كلب زرع » وقيل ذلك لابن عمر فقال : ان لأبى هريرة زرعاً . وقد فهم بعض المشككين من ذلك أن ابن عمر سمر يتهم أبا هريرة بوضع الحديث ، أى الكذب فيه ليناسب ظروفه الخاصة . وهذا الفهم خاطيء ، لأن معنى كلام ابن عمر الذى فهمه العلماء أن أبا هريرة اشتغل بالزراعة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فظل متذكرا ذلك معتنيا بحفظه ، يؤكد هذا أن رواية أبى هريرة التى فيها : « أو كلب زرع » لم ينفرد أبو هريرة بروايتها ، بل رواها كذلك سفيان بن زهير ، وعبد الله بن مغفل ، كما رواها ابن عمر كذلك فى رواية أخرى تدل على أنه تذكرها فرواها كما رواها أبو هريرة ، وكان ابن عمر يثنى على أبى هريرة ويقول : أبو هريرة أعلم منى وأعلم بما يحدث .

على أنه نسب زورا الى أبى هريرة أحاديث لم يقلها ، ونسب اليه أنه كان يسمع الحديث من كعب الأحبار ثم ينسبه الى النبى صلى الله عليه وسلم . وقد حقق علماء الحديث ذلك كله ، وأظهروا ما وضع على أبى هريرة من حديث ، يقصد به تشويه صدقه وأمانته ، رقد شهد له بهما الصحابة والتابعون ، ومن غير المعقول ولا المقبول أن نحمل أبا هريرة وزر الروايات المكذوبة عليه .

١٣ - رواية الحديث من التابعين وتابعيهم :

التابعون جمع تابع أو تابعى ، غلب استعماله فى الجماعة التى تبعت صحابة النبى صلى الله عليه وسلم . وعند جمهور العلماء التابعى هو كل مسلم مميز لقى صحابيا ومات على الاسلام (١٩) .

(١٩) وهذا مقتضى تعريف الحاكم أبى عبد الله ، واختاره العراقى وابن الصلاح والنووى ، واشترط التمييز فى التابعى كاشتراطه فى الصحابى . وعرف الخطيب التابعى بأنه كل مسلم صحب الصحابى ومات على الاسلام . وقد ترتب على اختلاف التعريفين اختلاف العلماء فى عدد بعض الرواة من التابعين أو من تابعى التابعين اذا لم تكن له صحبة بالصحابى ، تدرب الراوى ج ٢ ص ٢٣٤ وما بعدها ، وكتاب الشهادى ص ١٧٢ و ١٧٣ . ومن التابعين رواة ادركوا الجاهلية وعاصروا النبى صلى الله عليه وسلم ولكنهم لم يلقوه ، فلا يصدون من الصحابة ، ولكنهم لقوا صحابيا فاكثروا فاعتبروا من التابعين

وقد قسم العلماء التابعين الى طبقات بالنظر الى فضل كل منهم فى الاسلام ، وأفضلهم من لقي الصحابة العشرة المبشرين بالجنة أو لقي بعضهم .
ومن أكابر التابعين : الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، وسليمان بن يسار ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقيسل سالم بن عبد الله بن عمر بدلا من أبى سلمة بن عبد الرحمن ، وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن بدلا من أبى سلمة ومن سالم ، رضى الله عنهم أجمعين .

وتابع التابعى هو كل مسلم مميز لقي تابعيا ومات على الاسلام .
وقسمهم العلماء طبقات كذلك ، ومنهم مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري ، والشافعى ، والاوزاعى ، رضى الله عنهم أجمعين .

١٣ مكرر - شبهات للتشكيك فى الزهرى ، والرد عليها :

التابعون وتابعوهم كانوا كالصحابا بين مكثروا من رواية الحديث ومقل .
وقد اشتهر محمد بن شهاب الزهرى من التابعين بكثرة رواية الحديث ، فكان هدفا للمستشرقين ومن والاهم للتشكيك . فقد ذكروا أن الزهرى تولى القضاء فى خلافة يزيد الثانى ، وأنه كان يتردد على قصور الأمراء الأمويين فاستغلوه فى وضع الأحاديث المكنوية ، وأن عبد الله بن مروان من خلفاء الأمويين بنى قبة الصخرة بالمسجد الأقصى ليجعل أهل الشام والعراق يحجون اليها بدلا من الكعبة ، فوضع له صديقه الزهرى حديث « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد : مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى » وأضافوا أن الزهرى اعترف بأن « هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث » (٢٠) .

طالما كانوا مسلمين وماتوا مسلمين ، ويسمى هؤلاء بالمخضرمين من التابعين ، جمع مخضرم أى متردد بين طبقتين لا يدرى من أيهما هو ، أو كانه خضرم أى قطع عن نظرائه الذين اعتبروا من الصحابة - مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٢ وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٣٨ . ومن التابعين رواية ولدوا فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يلقوه .
(٢٠) انظر فى بيان ذلك والرد عليه ، مصطفى السباعى فى كتابه السنة - المرجع السابق ص ٢٠٥ وما بعدها ، والمراجع التى اثار اليها .

وكل ما ذكره المستشرقون ومن والاهم من تشكيك في الزهري غير صحيح . ذلك أن قبول الزهري منصب القضاء وتوليه له لا يسحب الثقة فيه ، فهو راو شهد علماء الجرح والتعديل بأنه ثقة ، عدل ضابط وتردد الزهري على مجالس الخلفاء والأمراء أمر عادي لمن بلغ مرتبته ، ولا يشينه في شيء طالما كان مستمسكا بدينه . يشهد بذلك ما جاء في كتاب العقد الفريد (٢١) من أنه دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فقال له : ما حديث يحدثنا به أهل الشام ؟ قال : وما هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبدا رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب السيئات ! قال الزهري : باطل يا أمير المؤمنين ! أنبي خليفة أكرم على الله ، أم خليفة غير نبي ؟ قال : بل نبي خليفة . قال : فان الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام : « يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » (٢٢) فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة فما ظنك بخليفة غير نبي ؟ قال الوليد : ان الناس ليغفوننا عن ديننا « أه . وهذا الموقف يظهر لك أن الزهري لو كان من وضاع الحديث لوافق الخليفة على ذلك الحديث الموضوع ، وأن تردده على مجالس الخلفاء لم يمس دينه ، وأن توليه القضاء لم ينحرف به عن الحكم بين الناس بالعدل ، فهو الذي وجه الخليفة الى أمر الله عز وجل بالحكم بين الناس بالحق والبعد عن الهوى ، ووضح له وعيد الله بالعذاب الشديد لمن يخالف هذا الأمر أو ينسى أن الله سيحاسبه عليه يوم الحساب ، حتى لو كان الخليفة نبيا ، فما ظنه ان لم يكن الخليفة نبيا !

أما قبة الصخرة فقد ذكر المؤرخون أن الوليد بن عبد الملك هو الذي بناها ، ولم يذكر أحد على الإطلاق أنه بناها ليحول أهل الشام والعراق الى الحج اليها دون الكعبة ، ولو كان قد بناها لذلك لكان هذا حدثا خطيرا لا يغفل المؤرخون عن ذكره . وقد خالف الدميري المؤرخين فذكر في كتابه الحيوان نقلا عن ابن خلكان أن عبد الملك وليس ابنه

(٢١) العقد الفريد لابن عبد ربه ط ١٣٦٨ ج ١ ص ٦٠ ، ذكره مصطفى السباعي في

كتابة السنة المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٢٢) الآية ٢٦ سورة هـ .

الوليد هو الذى بنى قبة الصخرة ، وأضاف « وكان الناس يقفون عندها يوم عرفه » وحتى هذه العبارة ليس فيها ما يدل على أن الناس كانوا يحجون اليها أو أن بانيها قد بناها ليحج الناس اليها ، وإنما كان من عادة الناس يوم عرفة أن يذهبوا الى المساجد أو الى ظاهر البلد فيقفون تذكرا لوقفه الحجاج فى عرفة ، وقد نص الفقهاء على كراهة هذه العادة فتركها الناس . أما حديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد ، فهو حديث صحيح روى من طريق الزهرى ، كما روى من طريق غيره ، فلم ينفرد الزهرى به . وليس فى الحديث ما يدعو الناس الى أن يتحولوا فى الحج من الكعبة الى قبة الصخرة ، وإنما فيه دعوة الى زيارة المسجد الحرام وبه الكعبة وزيارة المسجد النبوى ، وزيارة المسجد الأقصى ولم تكن قبة الصخرة قد بنيت فيه .

وما نسب الى الزهرى من قوله ان الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث ، فعبارة محرفة ، ذلك أن الزهرى كان فى البداية ينهى عن كتابة الحديث ، كبعض السلف ، حتى لا يختلط بالقرآن ، وأراد الخليفة هشام بن عبد الملك أن يمتحن قوة حفظ الزهرى للحديث ، فسأله أن يملأ الحديث على بعض ولده ، ودعا بكاتب فأملأ عليه أربعمئة حديث ، وخرج الزهرى كما يروى ابن عساكر وابن سعد ، ليقول « أيها الناس اننا كنا منعناكم أميرا قد بذلناه الآن لهؤلاء ، وان هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث ، فتعالوا حتى أحدثكم بها فحدثهم بالاربعمئة الحديث » وروى الخطيب أن الزهرى قال : كنا نكره كتاب العلم -- أى كتابته ، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء ، فرأينا أن لا نمنعه أحدا من المسلمين « أى لا نمنع أحدا من كتابة الحديث » . ثم ان هشاما بن عبد الملك قال للزهرى بعد شهر أو نحوه : يا أبا بكر ان ذلك الكتاب ضاع ، فدعا بكاتب فأملأ عليه الأربعمئة الحديث ، ثم قابله أى راجعه هشام بالكتاب الأول ، فما وجد أن الزهرى زاد فيه أو نقص حرفا فشهد له بقوة حفظه . وما روته كتب التاريخ والسنة فى ذلك يدل على أن الزهرى تعرض لامتحان من هشام ابن عبد الملك الذى كان قد عينه مربيا لأولاده ومعلما حيث أمره بإملاء الحديث لكتابته ، فاضطر الزهرى أن يسمح بكتابة الحديث ، ثم أعلن الزهرى التسوية فى ذلك بين الأمير وسائر الناس . وليس فى هذه الواقعة دليل أو قرينة أو إشارة من قريب أو من بعيد تدل على أن الزهرى وضع أحاديث

مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن المستشرقين ومن والاهم يحاولون استغلال هذه الواقعة لتشويه صورة الزهري ، ويحرفون عبارته « ان هؤلاء الأمراء أكرمونا على كتابة الأحاديث » الى « ان هؤلاء الأمراء أكرمونا على كتابة أحاديث » بصيغة النكرة ليوهموا القارئ ان الزهري وضع أحاديث مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والمستشرقون ومن والاهم لا تتوافر فيهم شروط علماء الجرح والتعديل ، فلا يقبل منه جرح الامام الزهري ، وقد شهد علماء الجرح والتعديل الموثوق بهم بأن الزهري ثقة ومن أئمة علماء الحديث ، ومن ذلك ما ذكره على بن المسديني من أن علم الثقات دار على الزهري وعمرو بن دينار بالحجاز وقتادة ويحيى بن أبي كثير بالبصرة ، وأبي اسحاق والأعمش في الكوفة . وقال سفيان بن عيينة : لم يكن في الناس أحد أعلم بالسنة من الزهري ، أي بالحجاز في عصر الزهري .

١٤ - ثانيا : التعرف على أحوال كل راو للحديث :

من أهم طرق التحقق من صحة الحديث التعرف على أحوال الراوى أى التعرف على اسمه ونسبه وكنيته ولقبه وتاريخه . ذلك أن الانسان اذا عرف صديقا له ، واطلع على تاريخه منذ نشأته ، وصفاته ، وعرف عنه الصدق فى الحديث والصدق فى القول ، ثم أخبره هذا الصديق بشيء فانه يصدقه لأنه لم يجرب عليه كذبا ، ومن هنا ظهرت أهمية التعرف على أحوال راوى الحديث ، تلك الأهمية التى تبدو فى الآتى :

(أ) التعرف على اسم الراوى ونسبه وكنيته ولقبه ، مما يميز الراوى عن غيره ، ويمكن به التحقق من أن الراوى معروف أو مجهول .

(ب) التعرف على موطن الراوى وتاريخه ، يمكن به التحقق مما اذا كان قد لقي من روى عنه أو لم يلقه .

(ج) التعرف على أحوال الراوى ييسر التحقق من عدالته ومسدى ضبطه للحديث .

ونذكر كلمة عن ذلك كله فى الآتى :

١٥ - معرفة أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم وألقابهم :

يعرف الراوى باسمه مثل أنس ، ونسبه كاسم أبيه وجده ، وقد

تكون له كنية مثل أبو القاسم ، أو لقب مثل الأخفش ، وقد استدعى التعرف على الرواة من حيث أسمائهم وأنسابهم وكناهم وألقابهم بحث الآتى :

أولا - بالنسبة للأسماء :

(أ) معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ، أى معرفة الرواة الذين تتفق أَسْمَاؤُهُمْ لفظاً وخطاً ولكنهم مفترقون ، فمثلاً مالك بن أنس خمسة أشخاص يميز علماء الحديث بينهم وهم مالك بن أنس خادِم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومالك بن أنس الكعبي القشيري ، ومالك بن أنس الفقيه ، ومالك بن أنس الحمصي ، ومالك بن أنس الكوفي . وإذا قيل عبد الله بمكة فهو عبد الله بن الزبير ، وإذا قيل عبد الله بالمدينة فهو عبد الله بن عمر ، وإذا قيل بالكوفة فهو عبد الله بن مسعود ، وإذا قيل بالبصرة فهو عبد الله بن عباس ، وإذا قيل بخراسان فهو عبد الله ابن المبارك ، وإذا قيل بمصر فهو عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٣) .

(ب) معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب : أى رِوَاة تتفق أَسْمَاؤُهُمْ فى صورة الخط وتختلف فى صيغة اللفظ ، مثل سَلَامٌ (بتشديد اللام) وسَلَامٌ (بفتح اللام) ، وعِمَارَةٌ (بضم العين) وعِمَارَةٌ (بكسر العين) (٢٤) .

(ج) معرفة المتشابه والمقلوب من الأسماء والأنساب ، فالوليد بن مسلم غير مسلم بن الوليد مثلاً (٢٥) .

(د) معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه أو اسم جده ، كالحسن بن الحسن ابن على بن أبى طالب ، وكأبى اليمن الكندى زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ابن زيد بن الحسن .

كذلك معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه ، كالربيع بن أنس عن أنس ، فهذا لا يروى عن أبيه أنس ، وإنما عن أنس بن مالك الصحابى المشهور .

(٢٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٩ وما بعدها ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٣١٦ -

• ٣٢٨

(٢٤) تدريب الراوى ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٢٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٣٢٩ وما بعدها .

ومعرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه كعمران عن عمران عن عمران ، فالأول يعرف بالقصير والثاني أبو رجاء العطاردي والثالث ابن حصين الصحابي .

ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه ، فمثلا روى مسلم عن البخاري عن مسلم ، فمسلم الأول (الراوي) هو مسلم بن الحجاج صاحب كتاب الصحيح ، ومسلم الآخر (من شيوخ البخاري) هو مسلم ابن ابراهيم أبو مسلم الفراديسي البصري .

ومعرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء ، مثل أسماء بن حارثة ، وأسماء بنت أبي بكر ، وهند بن مهلب ، وهند بنت المهلب (٢٦) .

(هـ) معرفة من اختلف في اسمه ، مثل أبو بصرة الغفاري قيل اسمه جميل ، وقيل اسمه حميل (بضم الحاء) . . . (٢٧) .

ثانيا : معرفة الأنساب : قد ينسب الراوي الى أبيه وجده مثل أنس بن مالك ، أو ينسب الى قبيلته مثل القرشي أو الهاشمي ، أو ينسب الى بلد معين مثل المكي والبصري ، أو ينسب لغير ذلك . وقد استدعى ذلك بحوث منها :

(١) معرفة الآباء والأبناء والاخوة والأخوات : فقد يشترك راويان في اسم الأب وهما ليسا أخوين ، وهو ما يتطلب معرفة الاخوة ، ورواية الأبناء عن الآباء .

(ب) معرفة من ينتسب الى غير أبيه ، كمن ينتسب الى أمه مثل محمد بن الحنفية ، فأبوه علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأممه اسمها خولة من بنى حنيفة فسمى ابنها بابن الحنفية .

ومعرفة من ينتسب الى جده مثل عبيدة بن الجراح وهو عامر بن عبد الله بن الجراح ، وكذلك من ينتسب الى جدته مثل يعلى بن منية (ضم الميم) .

(٢٦) تدريب الراوي ج ٢ ص ٣٨٩ - ٣٩٤ .

(٢٧) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٢ - ١٦٩ .

ومعرفة من نسب الى من تبناه مثل المقداد بن الأسود وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي ، كان في حجر الأسود بن عبيد يغوث الزهري وتبناه فنسب اليه .

ومعرفة من نسب الى زوج أمه مثل الحسن بن دينار فهو الحسن بن واصل ، أما دينار فهو زوج أمه .

ومعرفة من لحقه نسب على خلاف الحقيقة ، مثل أبو مسعود البدرى عقبة بن عامر ، نسب الى بدر ولم يشهد موقعة بدر في قول أكثر العلماء ولكنه نزل بدرًا فنسب اليها . ومقسم (بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين) مولى ابن عباس ، فهو في الحقيقة مولى عبد الله بن الحارث ابن نوفل ، ولكنه لزم ابن عباس ف قيل له مولى ابن عباس (٢٨) .

(ج) معرفة من وافق اسمه نسبه ، مثل حميرى بن بشير الحميرى (٢٩) .

ثالثا - بالنسبة للكنى : نجد من بحث العلماء فيها :

(١) معرفة من لا كنية له غير الكنية التى هى اسمه ، مثل أبو بلال الأشعرى ، ومن له كنية أخرى غير الكنية التى هى اسمه كأبى بكر بن عبد الرحمن أحد فقهاء المدينة السبعة ، فاسمه أبو بكر وهى كنية وكنيته أبو عبد الرحمن . ومعرفة من عرف بكنيته ولم يوقف على اسمه مثل أبو مويهبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومعرفة من لقب بكنية وله اسم وكنية أخرى مثل على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكنيته أبو الحسن ، ولقب بأبى تراب . ومعرفة من له كنيستان أو أكثر مثل عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، كانت له كنيستان أبو خالد وأبو الوليد . ومعرفة من اختلف فى كنيته مثل أسامة بن زيد ، قيل كنيته أبو محمد ، وقيل أبو عبد الله ، وقيل أبو خارجة (٣٠) .

(٢٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٦ - ١٥٨ و ١٨٥ - ١٨٨ وتدريب الراوى ج ٢ ص ٢٤٩ و ٢٥٤ و ٢٥٦ و ٣٣٦ و ٣٤٠ .

(٢٩) تدريب الراوى ج ٢ ص ٣٨٩ - ٣٩٤ .

(٣٠) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٢ - ١٦٩ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٨٨ .

(ب) معرفة من اتفق اسمه وكنيته مثل أبو القاسم القاسم بن الطيلسان اسمه القاسم وكنيته أبو القاسم .

ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه ، كأبي اسحق ابراهيم بن اسحاق المديني .

ومعرفة من وافقت كنيته كنية زوجه كأبي أيوب الانصاري خالد بن زيد ، وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الأنصارية (٣١) .

رابعاً - بحوث أخرى : متصلة بالأسماء والأنساب والكنى والألقاب ، من ذلك :

(١) معرفة الرواة الذين ذكروا بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة حتى لا يظن من لا خبرة له أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين . من ذلك سالم الذي روى أحاديث عن كل من أبي هريرة وعائشة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم . فهو يذكر أحيانا باسم سالم أبو عبد الله المديني ، وأحيانا باسم سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصري ، أو باسم سالم مولى شداد بن الهاد النصري ، أو باسم سالم مولى النصريين أو باسم سالم مولى المهدي ، أو باسم أبي عبد الله مولى شداد بن الهادي ، أو باسم سالم أبو عبد الله الدوسي ، أو سالم مولى دوس (٣٢)

(ب) معرفة المبهمات : أي معرفة اسم من أبهم ذكره في الحديث كقولهم عن رجل ، أو عن امرأة ، أو ابن فلان ، أو بنت فلان ، أو زوج فلان . . . من ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله الحج كل عام ؟ فالرجل في هذا الحديث مبهم ، لم يذكر اسمه أو حاله ، وقد بحث علماء الحديث عنه حتى عرفوا أن اسمه الأقرع بن حابس ، وذلك لأن ابن عباس ذكر اسمه في رواية أخرى للحديث (٣٣) .

(٣١) تدريب الراوي ج ٢ ص ٣٨٩ - ٣٩٤ .

(٣٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦١ و ١٦٢ ، وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٣٣) تدريب الراوي ج ٢ ص ٣٤٢ - ٣٤٨ .

١٦ - معرفة تاريخ الراوى :

ويتم ذلك بالتعرف على تاريخ ميلاده ، وموطنه ، والأماكن التى انتقل اليها ، وشيوخه الذين تلقى عنهم ، وتاريخ وفاته ، وغير ذلك مما يسهم فى التحقق من أن الراوى لقى من روى عنه . مثال ذلك ما رواه ابن الصلاح عن اسماعيل بن عياش قال : كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا : ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان ، فأتيته فقلت : أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة يعنى ومائة . فقلت : أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين ؟ قال اسماعيل : مات خالد سنة ست ومائة . ومعرفة الأوطان تبين الأماكن التى نزل فيها الراوى ، وكانت العرب تنسب الى قبائلها ، فيقال القرشى مثلاً فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا الى القرى كالعجم ، فيقال المكى مثلاً أو الدمشقى . ومن كان ناقلة من بلد الى بلد ينسب الى البلد الأول ، ثم الثانى ، فيقال فى ناقلة مصر الى دمشق المصرى الدمشقى والأدق أن يقال المصرى ثم الدمشقى ، ويغلب أن ينسب الشخص الى البلدة متى أقام فيها أربع سنين (٣٤) .

كذلك تحرى العلماء عن عادات وسلوك الراوى ، ليتعرفوا على عدالته التى تعتبر شرطاً فى قبول روايته كما سنرى ، وقد روى البيهقى عن النخعى : كانوا اذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا الى سمته والى صلاته والى حاله ، ثم يأخذون عنه . وروى مسلم عن ابن سيرين أن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم (٣٥) .

١٧ - تقسيم الرواة :

بعد التعرف على الراوى وتاريخه ، يتنزل الراوى منزلته (٣٦) ، لأن

(٣٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٠ وتدريب الراوى ج ٢ ص ٣٤٩ - ٣٦٧ .

(٣٥) تدريب الراوى ص ٣٠١ .

(٣٦) فلا يقصر بالرجل العالى القدر عن درجته ، ولا يرفع متضع القدر فى العلم فسوق منزلته ، ويعطى كل ذى حق فيه حقه وينزل منزلته . وقد ذكر عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : « امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى : « فسوق كل ذى علم عليم » صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٥٤ و ٥٥ .

الرواة متفاوتون ، فالصحابي غير التابعي ، والعالم بمعاني الحديث غير الراوى له فحسب ، والمتقن فى الحفظ غير المتساهل فيه . وهذا التفاوت بين الرواة يؤثر فى قوة الاحتجاج بالحديث الذى يرويه كل منهم . ولهذا قسم علماء الحديث الرواة الى تقسيمات مختلفة ، أشهرها الآتى :

أولا - تقسيم الرواة الى طبقات :

والطبقة فى اللغة القوم المتشابهون (٣٧) . وفى اصطلاح علماء الحديث هم القوم المتشابهون فى الاسناد . وقد قسم العلماء الرواة الى طبقات ، فالصحابية طبقة ، والتابعون طبقة ثانية ، وتابعوا التابعين طبقة ثالثة . كما قسم العلماء الصحابة الى طبقات وصلت عند بعضهم الى اثنتى عشرة طبقة ، وقسموا التابعين الى طبقات وصلت عند بعضهم الى خمس عشرة طبقة ، وقسموا تابعى التابعين الى طبقات عديدة .

ثانيا - تقسيم الرواة الى اكابر واقران وأصاغر :

والأكابر هم الأكبر سنا والأقدم طبقة ، أو الأكبر قدرا من حيث أنه حافظ للحديث عالم به ، وقد يجمع الكبير بين ذلك فيكون أكبر سنا وأكبر قدرا (٣٨) .

والأقران هم المتقاربون فى السن والاسناد ، أو فى الاسناد فقط .

والأصاغر هم الأصغر سنا والأحدث طبقة أو الأصغر قدرا ، أو الأصغر سنا وأصغر قدرا .

والأصل أن يروى الصغير عن الكبير ، ومع ذلك قد يروى الكبير عن الصغير حديثا تلقاه الصغير عن كبير آخر ، وعندئذ ينبغى العلم بذلك حتى لا نتوهم وقوع خطأ فى سند الحديث ، بأن نتوهم مثلا أن السند مقلوب ، لأن الصغير عادة هو الذى يروى عن الكبير .

(٣٧) تدريب الراوى ص ٣٨١ .

(٣٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٣ و ١٥٤ وتدريب الراوى ج ٢ ص ٢٤٣ ومسا

بعدها وكتاب الشهاوى ص ١٧٩ و ١٨٠ .

كذلك قد يروى القرين عن قرينه حديثاً تلقاه الأخير ولم يكن الأول على علم به . وقد اُصطلح علماء الحديث على أنه إذا روى القرينان كل واحد منهما عن الآخر كعائشة وأبي هريرة ، رضى الله عنهما ، سميت الرواية بالمديج ، وإذا روى أحد القرينين عن الآخر بينما لم يروا الآخر عنه شيئاً فيما نعلم ، سميت الرواية بغير المديج (٣٩) .

(٣٩) والمديج هو المزين ، ومنه ديباجة الوجه حسن بشرته ، وسميت الرواية بالمديج لحسنها . مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٤ و ١٥٥ وتدريب الراوى ج ٢ ص ٢٤٦ وما بعدها وكتاب الشهاوى ص ١٨٥ و ١٨٦ .

المبحث الثاني

شروط رواية الحديث

والجرح والتعديل

١٨ - شروط وآداب من تقبل روايته للحديث :

اشتراط العلماء فيمن يحتج بروايته شرطين هما : أن يكون عدلا وأن يكون ضابطا لما يرويه . كما ذكروا آدابا للمحدث وآدابا لطالب الحديث ، ونذكر كلمة عن ذلك فيما يلي :

١٩ - الشرط الأول : العدالة :

يشترط فيمن تقبل روايته أن يكون عدلا . ولا يكون الراوى عدلا الا اذا كان مسلما بالغيا عاقلا ، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة (٤٠) .

وتثبت العدالة بالاستفاضة ، أى بأن يشتهر الراوى عند أهل العلم بذلك ويشيع لديهم الثناء عليه بالصدق والأمانة . كما تثبت العدالة بنص العلماء المختصين على عدالة الراوى ، ويكفى - على الرأى الصحيح - أن ينص أحد العلماء المختصين بالجرح والتعديل على عدالة الراوى

(٤٠) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ وتدريب الراوى ج ١ ص ٣٠٠ وكتاب الشهادى ص ١٢٤ . وأسباب الفسق هى ارتكاب كبيرة او الاصرار على صغيرة . والكبيرة مما توعد الشارع على فعله او تركه بخصوصه غالبا ، كالشرك بالله تعالى ، والكذب على الله جل شاناه ، او الكذب على رسله صلوات الله عليهم ، وقتل النفس المؤمنة بغير حق ، والسحر ، والسرقه ، والزنا ، وشرب الخمر . والصغيرة هى ما لم يتوعد الشارع عليه بخصوصه ولم يكن فى حكم المتوعد عليه ، كالتعذيف فى الوزن بحبة . أما خوارم المروءة فهى الامور التى تدل بحسب العرف على دناءة من يفعلها كحسبحة الأزدال ، والبسول فى الطريق ، وأصطحاب الكلاب ، والافراط فى المزاح ، وكل ما يكون مغلته لعدم الاكتراث وقلة المبالاة .

ولا يشترط أن ينص على ذلك أكثر من واحد طالما لم يجرحه أحد آخر من هؤلاء العلماء (٤١) .

٢٠ - الشرط الثاني : الضبط :

يشترط في راوى الحديث أن يكون ضابطا لما يرويه ، بالاضافة الى عدالته (٤٢) ويقصد بضبط الرواية ضبط الفاظ الحديث متنا وسندا ، ولا يكون الراوى ضابطا لما يرويه الا اذا كان متيقظا غير غافل أو واهم حافظا للحديث ان حدث من حفظه أو ضابطا لكتابه ان حدث من كتابه . فاذا حدث الراوى بالمعنى اشترط فيه - مع يقظته - أن يكون عالما بما يحيل المعنى .

ويعرف ضبط الراوى للحديث بأن تبحث رواياته مع روايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فان تبين أن أغلب رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم ، يحكم بكون الراوى ضابطا (٤٣) .

(٤١) والاكتفاء بتعديل واحد من العلماء المختصين ، يرجع الى ان التعديل تزكية ، والتزكية بمنزلة الحكم ، والحكم لا يشترط فيه العدد ، كما أن العدد لا يشترط في قبول الخبر فلا يشترط كذلك في تعديل راويه أو جرحه . ويلاحظ ان بعض ائمة الحديث لا يقبل رواية من أخذ اجرا على التحديث ، وبعضهم توقف فيها ، وبعضهم قبلها بشرط ان يكون الراوى قد أخذ الاجر لعذر عنده . مقدمة ابن الصلاح ص ٥٦ ، وتدريب الراوى ص ٣٠١ و ٣٠٨ و ٣٣٧ .

(٤٢) قد يقال انه يكفي ان يكون الراوى عدلا ، اى صادقا امينا ، لأن العدل لا يروى في الغالب الا ما علم ، غير ان العلماء لاحظوا انه قد يكون هناك راو عدل لكن من طبعه النسيان أو الغفلة ، ومن كان صادقا امينا فقد يظن الناس انه ما نسي وما غفل وان كان ناسيا أو غافلا ، ولهذا اشترط العلماء الضبط مع العدالة ، وكان لابد من توافر الشرطين لقبول الرواية . كتاب الشهاوى ص ١٢٧ .

(٤٣) في صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٥٠ « ضبط الراوى يعرف بان تكون روايته غالبا كما روى الثقات لا تخالفهم الا نادرا ، فان كانت مخالفته نادرة لم يخل ذلك بضبطه ، بل يحتج به لأن ذلك لا يمكن الاحتراز منه ، وان كثرت مخالفته اختل ضبطه ولم يحتج برواياته ، وكذلك التخليط في روايته واضطرابها ان ندر لم يضر ، وان كثرت ردت روايته » وانظر كذلك تدريب الراوى ج ١ ص ٣٠٤ .

ولا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو سماعه ،
كمن لا يبالي بالنوم في مجلس سماع الحديث ، أو من يحدث من غير
أهل مراجع صحيح ، أو من عرف بقبول التلقين في الحديث ، أو من
عرف بكثرة السهو في رواياته ولا يحدث من أهل صحيح ، أو من كثرت
الشواذ والمناكير في حديثه (٤٤) .

ولا تقبل رواية من خلط أي اضطرب كلامه ، لخرف أو لهرم أو لذهاب
بصره أو لنحو ذلك . وععدم القبول في حالة الاختلاط يقتصر على ما
رواه بعد اختلاطه . أما ما رواه قبل اختلاطه فيقبل منه طالما كان
عدلا ضابطا له وقت روايته (٤٥) .

٢١ - آداب المحدث وطالب الحديث :

سبق أن عرفنا أنه كانت هناك مدارس لتحفيظ الحديث ، على غرار
مدارس تحفيظ القرآن الكريم . وقد اشترط العلماء شروطا وآدابا فيمن
يروى الحديث وفيمن يطلبه لتعلمه أو حفظه .

ويسمى من يروى الحديث بالمحدث أو بالشيخ . ويشترط في الشيخ
راوى الحديث أن يكون مسلما بالغيا عاقلا ، سالما من أسباب الفسق
وخورام المروءة ، ضابطا للحديث . ومن آداب المحدث أو الشيخ أن
يخلص لله تعالى ويصح نيته ، ولا يسرد الحديث سردا يمنع
السامع من ادراك بعضه ، ولا ينبغي أن يحدث بحضرة من هو أولى منه

(٤٤) تدريب الراوى ج ١ ص ٣٣٩ .

(٤٥) في صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٤ : « إذا خلط الثقة لاختلال ضبطه
بخرف أو هرم أو لذهاب بصره أو نحو ذلك ، قبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط ،
ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط أو شككنا في وقت أخذه وأعلم أن
ما كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيحين (أى في صحيح البخارى وصحيح
مسلم) فهو مما علم أنه أخذ قبل الاختلاط وقد وضع بعض العلماء مصنفا في ذلك ،
منهم ، صلاح الدين العلائى ، وكذلك الحازمى انظر تدريب الراوى ج ٢ ص ٣٧٢ .
وفي مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٥ أن « علماء بن السائب اختلط في آخر عمره ، فاحتج
أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة . لأن سماعهم من نفسه كان في
الصحة ، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخرا » .

بذلك ، وعليه أن يمسك عن الحديث إذا خشى عليه من التخليط لخرف أو لهرم أو نحو ذلك . ويستحسن أن يتفهم المحدث ما يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وطالب الحديث هو من يتلقى أو يأخذ الحديث عن الشيخ . ويشترط في طالب الحديث أن يكون مسلماً مميّزاً (٤٧) ومن آداب طالب الحديث أن يخلص لله تعالى ويصح نيته ويحذر اتخاذ العلم بالحديث وسيلة للدنيا ، وينبغي أن يبدأ بسماع الحديث من شيوخ بلده الأولى ثم الأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك ، ثم يرحل في طلب الحديث . وعليه أن يفهم ما سمعه أو كتبه من الحديث الصحيح وأن يعمل به ، فهذا العمل زكاة الحديث . وينبغي أن يحفظ الحديث في ذاكرته ويتقن حفظه ، ولا يجوز له أن يكتم حديثاً صحيحاً علم به ، بل يسعى إلى تبليغه (٤٨) .

وعلى طالب الحديث أن يتبع منهج العلماء في دراسة الحديث . وكان هذا المنهج يبدأ بدراسة كتاب صحيح البخاري ، ثم صحيح مسلم ، ثم سنن أبي داود ، ثم جامع الترمذي ، ثم سنن النسائي . ثم السنن الكبير للبيهقي ، ثم مسند ابن حنبل ، ثم موطأ مالك ، ثم كتب علل الحديث وبخاصة العلل لأحمد بن حنبل والعلل للدارقطني ، ثم كتب معرفة الرواة ومنها تاريخ البخاري الكبير ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، والاكمال لأبي نصر بن ماكولا ، ثم كتب علوم الحديث ومنها معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله محمد النيسابوري والكفاية في قوانين الرواية لأبي بكر بن الخطيب ، ومقدمة ابن الصلاح . الخ (٤٩)

(٤٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٨ - ١٢٣ وتدريب الراوي ج ٢ ص ١٢٥ - ١٣٩ .

(٤٧) راجع تفصيلاً في ذلك في تدريب الراوي ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٤٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٤ - ١٢٩ وتدريب الراوي ج ٢ ص ١٤٠ - ١٥١ .

(٤٩) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٤ - ١٢٩ وتدريب الراوي ص ١٢٥ - ١٥٠ . وسبق أن أشرنا إلى أنه كانت هناك قواعد وضوابط لكتابة الحديث - انظر تدريب الراوي ج ٢ ص ٦٤ - ٩٢ . كما أن هناك ضوابط أخرى لتصنيف كتب الحديث . انظر تدريب الراوي ص ١٥٠ - ١٥٩ .

٢٢ - المقصود بالجرح والتعديل :

يقصد بالجرح وصف الراوى بما يقتضى عدم قبول روايته ، كوصفه بأنه ضعيف أو ليس بشيء أو كذاب ، ويقصد بالتعديل وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته كوصفه بأنه ثقة أو صدوق .

والجرح لا يعد غيبة ، بل هو نصيحة ، وهو سب مباح جائز شرعا ، لأنه صادر من علماء الحديث المختصين بالجرح والتعديل وبصدد تحقيق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن الجرح جائز فى شهود الخصم أمام القضاء ، لاثبات حق من حقوق العباد فمن باب أولى يجوز فى شهود حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن هذا الحديث هو الركن الثانى فى الدين بعد القرآن الكريم ، وبه تثبت حقوق الله وحقوق العباد ، ولأن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدى الى الحكم بغير ما أنزل الله ويفسد الشريعة ، فجاز الجرح لرواة الحديث ولشهود الخصم أمام القضاء للضرورة ولاظهار الحق (٥٠) .

(٥٠) ولقد روى أن فاطمة بنت قيس استشارت النبی صلى الله عليه وسلم فى زواجها فذكرت له أن كلا من معاوية وأبى جهم قد خطبها ، فقال لها صلى الله عليه وسلم : أما معاوية فرجل معلوك ، وأما أبو جهم فرجل لا يضع العصا عن عاتقه ، أنكحى أسامة بن زيد « وهذا جرح وتعديل منه صلى الله عليه وسلم فى مجال الاستشارة والنصيحة » كتاب الشهاوى ص ١٢٨ و ١٢٩ .

وقيل ليحيى بن سعيد القطان : « أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لئن يكونوا خصمائي أحب الى من أن يكون خصمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لمَ لم تذب الكذب عن حديثى » . مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٣ .

وفى صحيح مسلم أن أهل العلم « ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث ... لما فيه من عظيم الخطر ، إذ الأخبار فى أمر الدين إنما تاتى بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو ترهيب ، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته ، كان أثما بفعله ذلك غاشيا لعوام المسلمين » وذكر النووى فى شرح ذلك « أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية اليه لمصيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة المحرمة ، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين » صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ١٢٣ و ١٢٤ .

٢٣ - شروط الجارح والمعدل :

يشترط فى الجارح والمعدل أن يكون :

(أ) عدلا أى مسلما بالغيا عاقلا ، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

(ب) عارفا بأسباب الجرح والتعديل .

(ج) مقبول القول فيه بأن يكون منصفاً غير متعصب ولا معجبا بنفسه وعليه تقوى الله فى ذلك والتثبت فيه حتى لا يجرح سليما من الجرح ولا يتساهل فيترك من يستحق الجرح (٥١) .

٢٤ - تقسيم الرواة الى ثقة وضعفاء :

يقسم العلماء رواة الحديث الى ثقات وضعفاء (٥٢) ، ولكل قسم درجات ، ويقسمهم البعض الآخر الى عدل ومجروح ومجهول ، فالراوى العدل عنده هو الثقة ، أما المجروح والمجهول فهو الضعيف .

أولا : الراوى الثقة أو المعدل :

الراوى الثقة هو من استوفى شروط العدالة والضبط لما يرويه ،

(٥١) فيذكر النووى ان « على الجارح تقوى الله تعالى فى ذلك والتثبت فيه والحذر من التساهل بجرح سليم من الجرح أو بنقص من لم يظهر نقصه ، فان مفسدة الجرح عظيمة فانها غيبة مؤبدة ، مبطله لأحاديثه ، مسقطه لسنة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وراثة لحكم من احكام السدين . ثم انما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه . اما اذا لم يكن الجارح من اهل المعرفة ، أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه ، فلا يجوز له الكلام فى احد ، فان تكلم كان كلامه غيبة محرمة » . صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ١٢٤ . وقال ابن دقيق العيد : اعراض المسلمين حفرة من النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس ، المحدثون والحكام . واضاف ان الوجوه التى تجعل الجارح والمعدل يخطىء خمسة اولها وشرها الهوى والغرض ، والثانى المخالفة فى العقائد ، والثالث الاختلاف بين المتصوفة واهل علم الظاهر ، الرابع الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم ، والخامس الأخذ بالتوهم مع عدم الورع » . تدريب الراوى ج ٢ ص ٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٥٢) وهناك مراجع وبحوث فى الضعفاء ككتاب الضعفاء للبخارى ، وكذلك للنسائى وللعقلى وللدارقطنى . وهناك مصنفات فى الثقات كالثقات لابن حبان والكامل لابن عدى وهناك مصنفات فى الثقات والضعفاء كتاريخ البخارى وتاريخ ابن ابى خيثمة والجرح والتعديل لابن ابى حاتم . تدريب الراوى ج ٢ ص ٢٩٨ .

فاذا قيل فلان ثقة ، فهذا يعنى أنه عدل ضابط . ويكتفى بعض العلماء بوصف الراوى الثقة بأنه عدل ، وذلك بالمقابلة بالراوى المجروح . فاذا قيل فلان عدل فهذا يعنى أنه ثقة ، أى عدل ضابط ما لم يذكر ما يخل بضبطه .

وتعديل الراوى ، أى وصفه بأنه ثقة وعدل ، يتم بأن ينص أحد أئمة الحديث المختصين بالجرح والتعديل على أن الراوى عدل أو ثقة أو نحو ذلك من مصطلحات التعديل ، ولا يشترط ذكر سبب التعديل ، على رأى الصحيح ، لتعدد أسباب العدالة ، وكثرتها بحيث لا تحصى ، مما يجعل استلزام ذكرها أمرا يشق على الباحث والقارئ (٣٥) .

ولا يقبل تعديل الراوى بغير بيان اسم هذا الراوى ، فلا يقبل أن يقال حدثنى ثقة أو عدل دون أن يذكر اسم هذا الثقة ، لأنه قد يكون ثقة عنده بينما يطلع غيره على جرح له ، فكان لابد من بيان اسم هذا الثقة حتى يعرف (٥٤) .

ونظرا لأنه يجوز للعدل أن يروى عن غير عدل ، فان رواية العدل عن راو آخر لا تعتبر تعديلا للمروى عنه ، كما أن عمل العدل أو فتياه على وفق حديث رواه ليس حكما بصحة هذا الحديث ، كما أن مخالفة العدل لحديث رواه ليست قدحا فى صحته ، لأن عمله بالحديث قد يكون احتياطا منه فى دينه ، كما أن مخالفته له قد يكون لمانع من دليل آخر كنسخ مثلاً ثبت عنده . فتعديل الراوى لا يكون الا بنص أحد أئمة الحديث المختصين بالجرح والتعديل على أن الراوى عدل أو ثقة أو نحو ذلك .

ثانياً : الراوى الضعيف :

الراوى الضعيف هو الراوى المجروح والراوى المجهول ، على التفصيل الآتى :

(٥٣) لأنها تحوج الباحث الى أن يقول فى الراوى الذى عدله : لم يفعل كذا وكذا ، فعل كذا وكذا ، فينفى عنه جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ويذكر ما فعله من الحسنات . وهذا شاق جداً . مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ وتدريب الراوى ج ١ ص ٣٠٥ .

(٥٤) تدريب الراوى ج ١ ص ٣١٠ و ٣١١ .

(أ) الراوى المجروح :

هو الراوى الذى نص العلماء على سبب يجرح عدالته أو ضبطه .

وجرح الراوى أى وصفه بأنه ضعيف ، يتم بأن ينص أحد أئمة الحديث المختصين بالجرح والتعديل على أن الراوى ضعيف أو نحو ذلك من مصطلحات الجرح .

وعند جمهور العلماء يجب بيان سبب الجرح ، بخلاف التعديل ، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فقد يطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وهو ليس بجرح (٥٥) ، فكان لابد من بيان سبب الجرح لينظر فيما إذا كان جرحاً فى الحقيقة (٥٦) ، وافترق الجرح عن التعديل الذى لا يلزم فيه ذكر السبب ، لأن أسباب التعديل لا تحصى فيشق ذكرها ، بينما الجرح يحصل ولو بأمر واحد ، فلا يشق ذكره .

على أنه إذا أبهم أحد أئمة الحديث سبب الجرح ، كقوله « فلان ضعيف » أو « فلان ليس بشيء » أو « هذا حديث ضعيف » أو « هذا حديث غير ثابت » دون بيان سبب الجرح ، فهذا الجرح لصدوره من عالم بالجرح والتعديل يجعلنا نقع فى ريبة قوية يوجب مثلها التوقف عن قبول حديث هذا الراوى الذى

(٥٥) فى صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٢٥ « هل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا ، اختلفوا فيه ، فذهب الشافعى وكثيرون الى اشتراطه لكونه قد يعده مجروحاً بما لا يجرح لخفاء الأسباب واختلاف العلماء فيها . وذهب القاضى أبو بكر بن الباقلانى فى آخرين الى أنه لا يشترط ، وذهب آخرون الى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره . وعلى مذهب من اشترط فى الجرح التفسير يقول فائدة الجرح فيمن جرح مطلقاً ان يتوقف عن الاحتجاج به الى ان يبحث عن ذلك الجرح . ثم من وجد فى الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح » .

(٥٦) ومن الأمثلة التى لم يقبلها العلماء أسباباً للجرح ما ورد فى مقدمة ابن الصلاح ص ٥١ من أنه « عقد الخطيب بساباً فى بعض أخبار من استفسر فى جرحه ، فذكر ما لا يصلح جارحاً ، منها عن شعبة أنه قيل له « لم تركت حديث فلان ؟ فقال : « رايته يركض على برذون ، فتركت حديثه » (والركض استحداث الدابة بالرجل للعدو (أى المجرى) ، والبرذون الوعر من الخيل غير العربية ، فهذا سبب لا يقبل جرحاً فى الراوى) ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى ، فقال : ما يصنع بصالح ذكره يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد « مقدمة ابن الصلاح ص ٥١ » .

وصفوه بالضعف ، وان لم نعرف سبب جرحه ، لأن أئمة الحديث لا يقولون هذه العبارات الا بعد دراسة لحال الراوى ، وهذه الدراسة ربما لا زالت من المخطوطات التى لم تنشر بعد أو من الكتب التى اندثرت ونقسل العلماء شيئاً مما فيها دون تفصيل أسباب الجرح (٥٧) .

ومن أهم الأسباب التى تجرح عدالة الراوى الكذب . ومن كذب متعمداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل روايته أبداً ، وان تاب وحسنت توبته ، عند جمهور الفقهاء . أما التائب من الكذب فى حديث الناس وغيره من أسباب الفسق فتقبل روايته بعد توبته عند بعض العلماء ، بينما لا تقبل عند البعض الآخر (٥٨) . والراجح كذلك رد حديث الداعية الى بدعة ، فلا تقبل روايته (٥٩) . أما المبتدع غير الداعية فهناك من رد روايته لأنه فاسق ببدعته ، والفاسق لا يعتبر عدلاً ، وهناك من قبل روايته بشرط أن يثبت أنه ممن لا يستحل الكذب (٦٠) .

ومن أهم الأسباب التى تجرح ضبط الراوى الغلط . وقد عرفنا أنه لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماع الحديث أو اسماعه . ومن غلط فى حديث وبين له غلظه فلم يرجع عنه وأصر عنادا على رواية ذلك الحديث ، سقطت روايته وصار مجروحاً لا تقبل منه أية أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥٧) وقد ذكر النووى فى التقريب « وأما ختب الجرح والتعديل التى لا يذكر فيها سبب الجرح ففائدتها التوقف فىمن جرحوه ، فان بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت الثقة به قبلنا حديثه » تدريب الراوى ج ١ ص ٣٠٧ .

(٥٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٥ وصحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٦٠ و ١٢٥ وتدريب الراوى ج ١ ص ٣٠٩ و ٣٢٥ .

(٥٩) تدريب الراوى ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٩ وفيه أمثلة لبعض المبتدعة ومنهم الجهمية وهم من ينفون صفات الله تعالى ، والقدرية وهم من يزعمون أن الشر من خلق العبد ، والمرجئة وهم من يدعون الى تأخير القول فى الحكم بالنار على مرتكب الكبيرة .

(٦٠) وفى تدريب الراوى ج ١ ص ٣٢٦ و ٣٢٧ أن من سب الصحابة كمن سب علياً أو سب من حارب علياً رضى الله عن الصحابة أجمعين ، فلا تقبل روايته لأن سباب المسلم فسوق . كذلك من اشتغل بعلوم الفلسفة والمنطق ونحوها واقام الدليل المفسد على قضاياها بما يخالف الشرع ، فانه يلحق بالمبتدع الداعية الى بدعة ، ولا تقبل روايته .

وإذا اجتمع فى شخص جرح وتعديل ، أى جرحه بعض العلماء وعدله بعضهم ، فالقاعدة عند جمهور العلماء أن الجرح مقدم على التعديل إذا كان الجرح مبين السبب ، لأن المعدل يخبر عما ظهر له من حال الراوى ، والجرح يخبر عن باطن خفى على المعدل ، وعندئذ يعتبر الراوى مجروحاً (٦١) .

(ب) الراوى المجهول :

وهو الراوى مجهول العدالة ، أو مجهول العين .

والراوى مجهول العدالة ، قد يكون مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً ، وعندئذ يتوسل العلماء الى اثبات عدالته أو اظهار جرحه ، فلا يقبل حديثه عند جمهور العلماء . وقد يكون الراوى مجهول العدالة من حيث الباطن ولكنه عدل فى الظاهر ، فيسمى بالراوى المستور ، وحديث الراوى المستور يقبل عند بعض العلماء على أساس حسن الظن بالراوى .

والراوى مجهول العين هو الراوى المبهم ، وقد يكون الراوى مبهماً لأنه لا يعرف اسمه وشخصه كقولهم ان رجلاً قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يقول الراوى حدثنى فلان عن رجل ، ولا يذكر اسم هذا الرجل ، ولا يستدل العلماء على اسمه وحاله . كذلك يكون الراوى مجهول العين ومبهماً عند جمهور العلماء إذا عرف اسمه وشخصه ، ولكن لم يعرفه العلماء ، ولم يشتهر بطلب العلم فى نفسه ولا يعرف حديثه الا من جهة راو واحد . ولا يقبل حديث الراوى المجهول العين ، لأنه يكون مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن معاً (٦٢) .

٢٥ - مراتب الجرح والتعديل :

لم يكتف العلماء بما سبق من طرق فحص أحوال رواة الحديث للثبوت من صحة الحديث وضبطه ، وإنما أدت دقتهم الى تقسيم الرواة لثلاث

(٦١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢ - ويستثنى من ذلك ما اذا صدر كل من الجرح والتعديل من عالم واحد ، فتكون العبرة باخر القولين ، فهو ما انتهى اليه بحديثه ، فان لم يعلم ايها آخر اقواله فلا يجرح ولا يعدل وإنما الحكم فيه هو انوقف ، كما ذكره الزركشى . انظر عبد الوهاب عبد اللطيف فى تحقيقه على تدريب الراوى ج ١ ص ٣٠٩ .

(٦٢) تدريب الراوى ج ١ ص ٣١٧ .

(أو العدول) الى درجات ، وتقسيم الرواة الضعفاء (أو المجروحين) الى درجات ، واستعملوا اصطلاحات معينة للدلالة على ذلك . ونذكر فيما يلي - مراتب التعديل والجرح (٦٣) .

أولا : مراتب التعديل :

ينقسم الرواة بالنسبة الى التعديل الى المراتب الآتية :

المرتبة الأولى : اذا كان الراوى عدلا ضابطا قيل فيه انه « ثقة » أو « متقن » أو « ثبت » أو « حجة » أو « حافظ » أو « ضابط » وهذا الراوى ممن يحتج بحديثه (٦٤) .

المرتبة الثانية : اذا كان الراوى عدلا ، لكن لا يعلم ضبطه ، قيل فيه انه « صدوق » أو « محله الصدق » أو « لا بأس به » أو « مأمون » أو « خيار » . وهذا الراوى يكتب حديثه ، لكن لعدم العلم بضبطه لا يكون حديثه حجة ، انما ينظر فى حديثه بطرق الاعتبار مما سنعرفه حتى يثبت ضبط الراوى للحديث (٦٥) . واذا قيل فلان « لا أعلم به بأسا » فهو دون قولهم « فلان لا بأس به » وهناك من يعتبر قولهم « محله الصدق » دون قولهم انه « صدوق » لأن « صدوقا » مبالغة فى الصدق بخلاف « محله الصدق » فلا مبالغة فيه .

المرتبة الثالثة : اذا كان الراوى عدلا لكنه غير كامل الضبط ، قيل انه « شيخ » أو « فلان روى عنه الناس » أو « وسط » أو « جيد الحديث » أو « حسن الحديث » أو « مقارب الحديث » أو « الى الصدق ما هو » أى هو أقرب الى الصدق ، أو « صدوق سيئ الحظ » أو « صدوق له أوهام » أو

(٦٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨ - ٦٠ وتدريب الراوى ج ١ ص ٣٤١ - ٣٥٠ .
(٦٤) وزاد الذهبى والعراقى مرتبة اعلى من الاولى ، يعبر عن الراوى فيها بتكرار اللفظ مثل « ثقة ثقة » أو « متقن متقن » فكانت مراتب التعديل خمسة عندهم . وزاد النووى مرتبة اخرى اعلى من مرتبة التكرير ، ويعبر عن الراوى فيها بالفعل التفضيل مثل « أوثق الناس » و « أثبت الناس » أو « اليه المنتهى فى التثبت » أو « لا احد اثبت منه » أو « من مثل فلان » أو « فلان لا يسأل عنه » تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤٢ و ٣٤٣ .
(٦٥) الاعتبار اصطلاح يعنى ان يعرض الحديث مع غيره من الأحاديث المتشابهة للدراسة والفحص .

« صدوق تغير بآخره » ويلحق بذلك من رمى بنوع بدعة (٦٦) . والراوى من هذه المرتبة يكتب حديثه ولا يكون حجة ، بل ينظر فيه ، ويكون حديثه دون المرتبة السابقة .

المرتبة الرابعة : اذا كان الراوى لم يثبت ما يمس عدالته ، وكان ضبطه فى مجموعه غير مستقر ، قيل فيه انه « صالح الحديث » أو « صدوق ان شاء الله » أو « أرجو أن لا بأس به » أو « صويلح » أو « مقبول » وهذا الراوى يكتب حديثه للاعتبار فقط ، ويكون دون المرتبة السابقة .

ثانيا : مراتب الجرح :

ينقسم الرواة بالنسبة الى الجرح الى المراتب الآتية (٦٧) :

المرتبة الاولى : اذا كان الراوى مجهول العدالة ، قيل فيه انه « لين الحديث » أو « فيه لين » أو « فيه ضعف » أو « فيه مقال » أو « ليس بالمتين » أو « ليس بحجة » أو « ليس بذاك » أو « ليس بعمدة » أو « ليس بمرضى » أو « للضعف ما هو » أو « مطعون فيه » . ومن وصف بأحسد هذه الأوصاف كان مجروحا ، لكن تجوز كتابة حديثه على أن ينظر فيسه للاعتبار فقط ولا يكون حجة .

المرتبة الثانية : اذا كان الراوى لم يعدل واضطرب ضبطه للحديث ، قيل فيه انه « ليس بقوى » أو « ضعيف » أو « واه » . وهذا الوصف يجعل الراوى مجروحا ، ويجوز كتابة حديثه للاعتبار فقط ولا يكون حجة ، بل يكون دون المرتبة السابقة .

(٦٦) تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤٥ و ٣٤٨ .

(٦٧) وسبق أن ذكرنا أن وصف الراوى بأحد أوصاف الجرح ليس غيبية وإنما هو نصيحة ، كما أنه سب مباح لأنه صادر من أحد علماء الحديث المختصين بالجرح والتعديل وبمسدد تحقيق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهو يجوز للضرورة وهذا أشبه بتجريح الشهود أمام القضاء لإظهار الحق فيجوز للضرورة - تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤٥ .

المرتبة الثالثة : اذا كان الراوى ممن اخذت عدالتيه بابهام اسمه
أو بتسميته بما لا يعرف عنه ، أو ثبت سوء ضبطه ، قيل فيه انه « ضعيف
الحديث » أو « ضعيف جدا » أو « مضطرب » أو « ليس بشئ » . وحديث
هذا الراوى المجروح ليس بحجة ، واذا نظر فيه فذلك للاعتبار فقط وبحيث
يكون دون المرتبة السابقة .

المرتبة الرابعة : اذا ثبت أن الراوى غير عدل ، أو ثبت كذبه ، قيل
فيه انه « متروك الحديث » أو « واهى الحديث » أو « ذاهب الحديث »
أو « كذاب » . وحديث هذا الراوى المجروح ليس بحجة ، ولا يكتب ولا ينظر
فيه ولا يلتفت اليه (٦٨) .

(٦٨) ويقسم بعض العلماء المرتبة الرابعة في الجرح الى ثلاثة مراتب ، انظر
تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤٧ وكتاب الشهادى ص ١٥٥ - ١٥٧ .

الفصل الثانى

طرق نقل الحديث واتصال سنده ورفعته

وسلامته من العيوب

٢٦ - أهمية فحص طريقة نقل الحديث ومدى اتصال السند ورفعته
وسلامته من العيوب :

بعد حصر رواة الحديث وفحص أحوالهم ، والتعرف على من تقبل روايته ومن ترد ومن ينظر فيها ، يبدأ علماء الحديث فى فحص سند هذا الحديث فى خطوات أربعة ، فى الأولى يتحققون من طريق نقل الحديث لمعرفة كيف علم الراوى به ، وفى الثانية يتحققون من اتصال كل راو من رواة الحديث بمن روى عنه ، وفى الثالثة يتحققون من رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى الرابعة يتحققون من سلامة سند الحديث من العيوب التى سنراها ، وذلك على التفصيل الآتى :

المبحث الأول

التعرف على طريقة نقل الحديث

٢٧ - طرق نقل الحديث (التحمل والأداء) :

رواية الحديث تعنى نقله من الراوى الى غيره ، ويسمى الراوى ناقل الحديث بالشيخ أو بالمحدث ، ويسمى نقله للحديث بالأداء . ومن يتلقى الحديث يسمى بطالب الحديث أو بالطالب ، وتسمى طريق تلقيه للحديث بالتحمل . فالأداء هو نقل الشيخ الحديث الى الطالب ، والتحمل هو أخذ الطالب الحديث عن الشيخ (٦٩) .
وطرق نقل الخبر هى طرق التحمل به ، وهى السماع من الشيخ ، والقراءة عليه ، والاجازة منه ، والمناولة ، والكتابة ، والوصية ، والاعلام ، والوجادة . وسنرى ما يصلح من هذه الطرق لنقل الحديث النبوى الشريف وما لا يصلح .

(٦٩) وسبق ان عرفنا ان هناك شروطا وأدبا للمحدث او الشيخ ، واخرى لطالب الحديث . راجع بند ٢١ فيما سبق .

ولكل طريقة من طرق نقل الحديث صيغة يعبر بها عنها تسمى بصيغة الأداء ، وقد تعدد هذه الصيغ وتختلف في مراتب حجيتها ، وهو ما نتناوله في الآتي :

٢٨ - السماع من الشيخ راوى الحديث (٧٠) (الحديث المسموع من الشيخ) :

يقصد بهذه الطريقة أن يؤخذ الحديث عن طريق سماعه مباشرة من لفظ الشيخ الذي يرويه ، سواء كان الشيخ يمليه أم يحدث به ، وسواء كان يفعل هذا من كتابه أم من ذاكرته اعتمادا على حفظه الحديث (٧١) .

وتجوز رواية الحديث الذي علم به طالب الحديث بهذه الطريقة ، لأنها تدل على تلقى الطالب الحديث عن الشيخ واستيثاقه مما تحمل به من حديث .

والعبارة التي اصطلح المحدثون على استعمالها ، للتعبير عن علمهم بالحديث عن طريق سماعهم له من الشيخ راويه ، هي قولهم : « أُملى علينا فلان ، أو أُملى على فلان » أو « حدثنا أو حدثني فلان » أو « أخبرنا أو أخبرني فلان » أو « أنبأنا أو نبأنا فلان ، أو أنبأني أو نبأني فلان » أو « سمعنا فلان يقول أو سمعت فلانا يقول » (٧٢) .

(٧٠) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٢ - ٦٤ ، وتدريب الراوى ص ٨ - ١١ ، وكتاب الشهاوى ص ٨٤ .

(٧١) ولا فرق بين أن يكون الشيخ ظاهرا لمن يروى له ، أو يحدثه من وراء ستر ، بشرط أن يكون صوته مسموعا موثوقا لمن يروى له . والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر قومه أن يأخذوا عن عائشة رضي الله عنها ، وهي لا تحدثهم إلا من وراء حجاب . كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان بلالا ينادى بليلى ، فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن مكتوم » أى ينادى لصلاة الصبح في رمضان . وهذا صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بالاعتماد على الصوت الموثوق من صاحبه . مقدمة ابن الصلاح ص ٧١ وكتاب الشهاوى ص ٨٤ .

(٧٢) ويستحب أن يستعمل الراوى « أُملى علينا ، وحدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، ونبأنا ، وسمعنا » إذا كان السامعون أكثر من واحد ، ويستعمل « أُملى على وحدثني وأخبرني وأنبأني ونبأني وسمعت » إذا كان الراوى هو وحده الذى يسمع الحديث من الشيخ .

وعبارة « أُملى علينا » أقوى من « حدثنا وأخبرنا وسمعنا » ، لأن الاملاء فيه تحديث وسماع ، فضلا عن أن الشيخ راوى الحديث يكون فيه منشغلا بالاملاء والطالب مشتغلا بالكتابة عنه ، فيكونان أبعد ما يمكن عن الغفلة وأقرب ما يمكن الى التحقيق .

وعبارة « حدثنا وأخبرنا وأنبأنا » أقوى من « سمعنا » ، لأن التحديث أو الاخبار فيه دلالة على أن الشيخ راوى الحديث خاطب به طالب الحديث ورواه له ، بينما السماع ليس فيه دلالة على أن الشيخ فى حديثه اتجه به الى مخاطبة طالب الحديث (٧٣) .

وعبارة « حدثنا » أقوى من « أخبرنا وأنبأنا ونبأنا » ، لأن التحديث فيه مخاطبة الشيخ راوى الحديث لمن يحدثه ، بينما « أخبرنا وأنبأنا » تكون فى المخاطبة مشافهة كما تكون فى الاخبار قراءة على الشيخ أو كتابة ، ولهذا اشترط البعض فى « أخبرنا » أن يثبت أن الراوى قد عرف من عادته أن يقول « أخبرنا أو أنبأنا » على ما سمعه من الشيخ راوى الحديث ، أو تقوم قرينة أخرى تدل على سماعه .

ويتلو العبارات السابقة عبارة « قال لنا فلان » ، أو « ذكر لنا فلان » ، أو « روى لنا فلان » ، أو « قال فلان » ، أو « ذكر فلان » ، أو « روى فلان » ، أو « عن فلان » (وهو ما يقال له الاسناد المعنعن) ، أو « أن فلانا قال أو روى » فهذه العبارات تحتل أن يكون بين الراوى والمروى عنه شخص آخر ، لأنها - عند التحقيق - لا تدل على السماع من الشيخ راوى الحديث ، ولذلك نجد « الامام البخارى » لا يحملها على السماع الا اذا ثبت لقاء الراوى للشيخ ، ويتساهل الامام « مسلم » ببعض الشيء ، فيحملها على السماع اذا ثبت أن الشيخ والراوى كانا فى عصر واحد ، ولكنهما يشترطان فوق ذلك ألا يظهر تدليس أى إيهام بالسماع وألا يثبت عدم السماع .

(٧٣) وتقدم بعض العلماء عبارة « سمعت » على « حدثنى » لأن بعض المتحسين استعمل « حدثنا » فى المتحمل بطريق الاجارة والكتابة ، أو فيما خوطب به قومه .
تدريب الراوى ج ٢ ص ٨ - ١٠ - والمراجع عند الجمهور ما ذكرنا بالمتن .

٢٩ - القراءة على الشيخ أو عرض القراءة (٧٤) : (الحـديث المقـرؤ على الشيخ) :

يقصد بهذه الطريقة أن يقرأ الحديث طالب الحديث على الشيخ راوى الحديث ، ويشترط لرواية الحديث الذى علم به الطالب بهذه الطريقة أن يتوافر فيها الآتى :

(أ) أن يقرأ الطالب الحديث من كتاب أو من حفظه .

أو يقرأ الحديث قارئ آخر غير طالب الحديث بينما يسمع منه طالب الحديث ، وبحيث لا يكون هذا الطالب منشغلا عن سماع القراءة بكلام أو بكتابة ، وبحيث لا يمتنع فهمه للمقروء لسرعة القراءة مثلاً أو لهيئمة القارئ لسدرجة تخفى بعض كلامه أو لبعد السامع عن القارئ .

(ب) أن يسمع الشيخ راوى الحديث هذه القراءة ، وبحيث لا يكون منشغلا عنها بكلام أو بكتابة أو يمتنع عليه فهمها لسرعتها أو لهيئمة القارئ أو لغير ذلك من الأسباب .

(ج) أن يكون الشيخ حافظاً لما يقرأ عليه ، فإن لم يكن كذلك فيشترط أن يكون هو - أو ثقة غيره - ممسكاً بأصل ما يقرأ عليه لمراجعة ما يقرأ .

واشترط بعض العلماء أن يصرح الشيخ بما يدل على سماعه . أو يشير بما يدل على هذا السماع (٧٥) .

وتجوز رواية الحديث الذى علم به طالب الحديث بهذه الطريقة لأنها تدل على تلقيه الحديث عن الشيخ بقراءته عليه أو بقراءة ثقة غيره ، كما تدل على استيثاق الطالب مما تحمل به من حديث ، لأن الشيخ يسمع

(٧٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٤ - ٧٠ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٢ - ٢٨ - وكتاب الشهاوى ص ٩٠ - ٩٣ . وسميت هذه الطريقة بالقراءة أو بعرض القراءة من حيث أن القارئ يقرأ أو يعرض على الشيخ ما يقرأه .

(٧٥) أو يسكت ويغلب على ظن الراوى أن الشيخ سمع القراءة . أصول الفقه لـ أحمد أبو النور زهير ج ٣ ص ١٦٤ .

هذه القراءة غير منشغل عنها حافظ لما يقرأ عليه أو ممسك بأهل ما يقرأ
لمراجعة القراءة .

والعبارة التي يستعملها المحدثون للتعبير عن علمهم بالحديث بهذه
الطريقة هي « قرأت على فلان » أو « قرأنا على فلان » أو « قرئ على فلان »
وأنا أسمع فأقر به .

ويتلو العبارات السابقة في القوة عبارة « حدثنا فلان قراءة
عليه » أو « أخبرنا فلان قراءة عليه » ونحو ذلك . أما استعمال « حدثنا
وأخبرنا » في أداء الحديث بهذه الطريقة ، فقد اختلف العلماء في جوازه ،
وأغلبهم منع ذلك ، بينما أجاز البعض استعمال « أخبرنا » للتعبير عن طريقة
القراءة ، ومنع استعمال « حدثنا » فيها (٧٦) .

٣٠ - الإجازة (٧٧) : (الحديث المجاز من الشيخ) :

هي اذن الشيخ لمن أجاز له أن يؤدي عنه ما أجاز له ، دون سماع
منه أو قراءة عليه ، كقوله لآخر « أجزت لك أن تروى عنى كتابي
هذا » .

وتتلخص أهم أحكام الإجازة في الآتي :

(١) يجوز - عند جمهور العلماء - أن يروى الحديث المتحمل به عن
طريق الإجازة اذا كانت هذه الإجازة لطالب معين أو لطلبة محددين .
وبحديث معين أو بأحاديث معينة ، وذلك بأن يقسول الشيخ لطالب الحديث
أو لطلبته المحددين : « أجزت لك أو لكم كتابي الفلاني ، أو كتاب كذا الذي
سمعت من فلان أو قرأته على فلان أو رويته عن فلان » أو « أجزت لك أو لكم
ما اشتملت عليه فهرستي » (٧٨)

(٧٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢١ و ٢٢ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٠ ،
وكتاب الشهاوى ص ٨٨ .

(٧٧) مقسمة ابن الصلاح ص ٧٢ - ٧٩ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٢٩ - ٤٢ ، وكتاب
الشهاوى ص ٩٣ - ١٠٠ .

(٧٨) وإجاز بعض العلماء أن يروى الحديث المتحمل به عن طريق الإجازة اذا كانت
هذه الإجازة لطالب معين أو لطلبة محددين وبالنسبة لأحاديث غير معينة ، كقسول
الشيخ : « أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي » .

(ب) على الرأى الصحيح ، لا تجوز الاجازة للمجهول مثل
« أجزت لبعض الناس » دون بيان هذا البعض ، كما لا تجوز الاجازة
بالمجهول مثل « أجزت لفلان أن يروى كتيبى » دون تحديد كتاب أو كتب
معينة .

كما لا تجوز الاجازة للمعسوم من غير عطف على موجود ، مثل
« أجزت لمن يولد من المسلمين » كما لا تجوز الاجازة لما لم يتخلطه الشيخ
أصلاً بسماع أو قراءة أو نحو ذلك ، مثل « أجزت لك أن تروى كتاب فلان » دون
أن يكون الشيخ قد سمع هذا الكتاب من صاحبه أو ممن روى عنه ولا تحمل
به بطريق آخر صحيح كالقراءة والاجازة .

وتجوز رواية الحديث الذى تحمل به الطالب بطريق الاجازة الجائزة بالشروط
السابقة ، لأنها تدل على تلقى الطالب الحديث عن الشيخ الذى اتجه اليه
بالاجازة ، كما تدل على استيثاق الطالب مما تحمل به من حديث عينه له
الشيخ .

ومن تحمل الحديث بالاجازة ، وكانت هذه الاجازة جائزة ، وأراد رواية
الحديث الذى علم به عن طريق هذه الاجازة ، فالذى عليه جمهور العلماء
أن يعبر الراوى عن ذلك بقوله : « أجاز لى فلان كذا » أو « أجازنى فلان كذا »
أو « أذن لى فلان بكذا » ونحو ذلك من العبارات ، ولا يجوز أن يقول
« حدثنا » أو « أخبرنا » والا كان هذا تدليسا ، لأنه يؤهم بتحمل الحديث عن
طريق السماع ، انما يجوز أن يقول « حدثنا اجازة » أو « أخبرنا اجازة » .
أو « أخبرنا اذنا » أو « فى اذنه » أو فيما أذن لى فيه ، أو فيما أطلق لى روايته
عنه ، وهناك من استعمل « خبرنا » - بتشديد الباء - فى الاجازة ، و « أخبرنا »

وأجاز فريق من العلماء كذلك أن يروى الحديث المتحمل به عن طريق الاجازة ، اذا
كانت هذه الاجازة لحديث معين أو لأحاديث معينة ، مثل أن يقول الشيخ لى لمن كان حاضرا
مجلسه « أجزت للمسلمين ، أو أجزت لمن أدرك زمانى ممن قال لا اله الا الله ، أن يروى
عنى الكتاب الفلانى » أو نحو ذلك من العبارات . وفى هذه الحالة يكون لمن حضر مجلسه
فقط الرواية عنه عند بعض العلماء ، بينما أجاز البعض الآخر أن يكون لكل من أجازته هذا
الشيخ الرواية عنه ولو لم يكن ممن حضر مجلسه . والرأى الصحيح انه لا تجوز الاجازة
لمجهول أو بمجهول ، كما سنذكر بالمتن .

فى «السماع أو القراءة ، كذلك لا يجوز استعمال عبارة « أخبرنا كتابة ، أو فيما كتب الى ، أو فى كتابه » لأنها توهم بتحمل الحديث عن طريق الكتابة فلا تخلو من تدليس .

٣١ - المناولة : (الحديث المناول به من الشيخ) :

المناولة قد تكون مجردة عن الاجازة ، وقد تقترن بها (٧٩) .

(١) فالمناولة المجردة عن الاجازة : صورتها أن يعطى الشيخ كتابا لطالب الحديث ، ويكون هذا الكتاب عبارة عن أصل سماعه الحديث أو فرعا من هذا الأصل مقابلا به (أى مراجعا على الأصل) ، ويقول للطالب : « هذا سماعى أو روايتى عن فلان » أو « هذا من حديثى » دون أن يقول له « اروه عنى » أو « أجزت لك روايته » أو نحو ذلك .

ومن تحمل الحديث بطريق المناولة المجردة عن الاجازة ، لم يكن له أن يرويه ، فى رأى جمهور العلماء ، لأن الشيخ - وإن ناولة الكتاب - لم تصدر منه اجازة بروايته مما يحتمل معه أنه لم يراجع كتابه أو لم يصححه أو لم يضبطه أو غير ذلك . وهذا يدل على حرص جمهور العلماء واحتياطهم فى التحقق من صحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨٠) .

(ب) والمناولة المقرونة بالاجازة ، تتضمن مناولة الشيخ كتابه لطالب الحديث على النحو سالف الذكر مع اذنه بالرواية عنه كقوله : « هذا سماعى أو روايتى عن فلان فاروه عنى أو أجزت لك روايته عنى » ويملكه هذا الكتاب أو يقول له « خذ هذا الكتاب وانسخه وقابل به ثم رده الى » أو نحو هذه العبارات ، وذلك كله بشرط أن يكون الشيخ قد نظر فى الأصل

(٧٩) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٩ - ٨١ وتدريب الراوى ج ٢ ص ٤٤ - ٥٤ وكتاب الشهاوى ص ١٠١ - ١٠٤ .

(٨٠) وأجاز فريق من المحدثين رواية الحديث المتحمل به عن طريق المناولة المجردة عن الاجازة ، على أساس أن الشيخ لم يمنع الرواية عنه ، ولو منع الرواية فلا عبرة بمنعه طالما ناول الطالب كتابه . وإذا روى الطالب هذا الحديث كان عليه أن يقول « ناولنى أو ناولنا فلان » أو « حدثنى أو أخبرنى فلان مناولة أو فيما ناولنى اياه » أو نحو ذلك . مراجع الهامش السابق .

أو الفرع الذي دفعه الى الطالب وتحقق روايته لجميع ما فيه من أحاديث (٨١) .

وتجوز رواية الحديث الذي تحمل به الطالب بطريق المناولة المقرونة بالاجازة ، لأنها تدل على تلقي الطالب الحديث عن الشيخ ، لأن الشيخ ناوله أصل سماعه الحديث أو فرعاً مراجعاً على الأصل بعد أن تحقق الشيخ مما فيه ، كما تدل على استيثاق الطالب مما تحمل به من حديث أجاز الشيخ له روايته مع مناولته بعد أن تحقق منه .

ومن تحمل الحديث عن طريق المناولة المقرونة بالاجازة ، بالشروط السابقة ، جاز له أن يرويها ، وإذا أراد روايته فالذي عليه جمهور العلماء - أن يعبر عن ذلك بقوله « ناولني فلان فيما أجازني به » أو « ناولنا فلان وأجازنا » ولا يقول « حدثنا أو أخبرنا » لأنها توهم بالسماع فلا تخلو من تدليس ، وله أن يقول « حدثنا مناولة واجازة » أو « أخبرنا مناولة واجازة » وقد استعمل البخاري عبارة « قال لي فلان » في التعبير عن العرض والمناولة .

٣٢ - المكاتب (٨٢) : (الحديث المكتوب من الشيخ) :

وصورتها أن يكتب الشيخ الى طالب الحديث وهو غائب عنه شيئاً من حديثه بخطه ، أو يكتب له ذلك وهو حاضر ، أو يأمر الشيخ غيره بأن يكتب

(٨١) ويجوز أن يأتي الطالب الى الشيخ بكتاب فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده اليه ويقول له « وقلت على ما فيه ، وهو حديثي عن فلان ، أو روايتي عن شيوخى ، فاروه عنى أو اجزت لك روايته » . وهذا يسمى عرض المناولة . أما أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول « هذا روايتك فتناولنيها وأجز لي روايتها ، فيجيبه الى ذلك ، من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته لجميعه ، فهذا لا يجوز ولا يصح . فان كان الطالب موثقاً بخبره ومعرفته جاز الاعتماد عليه في ذلك » . مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠ و ٨١ .

ويظهر من ذلك أنه يلزم التحقق مما ورد بالكتاب ، والتأكد من أنه حديث الشيخ أو روايته عن شيوخه ، ويتم هذا التحقق بواسطة الشيخ نفسه أو بواسطة الطالب إذا كان موثقاً بدينه ومعرفته للحديث .

(٨٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣ و ٨٤ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٥٥ - ٥٨ ، وكتاب المشاهير ص ١٠٤ - ١٠٨ .

لطالب الحديث ذلك عنه ، وبشرط أن تقوم بينة على أن المكتسوب بخط الكاتب ، فإن لم تقم بينة على ذلك فيشترط على الراى الراجع أن يعرف طالب الحديث خط الكاتب .

والمكاتبة - كالمناولة - نوعان :

(أ) مكاتبة مقرونة بالاجازة ، مثل : « أجزت لك ما كتبتك لك ، أو اروه عنى » ونحو ذلك من العبارات . ويجوز لمن تحمل بالحديث بهـ هذه الطريقة أن يرويه ، لأنه ثابت بها تلقى الطالب الحديث عن الشيخ واستيثاقه مما تحمل به . ويعبر الراوى عن ذلك بقوله « كتب الى فلان وأجازنى » أو « فيما كاتبنى فلان وأجازنى : كذا أو كذا » أو « حدثنى أو أخبرنى فلان فى كتابه الى وقد أجازنى بما فيه » .

(ب) مكاتبة مجردة من الاجازة : وفيها لا يقول الشيخ لطالب الحديث « أجزت لك رواية ما كتبتك لك ، أو اروه عنى » أو نحو ذلك من العبارات الدالة على اجازة الرواية . وعلى الراى الصحيح - يجوز لمن تحمـس بالحديث بطريقة المكاتبة المجردة عن الاجازة - أن يرويه ، لأن كتاب الغائب خطابه ، وهو من الحاضر خطاب كذلك ، فالكتاب كالخطاب ، أى المكاتبة كالتحديث ، والتحمل بها يشعر بالاجازة ويدل على تلقى الطالب الحديث عن الشيخ واستيثاقه مما تحمل به ، ويعبر طالب الحديث عن تحمله بالحديث مكاتبة مجردة عن الاجازة بقوله « كتب الى فلان قال » أو « كاتبنى فلان كذا » أو « حدثنى أو أخبرنى فلان بكذا مكاتبة أو كتابة » أو نحو ذلك من العبارات .

٣٣ - الاعلام (٨٣) :

وهو أن يخبر الشيخ طالب الحديث بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته عنه ، مقتصرًا على ذلك دون مناولة ولا اجازة ، فلا يقول له انسخ هذا الكتاب ولا اروه عنى ولا أذنت لك فى روايته أو نحو ذلك من العبارات .

(٨٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ و ٨٥ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٥٨ و ٥٩ ، وكتاب الشهاوى ص ١٠٩ - ١١٠ .

ومن تحمل بالحديث بطريق الاعلام وحده دون مناولة واجازة ، فالرأى المختار أنه لا يجوز له أن يرويه ، لأن الشيخ لم يصدر منه اذن بروايته مما يحتمل معه أنه لم يراجع كتابه أو حديثه أو لم يصححه أو لم يضبطه أو غير ذلك ، والاحتياط فى التحقق من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر واجب (٨٤) .

٣٤ - الوصية (٨٥) :

وصورتها أن يوصى الشيخ عند سفره أو عند موته لشخص معين بكتاب أو أكثر من مروياته ، كأن يقول « أوصيت لفلان بكتاب كذا رهو من مروياتي » ونحو ذلك من العبارات .

وعند جمهور العلماء ، لا يجوز لمن علم بحديث بهذا الطريق أن يرويه ، لأن الشيخ لم يلتق فيه مع الطالب للتحديث بسماع أو قراءة أو اجازة أو مناولة أو غير ذلك ، وانما التقى به لتمليكه الكتاب بعد سفره أو بعد وفاته ، وبالتالي لا يوجد ما يدل على تحقق الشيخ من الحديث ولا استيثاق الطالب مما تحمل به من حديث ، ولا بد من التدقيق فى رواية ما ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديث .

(٨٤) وفى المراجع السابقة فى نفس الموضع ذهب رأى آخر الى جواز رواية الحديث المتحمل به عن طريق الاعلام المجرد عن المناولة والاجازة ، لأن الشيخ وان لم تصدر منه اجازة فكذلك لم يصدر منه منع من الرواية ، ولو سمع الطالب من الشيخ حديثا أو قرأه عليه ومنعه الشيخ من روايته لما كان لهذا المنع اثر ولجاز له أن يرويه ، فكذلك هنا . ونرى ان عدم صدور الاجازة فى حكم المنع من الرواية . ولا يقاس الاعلام على السماع والقراءة فى انعدام اثر المنع من الرواية ، لأن فى السماع والقراءة مشافهة ومخاطبة ، والمشافهة مفيدة لليقين والمخاطبة مبعدة للوهم ، بخلاف الاعلام المجرد عن المناولة والاجازة اذ يحتمل فيه ان الشيخ لم يراجع الحديث أو يضبطه مما أدى به الى الاقتصار على الاعلام دون التحديث أو المناولة أو الاجازة . . . ويلاحظ ان من أجاز رواية الحديث المتحمل به بطريقة الاعلام ، اوجب على طالب الحديث ان يبين ذلك فى روايته بقوله « اعلمنى فلان ، أو حدثنى فلان فيما أعلمنى به » ، أو « أخبرنى فلان اعلاما » ونحو ذلك .

(٨٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ٥٩ و ٦٠ ، وكتاب الشهاوى ص ١١١ و ١١٢ .

٣٥ - الوجادة (٨٦) : (الحديث الموجود في كتاب) :

وصورتها أن يجد طالب الحديث حديثاً منسوباً إلى شيخ في كتاب بخط هذا الشيخ أو بخط من رواه عنه ، فيأخذ هذا الحديث من غير سماع من مؤلف هذا الكتاب أو سماع من ناسخ هذا الكتاب ودون قراءة عليه ولا مناولة ولا اجازة ولا مكاتبة ولا وصية . .

في هذه الصورة لا يوجد ما يدل على أن الشيخ تحقق من الحديث الموجود في الكتاب الذي ينسب إليه ، سواء كان هذا الكتاب بخطه أم بخط من رواه عنه ، كما لم يثبت تلقى الطالب الحديث منه ولا استيثاقه من هذا الحديث ، ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز تحمل الحديث بهذا الطريق وعدم جواز روايته ، بل لا يجوز للطالب أن يسند الحديث إلى الذي وجد في الكتاب إلى مؤلف هذا الكتاب ولا إلى راوي هذا الكتاب (٨٧) ، وذلك كله تدقيقاً في التحري والتحقيق مما ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى تم تدوينه والتحقيق من صحته وحسنه وضعيفه .

٣٥ مكرر : الاكتفاء بعد عصر تدوين الحديث بوجود الحديث في أصل مصحح :

نظراً لأن استناد الحديث ، وتسلسل هذا الاسناد ، انتهى بتدوين علماء الحديث له ، وتحققهم من الأحاديث الصحيحة وغيرها ، فإنه يكتفى في

(٨٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٦ و ٨٧ ، وتدريب الراوي ج ٢ ص ٦٠ - ٦٣ ، وكتاب الشهاوي ص ١١٣ - ١١٦

(٨٧) فلا يصح أن يعبر عما وجد في الكتاب بقوله مثلاً « عن فلان » أو « قال فلان » لأن هذه العبارات لا تخلو من تدليس لأنها توهم بسماع الراوي ، بينما هو لم يسمع من مؤلف الكتاب ولا من رواه ولا قرأ عليه . . الخ .

أما إذا أراد أن يحكى الطالب ما وجد في الكتاب ، فذلك جائز بعبارة تدل على ذلك كقوله « وجدت بخط فلان » أو « قرأت بخط فلان » وذلك إذا تحقق أن الكتاب بخط الشيخ مؤلف الكتاب ، ووثق بصحة النسخة التي وجدها بأن قائلها هو أو ثقة غيره بأصول معتمدة . فان تحقق أن الكتاب بخط الراوي عن الشيخ ووثق بصحة النسخة التي وجدها ، قال : « ذكر فلان : أخبرنا فلان » . وان لم يتحقق من خط الكاتب ولكنه وثق بصحة النسخة التي وجدها فيقول : « وجدت في كتاب فلان أنه بخط فلان » أو « في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان » . . .

(م ١٠ - علوم السنة)

الحديث ، بعد عصر تدوينه « بوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم ، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه (٨٨) » فمثلا يكتفى برواية الحديث مسندا الى البخارى ، باعتبار أن البخارى دون هذا الحديث بعد سماعه له بسلسلة الاسناد التى ذكرها فى صحيحه ، كما أنه دون هذا الحديث بعد التحقق من صحته ، كما أن من نسخوا كتاب البخارى من قبل تأكدوا من خط البخارى ، وكانوا أمناء فى النسخ ، وهكذا من بعدهم ، ومن طبعوا كتابه استوثقوا من صحة النسخ الموجودة منه ، وتحققوا منها ، وبالتالي تصحح الرواية من البخارى طالما كانت هذه الرواية موافقة لما دون فيه .

وهكذا « أصبح التعويل على الكتب والاعتماد على الأخذ منها أكثر من التلقى عن الشيوخ بطريق السماع أو القراءة . بل لو قلنا ان غير الوجادة من طرق التحمل ليس لها الآن شأن يذكر ، وأصبح تلقى الأحاديث وأخذها انما هو بالوجادة ، لم نكن بعيدين عن تقرير الحقيقة وعن الاخبار بما يطابق الواقع » (٨٩) فقد ذاعت كتب الحديث ، وتقدمت أساليب النسخ والطباعة وانتشرت طرق تحقيق التراث ، كما وجدت جهات تراقب طبع الأحاديث النبوية كما تراقب طبع المصحف .

٣٦ - خلاصة الشروط العامة فى طرق نقل الحديث :

يؤخذ مما سبق ، أن علماء الحديث ، وهم بسبيل التحرى والتحقق مما نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ، وبعد حصرهم الرواة وفحصهم حال كل راو ، دلفوا الى التعرف على طريق نقل كل راو الحديث الى الآخر ، ولم يعتبروا هذا النقل صحيحا الا اذا ثبت فى كل طريق من طرق نقل الحديث الشروط الآتية :

(١) أن يثبت لقاء الطالب بالشيخ ، اما حقيقة ، كما هو الحال فى السماع والقراءة والمنسالة مع الاجازة ، واما لقاءه به حكما كما هو الحال فى المكاتبه مع الاجازة أو المجردة عن الاجازة .

(٨٨) تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤٠ .

(٨٩) كتاب المشهاوى ص ١١٤ .

(ب) أن يثبت تحقق الشيخ من الحديث ، ولهذا اشترط جمهور العلماء أن يروى الشيخ الحديث من حفظه ، أو من كتابه الحاضر الذى يتذكر سماع ما كتبه فيه أو من نسخه مقابلة أى مراجعة بنسخة سماعه . فإذا كان عند رجوعه الى كتابه ليروى ما فيه لا يتذكر سماعه ، فلا يجوز أن يروى ما فيه من حديث ، الا اذا كان ما أثبتته فى الكتاب من سماعه مكتوباً بخطه أو بخط من يثق به ، وكان الكتاب مصوناً بحيث يغلب على الظن سلامته من تطرق التزوير والتغيير اليه ، ولم يتشكك فيه وسكنت نفسه الى صحته (٩٠) وإذا كان سماع الشيخ على صفة فيها بعض الوهن ، فعليه أن يذكرها فى حالة الرواية ، لأن فى اغفالها نوعاً من التدليس .

وقد رأينا العلماء يشترطون فى السماع أن يملأ الشيخ من كتابه أو من حفظه ، حتى يثبت تحقق الشيخ من الحديث الذى يرويه ، كما يشترطون فى القراءة أن يسمع الشيخ هذه القراءة ولا يكون منشغلاً عنها بكلام أو كتابة أو يمتنع عليه فهمها لسرعتها أو لهيمنة القارئ التى تخفى بعض الحروف ، الى جانب أن يكون الشيخ حافظاً لما يقرأ أو ممسكاً هو أو ثقة غيره بأصل ما يقرأ لمراجعة ما يقرأ عليه . وفى المناولة مع الاجازة يشترطون أن يكون الشيخ قد نظر فى الأصل أو الفرع الذى ناوله للطالب وتحقق روايته لجميع ما فيه من احاديث ، وكذلك فى المكاتبة المقرونة بالاجازة . ويشترطون فى الاجازة أن تكون لشخص معين ولحديث معين يتحقق الشيخ منه ، وكذلك فى المكاتبة المجردة من الاجازة . ورأينا جمهور العلماء لا يعتبر مجرد المناولة ولا الاعلام ولا الوهمية بالكتب

(٩٠) وإذا كان الراوى غير حافظ للحديث ، وكان قد اعاد كتابه ثم استقرده ، فلا يجوز له أن يروى من كتابه هذا الا اذا كان الغالب من امره سلامته من التبديل والتغيير ، لأن الامر يتعلق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا بحديث غيره من الناس . « وإذا وجد الحافظ فى كتابه خلاف ما يحفظه نظر ، فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع الى ما فى كتابه ، وان كان حفظه من سمع الحديث فليعتمد حفظه دون ما فى كتابه اذا لم يتشكك . وحسن ان يذكر الأمرين فى روايته فيقول حفظى كذا وفى كتسابى كذا . هكذا فعل شعبة وغيره . وهكذا اذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل « حفظى كذا وكذا ، وقال فيه فلان او قال فيه غيرى كذا وكذا » او شبه هذا الكلام . كذلك فعل سفيان الثورى وغيره . انظر مقدمة ابن الصلاح هـ ١٠٢ - ١١٨

ولا الوجادة طرقا صحيحة لنقل الحديث النبوى الشريف ، لأنها تخلو من دلائل على تحقق الشيخ من الحديث الموجود بها .

(ج) أن يستوثق الطالب من الحديث الذى تحبل به ، وهذا واضح فى طريق السماع ، لأن الطالب فيه يتلقى الحديث مباشرة من لفظ الشيخ وواضح اذا كان الطالب يقرأ الحديث ، فان قرأه ثقة غيره نجد العلماء قد اشترطوا أن يكون الطالب غير منشغل عن سماع القراءة بكلام أو بكتابة وألا يمتنع عليه فهم المقروء لسرعة القراءة مثلا أو لهيمنة القارئ التى تخفى بعض حروف كلامه . وفى المناولة المقرونة بالاجازة نجد أنها تتجه الى الطالب ، وفى الاجازة كذلك ، وفى المكاتبه يشترط العلماء أن يتحقق الطالب من أن الكتاب بخط من تنسب كتابته اليه ، وذلك كله حتى يثبت أن الطالب قد استوثق مما تحمل به من حديث .

(د) أن تكون صيغة الأداء مفصحة عن طريق تحمل الحديث ، وبحيث تخلو من التدليس أو ما يوهم بالتدليس .

واذا كان العلماء قد اصطالحوا على عبارات معينة لرواية الحديث فى كل طريق من الطرق السابقة ، الا أنهم لم يشترطوا الالتزام بعبارة معينة دون غيرها ، بل أجازوا نحو هذه العبارات . وكل ما اشترطوه عدم التدليس أو الإيهام به ، فمثلا اذا وجد الراوى حديثا فى كتاب فلان ، واستوثق من نسبة الكتاب الى صاحبه ، ولكنه عبر عن ذلك بقوله سمعت فلانا أو حدثنا فلان ، أو قال فلان ، فذلك لا يعبر عن الحقيقة بل يوهم بغيرها ، وقد يكون تدليسا لأن الحقيقة أنه وجد فى كتاب فلان كذا وكذا ولم يسمع منه ولم يحدثه بشيء .

٣٧ - تدرج طرق نقل الحديث :

تتدرج طرق نقل الحديث من حيث قوتها فى الاحتجاج بالحديث (٩١)

(٩١) وكانت الاجازة محل خلاف بين العلماء الى ما قبل انتهاء عصر تدوين الحديث ، الى ما قبل نهاية القرن الثالث الهجرى ، خشية ان ينتشر اخذ الحديث بها فتقضى على السماع والقراءة ، وهما الاصل فى تحمل الحديث . ولهذا نجد ابا حذيفة و ابا يوسف ورواية عن الشافعى يمنعون رواية الحديث المتحمل به عن طريق الاجازة . عنى خلاف جمهور العلماء . انظر تدريب الراوى ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠ و اصول الفقه لمحمد ابو النور زهير ج ٣ ص ١٦٥ .

تبعاً لمدى تحقق الشيخ من الحديث فى كل منها ، وتبعاً لمدى استيثاق الطالب مما تحمله من حديث .

هذا التدرج عند جمهور العلماء كالتى :

(١) أعلى هذه الطرق هو السماع من الشيخ . ، لأن السماع يكون نتيجة إملاء أو تحديث فيثبت به تحقق الشيخ من الحديث الذى يمليه أو يحدث به من حفظه أو من كتابه الذى راجعه ، كما يستوثق به الطالب تماماً مما تحمل به من حديث ، لأن الشيخ اتجه إليه بالامسالة أو التحديث .

(ب) ويلي السماع القراءة على الشيخ ، فهى أقل قوة من السماع لاحتمال أن يكون الشيخ قد نهل عن بعض الحديث أو غفل عنه مما يجعل درجة تحققه من الحديث فى القراءة أقل منها فى السماع .

((ج)) ويلي ذلك المناولة المقرونة بالاجازة ، والمكاتبة المقرونة بالاجازة ، فهما أقل قوة من القراءة ، على الرغم من تحقق الشيخ من الحديث المدون فى الكتاب الذى ناوله للطالب أو أرسله إليه وأجاز له روايته ، لأن القراءة يستعرض فيها الشيخ الحديث كلمة كلمة فى مواجهة الطالب ، ولا يتوافر ذلك فى المناولة المقرونة بالاجازة ولا المكاتبة المقرونة بالاجازة .

(د) يلي ذلك الاجازة ، وفيها لا يسمع الطالب الأحاديث التى أجاز الشيخ له أداؤها ، ولا يقرأ هو أو ثقة غيره على الشيخ هذه الأحاديث كما لا يناوله الشيخ كتاباً فيه هذه الأحاديث بعد التحقق منها ، وإنما يجيز له فقط أن يروى عنه كتابه ، ولهذا كانت الاجازة طريقاً أدنى من كل من السماع ، والقراءة ، والمناولة مع الاجازة ، والمكاتبة مع الاجازة فى تحمل الحديث وأدائه .

(هـ) ويلى ذلك كله المكاتبة المجردة عن الاجازة ، وهى أدنى درجات نقل الحديث ، لأن الشيخ لا يواجه الطالب فيها بالحديث مما يقلل درجة استيثاق الطالب من الحديث الذى تحمل به بهذا الطريق ، لأنه يعتمد فى ذلك على معرفته خط الكاتب .

٣٨ - رموز رواية الحديث (٩٢) :

جری علماء الحديث على اختصار بعض الألفاظ المعبرة عن طريقة رواية الحديث ، وبخاصة ألفاظ حدثنا وأخبرنا وقال ، ويتم هذا الاختصار كتابة فقط ، على أن يقرأ الرمز كما لو كان اللفظ كاملاً دون اختصار . وذلك على النحو الآتي :

- حدثنا : تكتب رمزا : « دثنا » أو « ثنا » أو « نا » .
- حدثني : تكتب رمزا : « دثني » أو « ثني » أو « ني » .
- أخبرنا : تكتب رمزا : « أرنا » أو « أنا » أو « أبنا » أو « أخنا » .
- أخبرني : تكتب رمزا : « أرني » أو « أني » أو « ابني » أو « أخني » .
- قال : تكتب رمزا : ق

وتحذف (قال) في الكتابة دون القراءة في الآتي :

- « حدثنا فلان قال حدثنا فلان » تكتب « حدثنا فلان حدثنا فلان » .
- « حدثنا فلان قال قال فلان » تكتب « حدثنا فلان قال فلان » .
- « قرىء على فلان قال حدثنا فلان » تكتب « قرىء على فلان حدثنا فلان » .

- « قرىء على فلان قيل له أخبرك فلان » تكتب « قرىء على فلان أخبرك فلان » .

(و) إذا كان للحديث اسنادان أو أكثر ، تكتب « ح » ، عند الانتقال من اسناد الى آخر ، رمزا لتحول الحديث من اسناد الى آخر ، أو رمزا الى قوله الحديث .

(٩٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٣ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٦ ، وكتاب المشاهير ص ١٢٠ - ١٢٢ .

المبحث الثاني

اتصال سند الحديث ورفعته وسلامته من العيوب

٣٩ - المقصود باتصال السند :

يقصد باتصال سند الحديث أن يكون كل راو للحديث قد التقى بمن روى عنه هذا الحديث ، وأخذه عنه باحدى طرق تحمل الحديث ، حتى نصل الى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . فلا يكفي عند علماء الحديث أن يكون من أتاهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقة ، أى عدلا ضابطا ، فذلك يصلح بالنسبة لأحاديث غيره من الناس حيث يكفينا لتصديق الراوى لها أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه . أما بالنسبة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيلزم ثبوت اتصال كل راو للحديث بمن روى عنه ، فذلك احتياط واجب للثبوت من صحة ما ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاذا انقطع اتصال سند الحديث كان هذا الانقطاع مؤثرا فى قوة الاحتجاج بصحة الحديث .

وقد قسم العلماء الحديث من حيث اتصال سنده ، الى حديث متصل وغير متصل ، وينقسم هذا الأخير الى مرسل ومنقطع ، ومعلق ومعضل .

٤٠ - الحديث المتصل أو الموصول :

هو الحديث الذى اتصل أسناده ، فكان كل واحد من رواته قد التقى بمن روى عنه هذا الحديث وأخذه عنه باحدى طرق تحمل الحديث ، كأن يثبت أن الحديث نقل بطريقة السماع عن الشيخ أو بطريقة القراءة على الشيخ أو بطريقة المناولة المقرونة بالاجازة (*) .

وكل من علم له سماع من انسان فحدث عنه ، يحمل حديثه على أنه سمعه منه ، مما لم يظهر تدليس أو يثبت عدم السماع . كذلك

(*) تدريب الراوى ج ١ ص ١٨٣ وقصر ابن الصلاح فى مقدمته ص ٢١ الحديث المتصل المطلق على المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والموقوف على صحابي .

الحال فيمن علم له لقاء انسان فحدث عنه ، فيحمل حديثه على أنه سمعه منه ما لم يظهر تدليس أو يثبت عدم السماع (٩٣) .

٤١ - الاستناد المعنعن :

الاستناد المعنعن هو الذى يقال فيه : فلان « عن » فلان .

وجمهور العلماء على أن الاستناد المعنعن من قبيل الاستناد المتصل بشرط ألا يظهر تدليس ولا يثبت عدم السماع ، وبشرط أن يثبت لقاء من أضيفت اليهم العنعنة ، أى يثبت لقاء الراوى بشيخه الذى روى عنه ، وهذا الشرط الأخير اشترطه بعض العلماء كالبخارى ، بينما اكتفى البعض الآخر كمسلم بأن يكون هذا التلاقى ممكنا وذلك بأن يثبت أن الراوى كان يعاصر الشيخ الذى روى عنه ، للدلالة على امكان هذا اللقاء (٩٤) .

واذا قال الراوى أن « فلانا قال كذا وكذا ، أو أنه حدث بكذا ، أو أنه ذكر كذا ، أو أنه روى كذا ، أو أنه فعل كذا ، ونحو ذلك ، فجمهور العلماء على أن ذلك محمول على السماع ، مثل العنعنة ، فيكون من قبيل الاستناد المتصل بشرط ألا يظهر تدليس ولا يثبت عدم السماع ، وأن يكون فى الامكان لقاء الراوى بشيخه الذى قال أو حدث أو ذكر أو روى أو فعل ... عند البعض ، أو أن يثبت هذا اللقاء عند البعض الآخر (٩٥) .

(٩٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١ . ويلاحظ أن البخارى قد يروى الحديث متصلا فى موضع من كتابه ، فإذا أراد الاستشهاد به فى موضع آخر ، فإنه قد يقطع أول السند منه ويقول مثلاً قال هشام بن عروة ... الخ . فهذا انقطاع فى الصبورة ، لأن البخارى لم يلق هشاماً ، ومع ذلك يظل الحديث من نوع الحديث المتصل ، ولا يأخذ حكم الحديث المنقطع طالما رواه البخارى متصلاً فى موضع آخر .

(٩٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢١٤ و ٢١٦ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٣٠ . ومن العلماء من تشددوا فاشتراط ثبوت طول المصحية بين الراوى والشيخ ، ومنهم من اشترط أن يعرف الراوى بالرواية عن الشيخ .

(٩٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ وتدريب الراوى ج ١ ص ٢١٧ و ٢١٨ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٢ و ١٢٧ .

٤٢ - الحديث غير المتصل :

الحديث غير المتصل هو الحديث الذي 'حذف' راو أو أكثر من سنده . وهو أنواع ، فإن حذف من سنده الصحابي الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي مرسلًا ، وإن حذف منه التابعي الذي رواه عن الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي منقطعًا ، وإن حذف من مبدأ سنده راو أو أكثر على التوالي سمي معلقًا ، وإن حذف منه راويان أو أكثر على التوالي سمي معضلاً ، وذلك على التفصيل الآتي :

٤٣ - الحديث المرسل :

هو الحديث الذي رفعه تابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دون بيان الصحابي الذي سمعه منه . وهذا التابعي قد يكون من كبار التابعين (٩٦) ، فيكون الحديث مرسلًا بلا خلاف بين العلماء . وقد يكون هذا التابعي من صغار التابعين (٩٧) ، وعلى الرأي المشهور بين العلماء يعتبر الحديث في هذه الحالة مرسلًا كذلك ، للتسوية بين التابعين أجمعين في ذلك (٩٨) .

وجمهور علماء الحديث على أن الحديث المرسل له حكم الحديث الضعيف ، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من اسناد آخر فيه ما يقويه بلفظه أو بمعناه . وسبب الحكم على الحديث المرسل بأنه ضعيف هو احتمال أن يكون التابعي الذي رواه قد سمعه من صحابي أو من تابعي آخر ، فإن كان قد سمعه من صحابي فالصحابية كلهم عدول ، وإن كان قد سمعه من تابعي آخر فقد يكون هذا التابعي الآخر ضعيفًا أو زوي عن تابعي ثالث ضعيف (٩٩) .

(٩٦) والمراد بكبار التابعين من كثرت روايتهم عن الصحابة ولو كانوا صغار السن ، كسعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم . كتاب الشهاوى ص ٣٠ .
(٩٧) والمراد بصغار التابعين من كثرت روايتهم عن غير الصحابة ، ولو كانوا كبار السن كابن حاتم ويحيى بن سعيد . كتاب الشهاوى ص ٣٠ .
(٩٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ١٩٥ - ٢٠٧ .
(٩٩) وهناك اقوال أخرى في مدى الاحتجاج بالحديث المرسل انظر تدريب الراوى ج ١ ص ٢٠٢ .

وإذا وجد ما يقوى الحديث المرسل بلفظه أو بمعناه ، جـبـاز الاحتجاج به : وهو يتقوى بأمر منها :

(أ) أن يوجد حديث آخر مسند بلفظه أو بمعناه ، يجرى من وجسه آخر صحيح أو حسن .

(ب) أن يوجد حديث آخر مرسل بلفظه أو بمعناه أرسله من روى عن غير شيوخ الحديث المرسل الأول بحيث يظن عدم اتحسان الحديثين المرسلين .

(ج) إذا وافق الحديث المرسل قول صحابي أو فعل الصحابة .

(د) إذا وافق الحديث المرسل القياس (١٠٠) .

ويلاحظ أن الحديث إذا كان قد رواه بعض الثقات مرسلًا ورواه بعض الثقات الآخرين متصلًا ، فالصحيح أنه يقبل ، لأنه جاء من ثقة في بعض الروايات متصلًا ، وزيادة الثقة في وصل الاسناد مقبولة ، طالما لا تخالف ما رواه سائر الثقات (١٠١) ويقبل الحديث كذلك إذا رواه ثقة مرة مرسلًا ومرة متصلًا (١٠٢) .

كما يلاحظ أن الصحابي قد يروى حديثًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعه منه مباشرة ، أو أخبره به صحابي آخر ، لأن الصحابة كانوا يتناوبون مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبلغ الشاهد منهم الغائب . كما يسعى أحداث الصحابة ومن تأخر إسلامه منهم إلى التعرف على ما عند باقى الصحابة مما فاتهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا يذكر علماء أصول الفقه نوعًا آخر من الحديث المرسل يسمونه مرسل الصحابي ، وهو الحديث الذى يرويه أحداث

(١٠٠) تدريب الراوى ج ١ ص ١٩٥ - ٢٠٧ وكتاب المشاوى ص ٣١ .

(١٠١) فالحكم لمن اسند هذا الحديث إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره ، سواء كان المخالف له واحداً أم جماعة . وهو الصحيح عند علماء الحديث والفقه وأصوله . مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣ و ٣٤ .

(١٠٢) فالحكم على الأصح لما زاده الثقة من الوصل والرفع ، لأنه مثبت وغيره ساكت ، ولو كان غيره نافيًا فال مثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفى عليه . مقدمة ابن الصلاح ص ٣٤ ، يؤكد ذلك أن شرط القبول هو الاسناد مع العدالة ، وقد تحقق . محسن أبو النور زهير فى أصول الفقه ج ٣ ص ١٧١ .

الصحابة ، مثل ابن عباس رضى الله عنه ، أو من تأخر إسلامهم كأبى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا كانوا لم يسمعه منه مباشرة ، وهذا الحديث فى حكم المسند (المتصل المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ويحتج به ، لأن الصحابى الحدث أو الذى تأخر إسلامه لا يحدث به إلا إذا كان قد سمعه من صحابى آخر قديم ، والجهالة بالصحابى القديم لا تقدر فى صحة الحديث (١٠٣) ، لأن الصحابة كلهم عدول ، ثبت بالاستقراء أنه لم يكن أحد منهم يستجيز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠٤) ، وبالتالي يطعن الى أمانة نقل هذا الحديث ، لأنه روى عن عدل عن عدل عن الرسول صلى الله عليه وسلم . أما الحديث الذى سمعه الصحابى الحدث أو من تأخر إسلامه ، من الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، فهو حديث مسند وليس فى حكم المسند ، وهو حديث متصل وليس بمرسى .

٤٤ - الحديث المنقطع :

هو الحديث الذى لم يتصل اسناده ، بأن سقط من هذا الاسناد راو أو راويان ، لا على التوالى ، وهذا عند جمهور العلماء ، وأكثر ما يستعمل فى الحديث الذى رواه من دون التابعى عن الصحابى دون أن يذكر التابعى الذى سمعه منه (١٠٥) .

والحديث المنقطع حديث ضعيف عند أئمة الحديث ، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من اسناد آخر فيه ما يقويه بلفظه أو بمعناه .

٤٥ - الحديث المعلق :

هو حديث حذف من مبدأ سنده راو أو أكثر على التوالى ، بحيث يعزى الحديث الى من فوق المحذوف من رواته .

(١٠٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٠٧ . ورواية الصحابى عن تابعى نادرة ، وإذا روى الصحابى عن تابعى فإنه يذكر التابعى الذى رواها عنه .
(١٠٤) وقد قال المبراء « ما كل الحديث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يحدثنا أصحابه عنه » وقال انس بن مالك « لم يكن يذهب بعضنا بعضا ، وقد روى عن كثير من الصحابة نحو ذلك ، فما يدل على ثقة الصحابة بعضهم ببعض ، وهم لا يستجيزون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يسكتون على خطأ غير مقصود فى حديثه . راجع ما ذكرناه عن عدالة الصحابة بند ١٢ مكرر ٢ فيما سبق .
(١٠٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ و ٢٧ وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٠٧ و ٢٠٨

فمثلا : اذا كان السند متصلا كآتى : قال الشافعى حدثنا مالك
حدثنا نافع حدثنا ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان الحديث يكون معلقا اذا حذف راو من أول السند كما لو كان كآتى :
قال الشافعى : قال نافع حدثنا ابن عمر قال قال : رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، أو حذف من مبدأ السند أكثر من راو ، كما لو كان كآتى :
قال الشافعى : قال ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو
قال الشافعى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠٦) .

والحديث المعلق حديث ضعيف للجهل بالراوى المحذوف ، وقد
يقبل الحديث المعلق اذا ورد بطريق آخر ذكر فيه الراوى المحذوف باسمه
وتبين أن هذا الراوى ثقة أى عدل ضابط للحديث (١٠٧) .

٤٦ - الحديث المعضل :

الحديث المعضل هو حديث سقط من أسناده راويان أو أكثر على
التوالى فى الموضع الواحد .

وقد يكون الحديث معضلا فى أوله أو فى وسطه أو فى آخره فمثلا :
اذا كان سند الحديث متصلا كآتى : قال أحمد حدثنا الشافعى حدثنا
مالك حدثنا نافع حدثنا ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فعندئذ :

(١٠٦) مقدمة ابن الصلاح من ٣١ - ٣٣ ، وتدريب الراوى ج ١ من ٢١٩ و ٢٢٠ .
(١٠٧) ويستثنى من ذلك الأحاديث المعلقة الواردة فى كل من صحيحى البخارى
ومسلم ، فما ورد فيهما من الأحاديث المعلقة بصيغة الجزم مثل قال وأمر وفعل وذكر فلان ،
أى ببناء هذه الأفعال للفاعل ، فهو صحيح النسبة الى من أضيف اليه . لأن البخارى
ومسلما لا يستجيزان الجزم بذلك ما لم يصح عندهما عنه ، وما ورد فيهما من الأحاديث
المعلقة بصيغة لا تدل على الجزم ، مثل يروى ويحكى ويذكر وذكر عن فلان ، وبناء هذه
الأفعال للمجهول ، فهو ضعيف لكنه غير ساقط بل مقبول ، وضعفه يرجع الى أن عادة
علماء الحديث تجرى باستعمال هذه الصيغة فى الحديث الضعيف ، وعدم سقوطه يرجع الى
أنه ورد فى أحد كتابين تلقتهما الأمة بالقبول باعتبار أن البخارى ومسلما لم يجمعاه فيهما
غير الصحيح ، فايراده فى أحدهما يشعر بصحة أصله . ويؤكد صحة هذه الأحاديث أن
الحافظ ابن حجر صنف كتابا روى فيه هذه الأحاديث موهولة . كتاب المشتهاهوى من ١٧
و ١٨ ، وتدريب الراوى من ٢١٩ ، ومقدمة ابن الصلاح من ٣٢ .

(أ) إذا حذف راويان على التوالي من أول السند ، يكون الحديث معضلاً في أوله : كما لو كان السند : قال أحمد ، قال نافع قال ابن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ٠٠٠ (فحذف من أول السند كلا من الشافعي ومالك على التوالي) ٠

(ب) وإذا حذف راويان أو أكثر على التوالي من وسط السند ، كان الحديث معضلاً في وسطه : كما لو كان السند : قال أحمد : قال الشافعي : قال ابن عمر : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ٠٠٠ (فحذف من وسط السند كلا من مالك ونافع على التوالي) ٠

(ج) وإذا حذف راويان أو أكثر على التوالي من آخر السند ، كان الحديث معضلاً في آخره : كما لو كان السند : قال أحمد : حدثنا الشافعي حدثنا مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم : ٠٠٠ (فحذف من آخر السند كلا من نافع وابن عمر على التوالي) (١٠٨) ٠

ومن المعضل ما يرويه تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً عليه ، مثل « ما روينا عن الأعمش عن الشعبي قال : يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا ، فيقول ما عملته فيختم على فيه ٠٠٠ » (١٠٩) فانقطاع هذا السند بحذف راو واحد في هذا الحديث هو الصحابي ، مضموماً إلى أنه موقوف على التابعي ، يشتمل على الانقطاع باثنين على التوالي وهما الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد حذفنا في هذا المعضل ، وفي الحديث المسند أن هذا الحديث رواه الأعمش عن الشعبي عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٠) ٠

والحديث المعضل يأخذ حكم الحديث الضعيف عند أئمة الحديث لشدة استغلاقه ٠

ويعتبر من المعضل ومن المعلق كذلك قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، دون أن يذكر

(١٠٨) كتاب الشهاوى ص ٢٩ و ٣٠ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٨ ٠

(١٠٩) يختم على فيه ، أى يختم على فمه ٠

(١١٠) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨ و ٢٩ ٠

المصنف الاسناد متصلًا ومرفوعًا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١١) .

٢ - رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٧ - التمييز بين السنة وأقوال الصحابة والتابعين :

عرفنا أن السنة هي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته ، وحتى نتثبت من أن الحديث يعبر عن السنة لا عن أقوال الصحابة والتابعين قسم العلماء الحديث الى مرفوع وموقوف ومقطوع .

٤٨ - الحديث المرفوع :

هو الحديث الذي أضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء أكان الذي أضافه اليه صحابي أم تابعي أم غيرهما من رواة الأحاديث (١١٢) . ويسميه بعض الفقهاء « الخبر » ، ومثاله ما رواه عمر بن

(١١١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨

ويلاحظ أنه إذا روى الآن شخص حديثًا بقوله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وأشار الى أن هذا الحديث رواه البخاري أو مسلم أو غيرهما من أئمة الحديث ، وذكر مع هذا المرجع الموضع الذي ورد فيه كتاريخ الطبعة والجزء والصفحة ، زال الأعضاء ، لأن المعضل هو الشديد الاستغلاق ، والإشارة الى مرجع هذا الحديث في كتب أئمة الحديث الذين دونوه في عصر التدوين لا يجعل هذا الحديث مستغلقًا ، لكن يعتبر الحديث مع ذلك معلقًا من حيث الصورة لأنه حذف من مبدأ السند أكثر من راو . أما من حيث الحقيقة فالعبرة بنوع الحديث في أصل المرجع المشار اليه والذي ورد به هذا الحديث . وقد عرفنا أنه يكتفى بعد عصر التدوين بوجود الحديث في أصل مصدح . راجع بند ٣٥ مكرر فيما سبق .

ويلاحظ أن بين المعضل والمعلق عموم وخصوص من وجه ، فيتفقان إذا حذف من مبدأ سند الحديث راويان على التوالي ، فيكون الحديث في هذه الحالة معضلاً في أول سنده كما يكون معلقًا ، ويفترقان إذا حذف من مبدأ السند راو واحد فيكون الحديث معلقًا ولا يكون معضلاً ، كما يفترقان إذا حذف من وسط السند أو آخره راويان أو أكثر على التوالي حيث يكون الحديث معضلاً في هذه الحالة ولا يكون معلقًا .

(١١٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢ ، وتدريب الراوي ج ١ ص ١٨٣ و ١٨٤ ، والشهاوي

ص ٦٧ وفيه « ولا يشترط في المرفوع اتصال السند ، فيسمى ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعًا ، سواء اتصل سنده أم لم يتصل ، فيكون معلقًا أو منقطعًا أو معضلاً أو مرسلًا ، كما يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا ، حسب توفر شروط القبول » .

الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « انما الأعمال بالنيات » (١١٣) :

ومن الحديث المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قول الصحابي « كنا نفعل كذا أو نقول كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو فى زمانه ، أو والرسول صلى الله عليه وسلم بيننا » ، أو « كنا لا نرى بأسا بكذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا » أو « كان يقال كذا على عهد صلى الله عليه وسلم » ، أو « كانوا يفعلون كذا فى حياته صلى الله عليه وسلم » ، أو نحو ذلك من العبارات ، فهذا وذاك يعتبر من السنة التقريرية ، أى السنة التى أقربها رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٤) .

ومن الحديث المرفوع أيضا قول الصحابي « أمرنا بكذا » أو « نهينا عن كذا » ، لأن اطلاق هذا القول - دون تقييده ببيان الأمر أو النهى - ينصرف بظاهره الى من اليه الأمر والنهى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٥) .

ومن الحديث المرفوع أيضا قول الصحابي « من السنة كذا » (١١٦) .

ومن الحديث المرفوع كذلك ما ورد فيه عند ذكر الصحابي عبارة « يرفع الحديث » أو « يبلغ به » أو « ينميه » أو « رواية » (١١٧) .
ويلاحظ أن اللفاظ الصحابي الذى روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، مراتب هى :

الأولى : قول الصحابي « حدثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما فى معناه كأخبرنى وسمعتة يقول » .

(١١٣) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١ ص ١٣ وما بعدها .

(١١٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣ .

(١١٥ و ١١٦ و ١١٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤ وتدريب الراوى ج ١

ص ١٨٨ و ١٩١ .

الثانية : قول الصحابي « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وهذه أقل مرتبة من الأولى ، لاحتمال أن يكون بين الراوى والرسول صلى الله عليه وسلم واسطة ، وهذه الرواية مقبولة لأن الواسطة صحابي ، والصحابة عدول .

الثالثة : قول الصحابي « أمر أو نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وجمهور العلماء على أن هذه الرواية مقبولة ، غير أنها مرتبة ثالثة لاحتمال أن يكون بين الراوى والرسول صلى الله عليه وسلم واسطة ، ولاحتمال اعتقاد الصحابي ما ليس بأمر أمرا وما ليس بنهي نهيا . ورأى البعض أنها ليست بحجة لاحتمال أن يكون الأمر أو النهي للبعض ، وقيد البعض العمل بها بما إذا ثبت أن الأمر للبعض أمر للكل .

الرابعة : قول الصحابي « أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا » ، وفيها احتمالات المرتبة الثانية والثالثة وتزيد احتمال أن يكون الأمر غير الرسول صلى الله عليه وسلم كالخليفة أو الوالى . وجمهور العلماء على أن هذه الرواية حجة ، لأن غرض الصحابي بهذه الرواية بيان الشرع .

الخامسة : قول الصحابي « من السنة كذا » ، وهى تحتل اطلاق السنة على العادة ، انما تقبل هذه الرواية لأن غرض الصحابي بها بيان الشرع ، فيحمل لفظ السنة فيها على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

السادسة : قول الصحابي « عن النبى صلى الله عليه وسلم » : وهذا اللفظ يستعمل فى التوسط ، فاختلف العلماء فيه لاحتمال الواسطة ، غير أن الرواية به حجة لأن الواسطة صحابي ، والصحابة عدول ، بل تحمّل على السماع من غير واسطة عند أكثر العلماء ، وتحمل على السماع بواسطة عند البعض الآخر .

السابعة : قول الصحابي « كنا نفعل كذا فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم » ، والرواية به حجة عند الجمهور ، لتقرير النبى صلى الله عليه وسلم للفاعلين .

ومن الحديث المرفوع كذلك عند جمهور العلماء مرسى التابعي .

وهو الحديث الذى ورد فيه عند ذكر التابعى عبارة « يرفع الحديث » أو « يبلغ به » (١١٨) .

واذا روى الحديث ثقة رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بينما رواه ثقة آخر أو نفس الثقة فى وقت آخر موقوفا على أحد الصحابة ، فهذا الحديث يعتبر مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن زيادة الثقة فى الاسناد مقبولة (١١٩) .

٤٩ - الموقوف :

هو ما أضيف فى النهاية الى أحد الصحابة ولم يرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢٠) ويسميه بعض الفقهاء « الأثر » .

ومن الموقوف قول الصحابى « كنا نفعل كذا » أو « كنا نقول كذا » دون أن يضيف ذلك الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢١) .

ومن الموقوف سائر تفاسير الصحابة لآيات القرآن الكريم التى لا تشتمل على سبب نزول الآية والتى لا تشتمل على اضافة شيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢٢) .

(١١٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ ويسميه مرفوعا مرسلا . وذكر ابن الصلاح فى مقدمته ص ٢٢ وتدريب الراوى ج ١ ص ١٨٤ رأيا آخر للحافظ ابن بكر بن ثابت يخصص المرفوع بما اخبر فيه الصحابى فقط عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله ، فيخرج عنه مرسل التابعى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١١٩ و ١٢٠) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ١٨٤ ، والشهاوى ص ٦٩ « ولا يشترط فى الموقوف اتصال السند فيسمى ما أضيف الى الصحابى موقوفا ، سواء اتصل سنده أم لم يتصل ، فيكون معلقا أو منقطعا أو معضلا أو مرسلا ، كما يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا ، حسب توفر شروط القبول .

(١٢١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣ وتدريب الراوى ص ١٨٥ .

(١٢٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤ - أما تفسير الصحابى المتعلق بسبب نزول الآية فهو غالبا من الحديث المرفوع .

٥٠ - المقطوع :

هو ما أضيف في النهاية الى أحد التابعين فحسب ، وبالتالي
يخساف الى صحابي ولا يرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٢٣) .

٥١ - الحديث المتصل :

هو الحديث المتصل والمرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكل راو من رواه سمعه ممن فوقه حتى منتهاه ، وانتهى بالرفع الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا عند أكثر العلماء ، فيجمع
المسند بين صفة اتصال السند وصفة رفعه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم (١٢٤) .

أما اذا كان الحديث المتصل يصل منتهاه الى أحد الصحابة
فقط ، فيسمى « بالمتصل الموقوف » لأنه لم يرفع الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم .

٣ - سلامة السند من العيوب

٥٢ - عيوب السند :

هناك عيوب قد تلحق بسند الحديث فتؤثر في قوته . من هذه
العيوب التدليس والاضطراب والادراج والقلب والغرابة والتصحيح ،
ونوضح ذلك فيما يلي :

(١٢٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣ ولا يشترط في المقطوع اتصال السند ، فيسمى ما
أضيف الى التابعي ومن بعده مقطوعا ، سواء اتصل سنده ام لم يتصل ، فيكون معلقا
أو منقطعاً أو معضلاً أو مرسلاً ، كما يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، حسب توفر شروط
القبول

وقد يسمى المقطوع موقوفاً بشرط تقييده بالموقوف عليه ، كان يقال موقوف على
سعيد بن المسيب (وهو من التابعين) أو دوقوف على الزدري (وهو كذلك من التابعين) .
الشهاوي ص ٧٠ .

(١٢٤) ويخص العلماء جعل المسند كالمتمم سواء بسواء ، والبعض الآخر جعل
المسند كالمرفوع سواء كان متصلاً أم منقطعاً ، أي أن هناك من يسمى المتصل بالمسند
وهناك من يسمى المرفوع بالمسند ، وأكثر العلماء على أن المسند هو المتصل المرفوع
وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله . مقدمة ابن الصلاح ص ٢١ وتدريب الراوي ج ١
ص ١٨٢ .

٥٣ - الإدراج في السند :

الإدراج من أدرجت الشيء في الشيء أي أدخلته فيه .

والإدراج في السند هو أن يدخل في سند الحديث ما ليس منه .
ومثاله رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي عن الثوري
عن منصور والاعمش وواصل الأحمد عن أبي وائل عن عمرو بن
شرحبيل عن ابن مسعود ، قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم . . .
إلى آخر الحديث . هذا السند أدرج فيه عمرو بن شرحبيل لأنه ثبت
عند علماء الحديث أن واصل الأحمد رواه عن أبي وائل عن عبد
الله بن مسعود من غير ذكر عمرو بن شرحبيل (١٢٥) .

والإدراج في سند الحديث يتم عادة عن سهو ، ويعتبر الحديث
معه ضعيفا ، باعتبار أن راويه سبى عن ضبط سنده . فإذا تعدد
الراوى الإدراج في السند ، كان الحديث موضوعا ، والراوى كاذبا ساقط
العدالة .

٥٤ - قلب السند :

ويسمى الحديث معه حديثا مقلوبا في سنده . وله صورتان
ثلاث هي (١٢٦) :

(أ) أن يؤخر اسم الراوى على اسم أبيه ، فمثلا إذا كان اسم الراوى
هو كعب بن مرة ، فيقلب إلى مرة بن كعب .

(ب) أن يشتهر الحديث براو معين ، فيجعل مكانه راو آخر ، كما
لو اشتهر حديث بأن راويه هو سالم مثلا فيرويه باسم نافع ، فيصير
بهذا غريب السند .

(ج) أن ينسب سند حديث إلى متن حديث آخر .

والحديث المقلوب حديث ضعيف ، لأنه يشعر بأن راويه لم يضبطه

(١٢٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٦ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٦٨ وما بعدها .

(١٢٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٩١ وما بعدها ،

وكتاب الشهاوى ص ٤٠ .

والمفروض في القلب أن يقع سهوا ، لأنه إذا وقع القلب عمدا كان ضربا من الحديث الموضوع ، أى المكذوب (١٢٧) .

٥٥ - غريب السند :

ويسمى الحديث معه بالحديث الغريب في السند أو الغريب من الحديث . ويقع الاغراب في السند عندما يكون متن الحديث معروفا ومرويا عن جماعة معينة من الصحابة ، ثم ينفرد أحد الرواة بروايته عن صحابى آخر غير المعروف عنهم ، فيعتبر الحديث بهذه الرواية الأخيرة غريبا ، أى غريبا من هذا الوجه أو بهذا الاسناد الاخير ، مع أن متنه غير غريب ، فاذا تفرد برواية متن الحديث راو واحد ولم يرد عن غيره ، كان هذا الحديث غريبا متنا واسنادا (١٢٨) .

والحديث الغريب قد يكون صحيحا وقد يكون غير صحيح ، والغالب في الغرائب عدم صحتها (١٢٩) .

٥٦ - الاضطراب في السند (١٣٠) :

الاضطراب في السند هو اختلاف الروايات المتساوية في السند ، ويسمى الحديث معه بالحديث المضطرب في السند . وصورته :

(١) أن يروى الحديث راو ثقة باسناد معين ، ثم يرويه على وجه آخر مخالف له في الاسناد .

(ب) أو يروى الحديث بعض الرواة الثقات وفق اسناد معين ، ثم يرويه هذا البعض من الثقات أو فريق منهم على وجه آخر مخالف له في الاسناد ، ويشترط في كل صور الاضطراب في السند شرطان أحدهما أن تتساوى الروايتان في الصحة ، والثانى ألا يمكن الجمع بين الروايتين

(١٢٧) رفعت فوزى في توثيق السنة من ١٢٠ .

(١٢٨ ، ١٢٩) مقدمة ابن الصلاح من ١٣٦ .

(١٣٠) مقدمة ابن الصلاح من ٤٤ ، وتدريب الراوى ج ١ من ٢٦٢ وما بعدها .

وكتاب الشهاوى من ٣٨ ، ورفعت فوزى في توثيق السنة من ١١٨ .

وإذا ثبت اضطراب الحديث في سنده ، على النحو السابق ، كان الحديث ضعيفا لاشعاره بأنه لم يضبط . أمسا إذا انتفى أحسد الشرطين السابقين ، فإن الحديث يكون له حكم آخر ، بمعنى أنه إذا لم تتساو الروايتان في الصحة ، وإنما ترجحت احدهما على الأخرى ، بأن كان راويها مثلا أكثر صحة للمروى عنه أو أكثر ضبطا للحديث أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للرواية الراجحة ، ولا عبرة بالرواية المرجوحة . وإذا أمكن الجمع بين الروايتين زال وصف الاضطراب .

٥٧ - التصحيف في السند :

ويحدث هذا إذا أخطأ الراوى بتحريف اسم من الأسماء الواردة في السند ، وعندئذ يصحح هذا الاسم . فمثلا أخطأ بعض الرواة فذكر (ابن مزاحم) بالزاي والحاء ، وصحته (ابن مزاجم) بالراء والجيم (١٣١)

٥٨ - التدليس في السند :

التدليس هو الإيهام بأمر يخالف الحقيقة ، فيختلف عن الكذب في أن الكذب هو رواية غير الحقيقة (١٣٢) .

وإذا وجد تدليس في سند الحديث سمي بالحديث المدلس ، أو بالمدلس في السند . والتدليس في سند الحديث نوعان : تدليس الاسناد ، وتدليس الشيوخ .

(١) تدليس الاسناد : هو استعمال الراوى من غير الصحابة (١٣٣) لفظا يوهم غيره بأنه سمع الحديث ممن يروى عنه ، كقوله قال فلان

(١٣١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٠ و ١٤١ وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٩٣ .

(١٣٢) والتدليس لغة إخفاء العيب ، وأصله من الدلس وهو اختلاط الظلام الذي

هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر . كتاب الشهاوى ص ٣٣ بالهامش .

(١٣٣) لأن الصحابي لا يحدث عن الرسول صلى الله عليه وسلم إلا إذا كان قد

سمع الحديث منه مباشرة ، أو سمعه من صحابي آخر ، والصحابة كلهم عدول ثبت أنهم لا يستجيزون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبالتالي فإن مرسل الصحابي ، لا يوقعنا في تدليس لأن ما يروييه الصحابي عن صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يطمأن الى أمانة نقله لأنه روي عن عدل عن رسول صلى الله عليه وسلم .

أو عن فلان ، بينما الحقيقة أنه لم يسمع منه الحديث السدى رواه عنه ،
بعد أن ثبت أنه عاصره أو أنه التقى به (١٣٤) .

والتدليس مضموم ، وإن لم يكن كذبا . وإذا عرف الراوى بالتدليس
فانه يفقد الثقة ويصير مجروحا مردود الرواية لا يقبل حديثه (١٣٥)
أما إذا صدر التدليس فى الاسناد مرة واحدة من راو ثقة بشأن
روى الحديث بلفظ يوهم بسماعه الحديث ممن يروى عنه ، ثم روى
الحديث مرة أخرى مبيناً الاتصال والسماع ممن يروى عنه ، كان حديثه
مقبولا ، لأن التدليس ضرب من الإيهام بلفظ محتمل ، والراوى ثقة ، ولم
يصدر منه التدليس غير مرة واحدة .

وهناك تدليس فاحش فى الاسناد ، وهو رتبته أن يـحذف الراوى
من سند الحديث راويا ضعيفا بين راويين ثقتين ، فيوهم أن الرواة كلهم
ثقات ، كما لو كان الحديث رواه ثقة عن ضعيف عن ثقة ، فرواه
المسلم عن ثقة عن ثقة حافظا الراوى الضعيف ، فيظهر السند كله
ثقات ، ويسمى هذا تدليس التسوية . والحديث مع هذا التدليس
الفاحش يعتبر حديثا ضعيفا لا يقبل ، لأنه يشـعر بأن رواة الحديث كلهم
ثقات بينما فيهم ضعيف لا يطمئن الى روايته (١٣٦) .

(ب) تدليس الشيوخ : وهو تجهيل الراوى الشيخ المروى عنه
الحديث ، بأن يروى عن شيخ فلا يذكره باسمه أو بما اشتهر عنه من
كنية أو صفة ، وإنما يذكره بكنية لا يعرف بها أو ينسبه أو يصـنفه
بما لا يعرف به .

(١٣٤) وبالتالي نقولنا الآن ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعتبر
تدليسا ، لأنه لا يوهم بأننا سنعنا بأنفسنا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وإنما يفهم على أننا عرفنا الحديث من كتب الحديث . وكذلك الحال عند
اختصار السند فى كتب الحديث فى عصر التدوين .

(١٣٥) مقدمة ابن الصلاح ٣٤ و ٣٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٣
وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٩ .
(١٣٦) تدريب الراوى ج ١ ص ٢٢٤ ، وكتاب الشهاوى ص ٣٤ ، ورفعت فوزى فى
توثيق السنة ص ١١٦ .

وهذا التدليس مضموم كذلك • وجمهور العلماء على عدم قبول الحديث المدلس فى شيخ من رواته ، لما فيه من تجهيل الشيخ المروى عنه الحديث ، والمفروض أن يعرف حاله وأهليته ، وغير ذلك من الوسائل التى يتم بها التحقق من صحة الحديث • وبعض العلماء يبحث عن الشيخ المجهول حتى يعرف ، فإذا تبين أنه غير ثقة فلا يقبل الحديث ، أما إذا تبين أن الشيخ المروى عنه ثقة وكان تجهيله راجعاً إلى أنه أصغر سناً من الراوى أو أن الراوى كثير الرواية عنه ، فإن هذا البعض من العلماء يقبل هذا الحديث إذا استوفى باقى شروط الصحة ، مع كراهيته للتدليس (١٣٧) •

(١٣٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥ و ٣٦ ، وكتساب الشهاوى ص ٣٤ ، ورفعت فوزى

فى توثيق السنة ص ١١٦ •

الباب الثاني

فحص متن الحديث

٥٩ - الحكم على سند الحديث ليس حكما على متنه :

من قواعد علوم الحديث أن الحكم على سند الحديث ليس حكما على متنه ، فقد يكون الحديث صحيح الاسناد ضعيف المتن ، أو ضعيف الاسناد غير ضعيف المتن . فعلماء الحديث اهتموا بمتن الحديث كما اهتموا بسنده .

وقد زعم بعض المستشرقين ، وتبعهم في ذلك بعض الباحثين من المسلمين ، أن علماء الحديث اهتموا بسند الحديث ولم يهتموا بمتنه . وهذا الزعم غير صحيح ، فقد أفرد علماء الحديث لفحص المتن عدة علوم تبين طرق التحقق من صحة هذا المتن ووسائل كشف عيوبه وعلاله ، بل لم يكن اهتمام العلماء بسند الحديث الا للتحقق من أن المتن صادر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه اذا تحققنا من صدور هذا المتن من ثقة أى عدل ضابط للحديث عن ثقة عن ثقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع سلامة السند من العيوب والعلل ، توافر لدينا الاطمئنان على سلامة نقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويبدأ - بعد ذلك - فحص ما روى من متن هذا الحديث لبيان ما اذا كان قد روى بلفظه أو بمعناه ، وهل اختصر فيه أم استكمل ، وهل به عيب أو علة أم هو سليم من العيوب والعلل ، وهل يوجد تعارض بينه وبين نصوص القرآن ومتون الأحاديث التى صحت ؟ ... الى غير ذلك من وسائل فحص المتن ، والتحقق من صحة صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل ان الهدف الأساسى والمراد الأول من علوم الحديث هو التحقق من صحة صدور متن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلامة نقله اليه (١)

(١) وقد صرح بهذا النووي بقوله « المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتن ، وتحقيق علم الاسناد والعلل ... » صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ المقدمة ص ٤٧ .

الفصل الأول

فحص متن الحديث لفظاً ومعنى

وعند تعارضه مع ما صح من النصوص

المبحث الأول

الرواية باللفظ والرواية بالمعنى

٦٠ - الأصل أن يروى الحديث بلفظه :

الأصل أن يروى الحديث بنفس اللفظ الذى تلقاه الراوى ، دون نقص حرف أو زيادة حرف أو أى تعديل أو تغيير فيه . . . ويتحقق ذلك إذا كان الراوى للحديث حافظاً له ، ضابطاً لألفاظه ، متذكراً لها عند روايته ، أو كان الراوى يروى الحديث من كتاب مدون هذا الحديث فيه ، وكان الغالب من أمر هذا الكتاب سلامته من التعديل والتغيير .

ويروى الحديث بلفظه بغير لحن ولا تصحيف (٢) . واللحن هو الخطأ فى اللغة أو النحو . والتصحيف هو الخطأ فى الإملاء أو فى النقل والطبع .

فالأصل أن يروى الحديث بغير أخطاء لغوية أو نحوية أو املائية أو مطبعية وإذا حفظ الراوى الحديث وبه لحن أو تصحيف ، أو وجد الراوى الحديث فى كتاب وبالحديث لحن أو تصحيف ، فعند جمهور العلماء إذا أراد هذا الراوى أن يحدث بهذا الحديث كان عليه أن يرويه على الصواب وينبئه على ما تلقاه فيه من لحن أو تصحيف ، لأنه إذا رواه وفيه لحن أو تصحيف فقد رواه بغير ما نطق به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه عليه الصلاة والسلام ليس فى كلامه لحن ولا تصحيف . ولكن لما كان الراوى قد تلقى الحديث من الشيخ وبه لحن أو تصحيف كان عليه أن ينبئه الى ما فى الرواية التى تلقاها

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٨ و ١٠٩ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٠٥ - ١١٠ .

من لحن أو تصحيف لأمانة الرواية . أما إذا أراد هذا الراوى أن يكتب الحديث الذى تلقاه وبه لحن أو تصحيف ، فعليه أن ينقله فى البداية كما وجده بدون تصحيح ، عملاً بأمانة النقل ، ثم ينبه الى ما عرفه فى الحديث من لحن أو تصحيف ، حتى لا ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . وهذا كله يتطلب من الراوى أن يتعلم من النحو والعرف قدرًا يدرك به اللحن فيهما . وأن يأخذ الحديث من أفواه أهل العلم ، وأن يتقن قواعد الإملاء والكتابة حتى يسلم من التصحيف ، وبهذا يستقيم نقله وتسلم صحفه .

وإذا لاحظ الراوى أن الحديث قد سقطت منه كلمة ، ذكر الحديث كما تلقاه ثم ألحق الكلمة الساقطة فى موضعها ، مع التنبيه على ذلك بأن يذكر كلمة « يعنى » ثم يذكر بعدها « الكلمة الساقطة » ، لبيان أن الاضافة منه .

وإذا ذكر شخص طرفاً من متن الحديث ولم يكمله وقال : « ونكسر الحديث » أو « الى آخر الحديث » أو « ... الحديث » أو نحو ذلك من العبارات ، ثم أراد الراوى عن هذا الشخص أن يروى هذا الحديث بكماله ، فلا يحذف شيئاً من كلام المروى عنه ، بل يذكر كلامه كله ومن بينه « قال وذكر الحديث » أو « قال الى آخر الحديث » ... ثم يقول الراوى « والحديث هو ... » ويذكر الحديث بكماله ، مبيناً من رواه كذلك (٣) .

وإذا كان الراوى قد سمع الحديث من شخص وبعضه من شخص آخر ، ولم يميز بين قوليهما ، كان عليه أن يعزى الحديث اليهما معاً ، مع الافصاح بأن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر ، ويكون ما رواه على هذا النحو كأنه رواه عن كل من الشخصين على الإبهام ، فإذا تبين أن أحد هذين الشخصين غير عدل أى مجروح ، لم يجز الاحتجاج بشيء من هذا الحديث (٤) .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٧ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٨ .

٦١ - رواية الحديث بمعناه :

إذا كان الراوى يتذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه أو يرويه من كتاب ، فلا يجوز له أن يروى هذا الحديث إلا بلفظه المضبوط به فى حفظه أو فى الكتاب . ولا يعدل عن لفظه الى معناه ، لأن الأصل أن يروى الحديث بلفظه (٥) .

وإذا لم يكن الراوى يتذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه ، وإنما يتذكر معناه ، فهل يجوز له أن يروى هذا المعنى ؟ اختلف العلماء فى جواز رواية الحديث بالمعنى ، والرأى الأصح عندهم أن الرواية بالمعنى لا تجوز إلا بالشروط الآتية (٦) :

١ - أن يكون الراوى ممن سمع الحديث من غيره ، أو قرأه فى كتاب ، يغلب سلامته من التعديل والتغيير .

٢ - لا يتذكر الراوى ألفاظ هذا الحديث ، وإنما يتذكر معناه .

٣ - ألا يكون الكتاب المدون فيه الحديث قريباً بحيث يمكن للراوى أن يقرأ الحديث منه وقت روايته ، وفى ظروف هذه الرواية .

٤ - ألا يكون الحديث من الأحاديث التى تعبدنا الشارع بلفظها ، كأحاديث التكبير فى الصلاة والتشهد .

٥ - ألا يكون الحديث من جوامع كلام الرسول صلى الله عليه وسلم

٦ - ألا يكون الحديث من الأحاديث التى تحتل ألفاظها معانى متعددة

٧ - ألا يكون الحديث مما يستدل بلفظه على حكم لغوى .

(٥) يلاحظ أن رواية الحديث غير شرحه ، فشرح الحديث يقتضى بيان معباني كل لفظ من الفاظه ومعنى الحديث كله ومقاصده ٠٠٠ الخ ، أما روايته فلا تكون إلا بلفظه فى الأصل أو بمعناه استثناء كما سنرى .

(٦) مقدمة ابن الصلاح من ١٠٥ و ١٠٦ وصحيح مسلم بشرح النووى ج ١ من ٣٦ و ٣٧ و ٧٢ وأصول الفقه لمحمد بن النور زهير ج ٣ من ١٧٢ - ١٧٤ وكتساب الشهاوى من ٣١٩ و ٣٢٠ .

٨ - أن يكون الراوى عالما عارفا بالالفاظ ومقاصدها ، خبيراً بمسا
يحيل معانيها ، بصيراً بمقادير التفاوت بينها .

٩ - أن يكون اللفظ الذى يذكره الراوى مفيداً لما يفيد اللفظ
الأصلى من غير زيادة ولا نقصان ، وأن يساويه فى الجلاء والخفاء ، وأن
يكون الراوى قاطعاً بأنه يؤدى معنى اللفظ الذى بلغه .

١٠ - أن يتبع الراوى روايته للحديث بالمعنى بالتنبيه على ذلك
بقوله « أو كما قال » أو « نحو هذا » أو « ما معناه » أو ما أشبهه
ذلك من العبارات الدالة على أنه يروى الحديث بالمعنى ، إذ لم يستطع
أن يرويه بلفظه .

وإذا روى شخص حديثاً عن اثنين أو أكثر ، والسند واحد ،
لكن كان بين رواية الاثنين أو الأكثر تفاوت فى لفظ متن الحديث ، بينما
المعنى واحد ، فعندئذ يجوز للراوى أن يسوق الحديث بسنده المشترك
على المتن الذى ذكره أحدهما ، ثم عليه أن يبين صاحب اللفظ المروى
فيقول مثلاً « حدثنا فلان وفلان عن ... واللفظ لفلان » أو نحو هذا
من العبارات ، والا كانت روايته معيبة الا على مذهب من أجاز الرواية
بالمعنى ، ويكون - مع ذلك - قد خالف ما هو أولى فى الرواية (٧) .

وإذا روى شخص حديثاً باسناد ، ثم أتبعه باسناد آخر وقال عند
انتهائه « مثله » فلا يجوز لمن سنده أن يروى لفظ متن الحديث بعد ذلك
على الاسناد الثانى الا اذا تأكد الراوى أن متن الحديث فى الاسنادين
على لفظ واحد ، بخلاف ما اذا ذكر ذلك الشخص عند انتهاء الاسناد
الثانى كلمة « نحوه » فهذه الكلمة عند جمهور العلماء تعنى أنه
على مثل معانى متن الحديث على الاسناد الأول ، وليس على
مثل ألفاظه (٨) .

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ١١١ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ١١١ .

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٥ - ١١٦ .

٦٢ - ترجمة الحديث الى غير اللغة العربية (٩) :

ترجمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير اللغة العربية ، لا تعتبر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما تعتبر ترجمة للمعنى الذى فهمه المترجم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واذا كانت هذه الترجمة صحيحة ودقيقة ، فان المعنى الذى فهمه المترجم من الحديث قد يتفق مع المعنى الصحيح للحديث أو مع أحد معانيه دون أن يستكمل كل معانيه ، وقد يكون فهم المترجم خاطئاً لا يتفق مع أى معنى للحديث ، وذلك كله سواء كانت الترجمة للحديث الذى تجوز روايته بالمعنى أم للحديث الذى لا تجوز روايته الا بلفظه . على أن ترجمة الحديث الى غير اللغة العربية ، تفيد أصحاب لغة هذه الترجمة فى التعرف على ما فهمه المترجم من معانى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويا حبذا لو تعلم غير العرب من المسلمين على الأقل ، اللغة العربية ، حتى يفهموا بدقة معانى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن صعب على غير العرب تعلم اللغة العربية ، فلا مانع من أن تقوم الجهات العلمية الاسلامية بترجمة دقيقة لبعض معانى الأحاديث التى ثبتت صحتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تكون هذه الترجمة كذلك الا تعبيراً عن بعض المعانى التى فهمها المترجمون من الأحاديث المنجمة ، ولا تعد من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التى تروى بالمعنى ، صونا لهذه الأحاديث من التعديل والتبديل .

٦٣ - اختصار متن الحديث :

يقصد باختصار متن الحديث رواية بعض الحديث الواحد دون بعض فمثلاً حديث النبى صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » ويسعى بسذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » هذا الحديث يتضمن أحكاماً متعددة ، فإذا اقتصر الراوى مثلاً على قوله صلى الله عليه

(٩) لم أجِدَ بحثاً أو مقالا أو شيئاً كتب كمرجع فى هذا الموضوع حتى الآن ، وما أذكره هنا استنباط منى أسأل الله أن يكون صواباً ، رجعت فيه الى ما كتب عن ترجمة القرآن .

وسلم : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ٠٠٠ » ، فعندئذ يقال انه اختصر الحديث ، أى اختصر المتن ، وهو يختلف عن تلخيص الحديث ، لأن التلخيص تعبير عن المعنى بعبارة موجزة ، أى اختصار المعنى .

والحفاظ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضى منع اختصاره ، غير أنه فى بعض الظروف قد يجد الراوى حاجة فى أن يستدل ببعض الحديث فقط لتأكيد معنى يريد بيانه ، وللتوفيق بين هذين الاعتبارين نجد رأى الصحيح (١٠) عند علماء الحديث يذهب الى عدم جواز اختصار متن الحديث ، الا من عالم عارف لا يتطرق اليه فى ذلك تهمة ، وبحيث يكون ما تركه من الحديث عند اختصاره متميزا عما نقله منه غير متعلق به ، وبحيث لا يختل معنى الحديث ولا تختلف دلالة وبشرط التنبيه على هذا الاختصار بقوله مثلا « ٠٠٠ الحديث » أو « الى آخر الحديث » أو وضع نقاط للدلالة على وجود تكملة للحديث ، كأن يكتب مثلا « قال صلى الله عليه وسلم » : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ٠٠٠ »

٦٤ - استكمال متن الحديث بزيادة ثقة (١١) :

يقصد باستكمال متن الحديث بزيادة ثقة أن يذكر راو ثقة حديثا يتبين أن فى متنه زيادة عما روى من قبل ، وهذه الزيادة منسوبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما اذا كانت الزيادة غير منسوبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذه حالة الإدراج فى المتن ، وسنذكرها فيما بعد .

وزيادة الثقة فى متن الحديث لها صورتان ، احدهما اذا كان الراوى للحديث ثقة ، أى عدلا ضابطا ، وروى الحديث مرة ثم رواه مرة أخرى بزيادة فى المتن عما فى المرة الأولى ، ففي هذه الحالة نجد زيادة فى متن الحديث ، على عكس حالة اختصار الحديث بهل قد تلتبس هذه الحالة بتلك .

والصورة الثانية اذا روى الحديث عدة ثقات بمتن معين ، ثم تفرد

(١٠) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦ و ١٠٧ وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٠٣ - ١٠٥ .

(١١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠ و ٤١ وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٨ وانظر

محمد أبو النور زهير فى اصول الفقه ج ٣ ص ١٧٦ .

ثقة منهم بزيادة فى هذا المتن ، ففى هذه الحالة أيضا نجد زيادة فى المتن .

وفى الحالتين السابقتين صدرت الزيادة من ثقة يطمئن اليه فى رواية الحديث ، لكن التحقق من صحة المتن جعلت العلماء لا يقبلون هذه الزيادة الا بشروط تقلخص فى انه اذا كانت هذه الزيادة وردت من عدة ثقات فهى مقبولة ، أما اذا تفرد بالزيادة ثقة ، فعند جمهور العلماء لا تقبل هذه الزيادة فى المتن ، رغم صدورها من ثقة ، الا اذا لم يكن فيها منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره من الثقات .

واذا كانت الزيادة من ثقة تتضمن مخالفة أصلا لما رواه الثقات فالحديث بها مردود من هذا الوجه أى لا يلتفت الى هذه الزيادة ، ويكون العمل على ما رواه الثقات الآخرون بغير هذه الزيادة .

وقد تكون الزيادة من الثقة لا تخالف أصلا ما رواه الثقات ولكنها تعدل فى أحكامه ، فمثلا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » رواه ثقات ، وانفرد أبو مالك الأشجعى - وهو ثقة - بزيادة « وتربتها طهورا » فهذه الزيادة لا تخالف ما رواه الثقات ، ولكنها تعدل فيه ، وقد اختلف العلماء فى حكم هذه الزيادة ، فمنهم من يأخذ بها لصدورها من ثقة ، ومنهم من لا يأخذ بها احتياطا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المبحث الثانى

عدم تعارض المتن مع ما صح من النصوص

٦٥ - عدم تعارض متن الحديث مع الدلالة القطعية لنصوص القرآن الكريم :

للتحقق من صحة متن الحديث ، لا يكتفى العلماء بما سبق من التحقق من صدق الرواة بعدالتهم وضبطهم واتصال السند ورفعته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما اذا كان المتن قد روى بلفظه أو بمعناه أو استكملة ثقة أو اختصر فيه ، وأنه خلا من العيوب سنداً وممتناً ، بل يتحققون كذلك من عدم تعارض متن الحديث مع الدلالة القطعية لنصوص القرآن الكريم وما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن يطلع على صحيح البخارى ، يجد أنه قسمه الى كتب ، ككتاب الايمان وكتاب العلم ، ثم قسم كل كتاب الى أبواب ، ويبدأ الباب بذكر آية من القرآن ، ثم يذكر الأحاديث التى بينت هذه الآية أو تتصل بها ، للدلالة على أن ما صح من الحديث لا يتعارض مع نصوص القرآن ، وأنه للتحقق من صحة المتن فانه يعرض على نصوص القرآن فيتلاقى معها أو لا يتعارض معها .

وبهذه الطريقة تبين للعلماء مثلاً أن من الأحاديث التى ثبت كذب نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تلك التى ورد بها تقدير عمر الدنيا ، لتعارضها مع صريح نصوص القرآن الكريم ، ومن ذلك قول الله تعالى فيه : « يسألونك عن الساعة أيان مرساها . قل انما علمها عند ربى لا يجليها لوقتها الا هو . » (١٢) .

(١٢) من الآية ١٨٧ سورة الأعراف ، انظر المنار المنيق فى الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ص ٨٠ مشار اليه فى المدخل الى توثيق السنة لرفعت فوزى ص ١٣٧ .

ومن ذلك أيضا ما نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا من أن صخرة بيت المقدس هي « عرش الله الأدنى » ، فلما سمع عروة بن الزبير هذا قال : سبحان الله ، يقول الله تعالى : « وسع كرسيه السموات والأرض » (١٣) وتكون الصخرة عرشه الأدنى ؟ (١٤) .

٦٦ - عدم تعارض المتن مع ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

من وسائل التحقق من صحة المتن ، أن يعرض الحديث مع ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيتبين أنه يتنافى معه كل المناقاة ، وليس بينهما ناسخ ولا منسوخ ، ولا وسيلة للجمع بين هذا المتن وما صح من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك مما يورث الشك في صحة ذلك المتن ، لأن ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى البحث فيه الى أنه صحيح غير متعارض مع نصوص القرآن الكريم ، فاذا نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتعارض مع ذلك كله كان مكذوبا عليه ، أو مشكوكا في نسبته اليه صلى الله عليه وسلم . والحديث لا يصح مع الشك . من ذلك ما رواه غياث منسوبا الى النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال : « لا سبق الا في نحل أو خف أو حافر ، أو جناح » بينما الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا سبق الا في نحل أو خف أو حافر » فكلمة « أو جناح » مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٥) .

كذلك مما يتعارض مع ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يقبل ، ما قد يروى من حديث يتضمن مدحا لباطل

(١٣) من الآية ٢٥٥ سورة البقرة .

(١٤) المنار المليف - المرجع السابق ص ٨٦ مشار اليه عند رفعت فوزى - المرجع السابق ص ١٣٦ .

(١٥) رفعت فوزى في توثيق السنة ص ١٣٢ - ١٤٣ .

(م ١٢ - علوم السنة)

أو ذمما لحق أو يتضمن اقرارا لظلم أو دعوة لعبث أو فساد أو نحو ذلك ، فهذا يدل على وضع الحديث أى اختلاقه والكذب فى نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يمدح باطلا ولم يذم حقا ولا أقر ظلما ولا دعا الى عبث أو فساد أو نحو ذلك قط ، وصدق الله عز وجل ان زكاه بقوله : « وائت لك على خلق عظيم » (١٦) .

٦٧ - ناسخ الحديث ومنسوخه (١٧) :

النسخ هو رفع المشرع حكما منه متقدما بحكم منه آخر متأخر . ويعرف النسخ فى الأحاديث بعدة وسائل منها :

(أ) تصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم : كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

(ب) تاريخ الحديث ، ومثاله حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، وحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وهو هنائم . فالحديث الأول كان زمن الفتح فى سنة ثمان ، والحديث الثانى كان فى حجة الوداع فى سنة عشر فينسخ حكم الحديث الأول .

(ج) الاجماع : كحديث حججنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فكنا نلبى عن النساء ونرمى عن الصبيان ، عرف نسخه بانعقاد الاجماع على أن المرأة تلبى بنفسها ولا يلبى عنها غيرها . والاحماع أصلا لا ينسخ الحديث ولكن يدل على وجود ناسخ غيره .

(د) قول الصحابى : فقد يعرف به نسخ الحديث ، من ذلك ما أخرجه مسلم عن بريدة رضى الله عنها أنها قالت : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم « ترك الوضوء مما مست النار » .

(١٦) الآية ٤ سورة القلم .

(١٧) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٩ و ١٤٠ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٥ وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٨٩ وما بعدها .

٦٨ - مختلف الحديث (١٨) :

هذا اصطلاح يعنى أن يكون هناك تعارض بين معانى حديثين •
فى هذه الحالة قد يمكن الجمع بينهما ، وقد يستحيل التوفيق بين
المعنيين •

فإذا أمكن الجمع بين معانى الحديثين ، تبين أن التعارض بينهما هو
فى الظاهر فحسب ، ولا تعارض بينهما فى الحقيقة • وفى هذه الحالة
يتعين القول بهما جميعا • مثل حديث « لا عدوى ولا طيرة » وحديث
« فرء من المجذوم فرارك من الأسد » • وفى الحديث الأول نفى صلى
صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقد أهـل الجاهلية من أن المرض
يعدى بطبيعته ، ولهذا قال فى بعض روايات هذا الحديث : « فمن أعدى
الأول » أى من أصاب أول مريض فى الدنيا بهذا المرض ؟ ! فكما أصيب
بغير عدوى يصاب الثانى والثالث وغيرهما كذلك ، وفى الحديث الثانى
أعلم صلى الله عليه وسلم بأن الله عز وجل جعل صحبة المجذوم سببا
للاصابة بالجذام ، وحذر من الضر الذى يغلب وجوده عند وجود
هذا السبب ، ولا يوجد هذا الضر لمجرد الصحبة وإنما بفعل الله
سبحانه وتعالى ، فلا عدوى الا اذا أراد الله عز وجل •

وإذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين ، فعندئذ إذا كان
أحدهما ناسخا والآخر منسوخا فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ ، والا بحث
العلماء عن الراجع فيهما بوسائل الترجيحات المختلفة ، كقوة ضبط الراوى
أو كون المتن أكثر اتفاقا مع أحكام القرآن أو غير ذلك من وجوه الترجيحات
التي ذكرناها فيما سبق وما سنذكره فيما بعد ، وفى النهاية يعمل بالحديث
الأصح الأرجح والأثبت •

(١٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٣ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٥ ،
وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٩٦ وما بعدها •

الفصل الثانى

سلامة المتن من العيوب ومن الوضع

المبحث الأول

سلامة المتن من العيوب

٦٩ - عيوب المتن :

عيوب متن الحديث ، كعيوب السند ، وأهمها الإدراج فى المتن ،
والقلب فيه ، والاضطراب ، والتصحيح .

ونتناول بيان ذلك فيما يلى :

٧٠ - الإدراج فى المتن :

الإدراج فى المتن هو أن يدخل فى متن الحديث ما ليس منه ،
بأن يضيف الراوى الى متن الحديث شيئاً من كلامه أو من كلام غيره ، دون
أن ينبه أو ينتبه الى ذلك ، فيتوهم السامع أن ما أضيف هو من سائر
كلام النبى صلى الله عليه وسلم . ومعرفة المدرج فى المتن تستهدف تنقية
متن الحديث مما أدرج فيه (١٩) .

ويعرف الإدراج بـ ورود ما أدرج منفصلاً فى رواية أخرى ، أو
بالتنخيص على ذلك من الراوى أو من بعض الأئمة المطلعين ، أو باستحالة
كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك . الخ .

والإدراج قد يكون فى أول الحديث أو فى وسطه أو فى آخره فمن
الإدراج فى أول الحديث : ما روى عن أبى هريرة قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : أسبغوا الوضوء ، « ويل للأعقاب من النار »
فقلوه : أسبغوا الوضوء مدرج من كلام أبى هريرة وليس من كلام رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، بدليل ما رواه البخارى عن أبى هريرة قال :
« أسبغوا الوضوء » فان أبى القاسم صلى الله عليه وسلم قال : « ويل
للأعقاب من النار » (٢٠) .

(١٩) تدريب الراوى ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢٠) تدريب الراوى ج ١ ص ٢٧٠ وكتاب الشهاوى ص ٤٣ .

ومن الإدراج في آخر الحديث : ما رواه أبو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال : « قل التحيات لله فذكر التشهد وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله » فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد » فهذا حديث أدرجت فيه عبارة « فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » إلى آخر الكلام ، فهذه العبارة من كلام ابن مسعود شرحا لبعض أحكام الصلاة وليست من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد أدرج أبو خيثمة هذه العبارة في الحديث كما سمعها من الحسن بن الحر ، والدليل على ذلك أن هذا الحديث روى من غير وجه عن الحسن بن الحر وليس فيه هذه العبارة (٢١) .

وقد يكون الإدراج في المتن وفي السند معا ، من ذلك أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد . مثال ذلك ما رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، ولا تنافسوا » فقله « ولا تنافسوا » أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا » (٢٢) .

والإدراج في الحديث يتم غالبا عن سهو ، ويكون الحديث معه ضعيفا لأن راويه سهى عن ضبطه . أما تعتمد الإدراج في متن الحديث فهو حرام ، ما لم يكن تفسيرا للفظ في حديث مع التنبيه إلى هذا الإدراج . فإذا تم الإدراج عن عمد ، وتعتمد الراوى عدم التنبيه

(٢١) مقدمة ابن الصلاح من ٤٥ ، وتدريب الراوى ج ١ من ٢٦٨ .

(٢٢) مقدمة ابن الصلاح من ٤٦ ، وتدريب الراوى ج ١ من ٢٧١ و ٢٧٢ ويسرى

الشهاوى من ٤٥ أن هذه الصورة من الإدراج في السند ، ولعل الأصح أن الإدراج في الحديث الأول إدراج في السند بالنسبة لعبارة « ولا تنافسوا » وإدراج في المتن بالنسبة لإضافة هذه العبارة إلى باقى متن هذا الحديث .

الى ما أدرجه فى الحديث ، كان الراوى ساقط العدالة ، وجبان
اعتبار الحديث معه موضوعا ، أى مكذوبا (٢٣) .

٧١ - الحديث المقلوب فى المتن :

هو الحديث الذى يقدم فى متنه كلمة أو جملة وتؤخر أخرى .
مثال القلب فى كلمة : أن حديث السبعة الذين يظلمهم الله تعالى تحت
ظله يوم القيامة رواه مسلم وفيه : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى
لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » هذا الحديث قلب أحد الرواة كلمة فيه
فرواه بقوله : « حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » مع أن اليمين هى موضع
الانفاق . ومثال القلب فى جملة : الحديث الذى رواه الشيخان وفيه
« ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم »
هذا الحديث قلب أحد الرواة جملة فيه فرواه بقوله : « إذا أمرتكم
بشئ فأتوه ، وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوا ما استطعتم » (٢٤) ويلاحظ
أن معنى الحديث تغير بذلك القلب .

والحديث المقلوب فى المتن حديث ضعيف ، لأنه يشعر بضعف الضبط
عند راويه . والمفروض فى القلب أن يقع سهوا ، لأنه إذا وقع عمدا
كان راويه ساقط العدالة ، لأنه يغير الكلم عن مواضعه ، ويصبح الحديث
معه موضوعا ، أى مكذوبا (٢٥) .

٧٢ - الاضطراب فى المتن :

الاضطراب فى المتن هو اختلاف الروايات المتساوية فى المتن ، ويسمى
الحديث معه حديثا مضطربا فى المتن . وله صورتان ، أحدهما :
أن يروى الحديث راو ثقة بمتن معين ، ثم يرويه هذا الراوى الثقة على

(٢٣) فى هذا المعنى رفعت فوزى فى توثيق السنة من ١٢١ والشهاوى من ٤٦ .
وصنف بعض العلماء كتبا فى بيان ما أدرج فى بعض الأحاديث منها كتساب
« الفصل للوصول المدرج فى النقل » للخطيب أبى بكر ، ولخصه النووى وزاد عليه
فى كتاب سماه « تقريب المنهج بترتيب المدرج » تدريب الراوى ج ١ من ٢٧٤ .
(٢٤) تدريب الراوى ج ١ من ٢٩٢ و ٢٩٣ ، كتساب الشهاوى من ٤٢ .
(٢٥) رفعت فوزى فى توثيق السنة من ١٢٠ .

وجه آخر مخالف له في المتن ، والصورة الثانية : أن يروى الحديث بعض الرواة الثقات بمتن معين ، ثم يرويه هؤلاء الرواة أو بعض منهم على وجه آخر مخالف له في المتن ، ويشترط في كل من الصورتين السابقتين شرطان : أحدهما أن تتساوى الروايتان في الصحة ، والثاني ألا يمكن الجمع بين الروايتين . فإذا لم تتساو الروايتان في الصحة . وإنما ترجحت أحدهما على الأخرى ، بأن كان راويها مثلاً أكثر ضبطاً للحديث أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للرواية الراجحة ، ولا عبرة بالرواية المرجوحة . وإذا أمكن الجمع بين الروايتين زال وهـسسف الاضطراب (٢٦) .

وإذا ثبت اضطراب الحديث في متنه ، كان الحديث ضعيفاً لاشعاره بأنه لم يضبط (٢٧) .

٧٣ - التصحيح في متن الحديث :

الحديث المصحف في المتن حديث بمتنّه خطأ إملائي أو مطبعي ، وهذا الخطأ يصحح . ومثاله ما روى من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « احتجم » في المسجد . والصحيح أنه « احتجر » في المسجد ، أي اتخذ حجرة فيه (٢٨) .

(٢٦ و ٢٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٤ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٦٢ - ٢٦٧ ، كتاب الشهاوى ص ٣٨ و ٣٩ . ومثال الحديث المضطرب في المتن : حديث من قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : وهبت لك نفسي ، ليتزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم أو يزوجه لغيره ، فزوجها صلى الله عليه وسلم لرجل طلبها منه ، فقد روى في هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لهذا الرجل ، زوجتكها . . . وفي رواية : زوجناكها . . . وفي رواية : ملكتكها . . . فاللفظ الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعلم يقيناً ، لاضطراب المتن .

(٢٨) تدريب الراوى ج ٢ ص ١٩٣ .

المبحث الثاني

كشف الحديث الموضوع

٧٤ - الحديث الموضوع (المكذوب) :

الحديث الموضوع هو حديث ألفه كذاب من كلامه أو من كلام غيره ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالحديث الموضوع هو حديث مختلف مصطنع ومكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو شر الأحاديث الضعيفة وأخطر ما يخشى منه في الحديث .

وقد أجمع العلماء على تحريم وضع الحديث ، لما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان كذبا علي ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعبا فليتبوا مقعده من النار » (٢٩) .

كما أجمع العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع ممن يعلم بحاله ، الا اذا قرن هذه الرواية ببيان أنه حديث مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما رواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » (٣٠) .

٧٥ - أسباب وضع الحديث :

بديهي أن نبيا ورسولا عظيما كمحمد صلى الله عليه وسلم ، جاء برسالة عظمى هي الاسلام ، أظهرها الله عز وجل على الدين كله ، وفتح

(٢٩) واللفظ لمسلم . صحيح مسلم بشرح النووي ١/٧٠ ، وفتح الباري بشرح البخاري

٢١١/١ و ٢١٢ .

(٣٠) « فمن روى حديثا علم أو ظن وضعه ، ولم يبين حال روايته ووضعته ، فهو داخل في هذا الوعيد ، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . ولهذا قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره ان ينظر : فان كان صحيحا أو حسنا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعله ، أو نحو ذلك من هيئ الجزم . وان كان ضعيفا فلا يقل قال أو امر أو نهى وشبه ذلك من هيئ الجزم ، بل يقول روى عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا وما أشبهه ، والله سبحانه أعلم » . صحيح مسلم بشرح النووي ١/٧١ ومقدمة ابن الصلاح ص ٤٧ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٧٤ ، وكتاب الشهاوى ص ٥٨ - ٦٠ .

لها آفاق المشرق والمغرب ، هو حدث خطير لا يخلو من أعداء لهذا النبي ولهذا الدين ، وحاسدين وحاسدين ، ومستغلين وانتهازيين بسل لا يخلو كذلك من أتباع جهلة أو حمقى ، الأمر الذى ظهر معه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبالتالى كان لوضع الحديث أسباب كثيرة نذكر أهمها فى الآتى (٣١) :

(أ) قصد الراوى افساد الدين ، حقدا منه على الاسلام ، وهذا ما فعله بعض أهل الكتاب والزنادقة ومنهم : عبد الله بن سبأ وعبد الكريم بن أبى العوجاء ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، والحارث الكذاب فهؤلاء وأمثالهم دخلوا الاسلام لافساده وتسموا بأسماء المسلمين ليدسوا فيه شرهم .

(ب) قصد الراوى نصر مذهب معين ، وخصوصا المذاهب السياسية كمذهب الخوارج أو مذهب الشيعة ، أو المذاهب الكلامية كمذهب الخطابية

(٣١) تدريب الراوى ج ١ ص ٢٧٤ وما بعدها ، وكتاب الشهاوى ص ٥٢ - ٥٥ ، وفى صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٢٦ ، « فى بيان أصناف الكاذبين فى الحديث وحكمهم ، وقد نقحها القاضى عياض رحمه الله تعالى فقال الكاذبون ضربان : أحدهما ضرب عرفوا بالكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أنواع : منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلا أما ترفعا واستخفا كالزنادقة وأشباههم ممن لم يرج للدين وقارا ، وأما حسبة بزعمهم وتدينا كجهلة المتعبدى الذين وضعوا الأحاديث فى الفضائل والرغائب ، وأما أغرابا وسمعة كفسقة المحدثين ، وأما تعصب واحتجاجا كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب ، وأما اتباعا لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العذر لهم فيما أتوه ، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال . ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن ربما وضع للمتن الضعيف اسنادا صحيحا مشهورا ، ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك أما للاغراب على غيره وأما لرفع الجهالة عن نفسه ، ومنهم من يكذب قبيح سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم ، ومنهم من يعتمد الى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها الى النبي صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث . وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شك فيه فلا يحدث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدثوا به ولو لم يقع منهم ما جاءوا به إلا مرة واحدة كشاهد الزور إذا تعمد ذلك سقطت شهادته . . . »

نسبة الى أبى خطاب الأسدي الذى قال بحلول الله عز وجل فى أناس من أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ثم ادعى الألوهية .

(ج) قصد الراوى ارضاء الأمراء والخلفاء بمتابعة هواهم ، كحديث غياث بن ابراهيم السدى دخل على المهدي بن المنصور العباسى وكان هذا الاخير يعجبه اللعب بالحمام ، فروى غياث حديثا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا سبق الا فى نعل أو خف أو حافر ، أو جناح » زاد « أو جناح » ، ليحقق هوى المهدي بن المنصور الذى عرف كذب غياث وقال له : « أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أو جناح » .

(د) تساهل بعض الرواة العلماء فى بيان الفضائل والترغيب والترهيب ، فذكروا فيها أقوالا هى لبعض الحكماء ولكنهم نسبوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ما لا يجوز ، لأنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من تلبيس ابليس الذى يصور للانسان أنه يفعل الخير بارتكابه الشر .

٧٦ - إشارات الحديث الموضوع :

تصدى علماء الحديث وجهابذته للأحاديث الموضوعه ، وبذلوا جهودا مشكورة فى كشفها وتطهير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، وحققوا الحديث تحقيقا دقيقا حتى ميزوا الحديث الصحيح عن غيره ، ونجحوا فى ذلك نجاحا منقطع النظير .

فقد رأينا ما اشترطوه فى الراوى من عدالة وضبط (٣٢) ، وما اشترطوه من سماع الحديث وغير ذلك من طرق تلقى الرواية ، وعرفنا

؛

(٣٢) رتبت على ذلك أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ من .

(١) الراوى غير الثقة ، أى الراوى الذى فقد صفتى العدالة والضبط أو

احدهما

(ب) والراوى السدى لا تقبل شهادته .

(ج) والراوى الذى يتهم بالكذب ، وإن تاب ، على ما عرفنا .

=

طرقهم في فحص سند الحديث وفحص متن الحديث ، وكان من أهم الامارات التي ذكروها للأحاديث الموضوعة الآتي (٣٣) :

(١) مخالفة الحديث للدلالة القطعية لنصوص القرآن الكريم ، أو مخالفته لما صح من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام عن فحص متن الحديث فيما سبق .

(ب) اعتراف راوى الحديث بوضعه . من ذلك أن أبا عصمة وهو نوح بن أبي مريم نوقش من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس منسوباً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضائل القرآن سورة سورة . فاعترف بقوله : « انى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن اسحاق ، فوضعت هذه الأحاديث حسبة ! أى وضعها للترغيب في قراءة القرآن أملاً في أن تحتسب ثواباً له ، ولا شك أنها اثم عليه لأنها تدس في الدين ما ليس منه . ومن ذلك أيضاً أحاديث فضائل القرآن المروية عنه عن أبي بن كعب . كذلك اعترف ميسرة الفارسي بوضعه أحاديث في فضائل القرآن ، وأخرى في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٤) .

=

(د) والراوى الداعية الى بدعة .

(هـ) والراوى الذى يكثر غلطه او نسيانه او ساء حفظه .

(و) والراوى الذى يروى حديثاً مجمعا على انه خطأ ، ويراجع فيه فلا يرجع

عن خطئه ولا يتهم نفسه .

(ز) والراوى الذى يراجع فى الحديث فيرجع عنه من غير أن يعرف الفرق بين ما

كان يحدث به وما رجع اليه .

(ح) والراوى الذى لا يعرف ما يحدث به و يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى

وهو يروى الحديث من كتاب دون أن يسمعه من شيخ من شيوخ الحديث ، لاحتمال الخطأ

فى النقل ولاحتمال أن يكون صاحب الكتاب لم يراجع ٠٠٠ الخ . مصطفى السباعي فى

السنة ٩٤ ورفعت فوزى فى توثيق السنة ٨٢ - ٩٠

(٣٣) مقدمة ابن الصلاح ٤٧ و ٤٨ وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٧٤ وما بعدها .

(٣٤) كتاب الشهاوى ص ٥٦ و ٥٧ ورفعت فوزى فى توثيق السنة ١٣٢ - ١٤٣

والمراجع التى اشار اليها . ويلاحظ أن سور القرآن التى صحت بعض الأحاديث فى فضلها

=

(ج) هـ دور الحديث من راو عرف بالكذب على رسول الله صلى عليه وسلم : وقد تتبع العلماء رواة الأحاديث وأعملوا قواعد الجرح والتعديل ، وتبين لهم أن من أشهر من عرفوا بالكذب ، عبد الله بن سبأ ، وجابر بن يزيد الجعفي ، ومحمد بن شجاع الثلجي ، وأبان بن جعفر ، وإبراهيم بن زيد الأسلمي ، وأحمد بن عبد الله الجويباري ، ونوح بن أبي مريم ، والحارث بن عبد الله الأعور ، ومقاتل بن سليمان ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن عمر الواقدي ، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، وهب بن وهب القاهي ، ومحمد بن السائب الكلبي ، وأبو داود النخعي ، وإسحاق بن نجيع الماطي ، وعباس بن إبراهيم النخعي ، ومأمون بن أحمد الهروي ، ومحمد بن عكاشة الكرمانى ، ومحمد بن القاسم الطائكانى ، ومحمد بن زياد اليشكري ، ومحمد بن تميم الفريابي ٠ الخ (٣٥)

(د) أن يحدث الراوى عن شيخ مات قبل أن يلقاه ، فهذا يدل على وضع الراوى للحديث ، من ذلك أن أحمد الهروي حدث عن هشام ابن عمار ، وثبت أن أحمد الهروي ولد سنة ٢٥٠ هـ بعد أن توفى هشام ابن عمار سنة ٢٤٥ هـ ، فظهر كذب أحمد الهروي (٣٦) ٠

(هـ) أن يحدث الراوى عن شيخ يثبت أنه لم يلقه ، من ذلك أن سهيل بن ذكوان أبو السندی حدث عن السيدة عائشة رضى الله عنها ، فسئل أين لقيت عائشة ؟ قال : بواسط ، وثبت أن بلدة واسط بناها الحجاج بعد وفاة السيدة عائشة رضى الله عنها ، فظهر كذب سهيل بن ذكوان (٣٧)

(و) أن يحدث الراوى عن شيخ ، ولا يوجد حديثه فى كتب هذا الشيخ ولا عند تلاميذه الثقات ، فهذا يدل على أن الراوى وضع هذا

هى : الفاتحة - البقرة - آل عمران - النساء - المائدة - الانعام - الاعراف - الانفال - التوبة - الكهف - يس - الدخان - الملك - الزلزلة - النصر - الكافرون - الاخلاص - المعوذتان - وما عداها لم يصبح فيه شيء ٠

(٣٥) مصطفى السباعي فى السنة ١٢٠ و ١٢١ ٠

(٣٦) كتاب الشهادى ص ٦٢ ٠

(٣٧) رفعت فوزى فى توثيق السنة ص ١٣٣ ٠

الحديث وزعم أنه سمعه من هذا الشيخ ليفترى بعد ذلك نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ز) أن يتضمن الحديث ما يخالف الأسلوب المعهود لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لو تضمن الافراط في الوعد أو الوعيد فهذا يدل على وضعه ، كرواية « لقمة في بطن جائع ، أفضل من بناء ألف جامع » .

(ح) أن يتضمن الحديث ركافة أو سماجة في اللفظ ، كرواية « من فارق الدنيا وهو سكران ، دخل القبر وهو سكران ، وبعث من قبره وهو سكران وأمر به الى النار وهو سكران ، الى جبل يقال له سكران » فهذه ركافة وسماجة في اللفظ لا تصدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم وثبتت فصاحته وسمو بلاغة كلامه .

(ط) أن يخالف الحديث الثابت في التاريخ ، فهذه المخالفة تدل على أن الحديث مكذوب ، كرواية دخوله صلى الله عليه وسلم حماما بالجحفة ، بينما الثابت في التاريخ أنه لم يكن بالجحفة حمام زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ي) أن يتضمن الحديث أسلوب الكهان في الغرائب التي تخالف بدهيات العقول ، كرواية « المجرة في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش » ورواية أن « سفينة نوح عليه السلام طافت بالكعبة وصلت خلف مقام إبراهيم عليه السلام ركعتين » فهذه الروايات من خيالات وغرائب الكهان ، وهي مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي شهد أعداؤه بأنه ليس بكاهن .

٧٧ - تهويل المستشرقين ومن والاهم لظاهرة وضع الحديث ،
للتشكيك فيه :

عرفنا أن وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ظاهرة طبيعية ، حقدا وحسدا لنبي ورسول عظيم جاء بدين عظيم أظهره الله على الدين كله وفتح له آفاق المشرق والمغرب .

وقد استغل بعض المستشرقين ظاهرة وضع الحديث للتشكيك في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالتهويل والمخاللة والزعم بأن أكثر

ما فى كتب الحديث موضوع • وطريقة هؤلاء فى التهويل من ظاهرة وضع الحديث ، دون بيان لجهود العلماء المسلمين فى التصدى لها وما كللت به هذه الجهود من نجاح فى كشفها تدل على خبث هؤلاء المستشرقين واستمرار الحقد والحسد والعداء لمحمد صلى الله عليه وسلم وللإسلام ، أو تدل على الجهل بعلوم السنة والقصور فى البحث (٣٨) •

وقد أدت كثرة ما كتبه المستشرقون ، وتشعب التفصيلات التى يعرضونها ، الى اغترار كثير من المثقفين المسلمين ببحوثهم وظنهم اخلاصهم للحق وسعة علمهم ، دون التحقق مما ورد فى هذه البحوث ، أو دون الرجوع الى المختصين من علماء المسلمين ، للتعرف على ما دسسه بعض المستشرقين - خبثا أو جهلا - من سم فى بحوثهم ، ونقل بعض هؤلاء المثقفين من المسلمين أفكار هؤلاء المستشرقين ، ومنهم من تبناها ودافع عنها !! (٣٩) وخطر هؤلاء عظيم ، اذ يغتر بهم عامة المسلمين •

وتتلخص مزاعم بعض المستشرقين ومن والاهم فى رمى أكثر ما فى كتب الحديث بأنه موضوع ، للتشكيك فى السنة ، فى الآتى :

أولا - من المعروف أن عصر الدولة الأموية كان عصر جمع وتدوين السنة (٤٠) ، ومن هنا وجه اليه بعض المستشرقين سهامهم للتشكيك فيما جمع ودون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فزعموا أن علماء المسلمين كانوا على خلاف مع الدولة الأموية التى اغتصبت الخلافة

(٣٨) انظر مصطفى السباعى فى السنة من ١٨٧ - ٢٣٥ - وهو يذكر ان بحوث المستشرقين ، عدا النصف منهم ، تنقسم بسوء الظن أو سوء الفهم لكل ما يتصل بالإسلام وعلماء المسلمين ، والجهل بطبيعة المجتمع الإسلامى ، مع تصويره بالمجتمع المتفكك خصوصا فى العصر الاول للإسلام ، وتهوين الحضارة الإسلامية ، وتحريف النصوص واخضاعها لفكرة يريدون فرضها ، وخطتهم فى مصادر البحث بين ما يعد مرجعا فيه وما لا يقبل مرجعا فيه •

(٣٩) ومن هؤلاء أحمد أمين فى كتابه فجر الإسلام وكتابه ضحى الإسلام ، ومحمود أبو رية فى كتابه الذى أسماه أضواء على السنة الحمديّة أو دفاع عن الحديث ، ونقل عن هؤلاء أكثر الشيوعيين الذين يحملون أسماء إسلامية ويهاجمون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ! انظر فى الرد عليهم : كتاب السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى - مصطفى السباعى ١٨٧ - ٣٦٢ والمراجع التى أشار اليها •

(٤٠) وقد عرفنا أن عمر بن عبد العزيز كان اول خليفة أمر بجمع الحديث رسميا ، وكان من قبل يجمعه بعض العلماء من الصحابة وتابعيهم وتابعى التابعين •

من على رضى الله عنه وناصبت أهل بيت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم العداء ، مما أدى - فى زعمهم - الى أن يخرع هؤلاء العلماء أحاديث فى مدح آل البيت كوسيلة غير مباشرة لمهاجمة الدولة الأموية كما أخذت الدولة الأموية تعهد الى أنصارها من علماء المدينة المنورة بوضع أحاديث مضادة لتبرير سلوك الحكام .

وهذا الزعم غير صحيح لملأتى :

(١) أن السذين جمعوا ودونوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك العصر ، كانوا من أهل السنة ، كسعيد بن المسيب ، والقاسم ابن محمد بن أبى بكر ، وعطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وابن سسيرين ومسلم بن يسار ، وعلقمة ، ومسروق ، وأبو ادريس الخولانى ، وقبيصة بن ذؤيب ، ويزيد بن أبى حبيب ، والليث بن سعد ، ومطرف ، والزهرى . . . وغيرهم ، وهؤلاء لم يثبت عن واحد منهم أنه وضع حديثا ضد حكام بنى أمية أو لصالح هؤلاء الحكام . وقد اختلف سعيد بن المسيب أكبر فقهاء المدينة فى عصره مع الخليفة عبد الملك بن مروان عندما طلب منه عبد الملك البيعة لابنه الوليد ثم لسليمان من بعده ، وأفتاه سعيد بعدم جواز بيعتين فى وقت واحد ، ولم ينقل عن سعيد بن المسيب أنه وضع الحديث ضد بنى أمية ، على الرغم من أنه لم يكن من أنصارهم .

أما الشيعة والخوارج ، وهم من ناصبوا الدولة الأموية العداء ، فقد دونوا آراء زعمائهم ، ولا تنسب إليهم كتب الحديث ولا حركة جمع وتدوين الحديث فى عهد بنى أمية التى تمت بجهود أهل السنة .

(ب) لم يكن حكام الدولة الأموية بعيدين عن الاسلام على النحو الذى يصوره بعض المستشرقين ومن والاهم ، ولم ينقل عن أحمد منهم أنه كان يستجيز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى عهدهم كثرت الفتوحات الاسلامية ، وكان منهم عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين الذى استفاضت الأخيار بتقواه وورعه ، وهو أول خليفة أمر بجمع الأحاديث الصحيحة وتدوينها تدوينا رسميا . وقد روى أن الوليد بن عبد الملك من خلفاء بنى أمية دخل عليه الزهرى فقال له : « ما حديث يحدثنا به أهل الشام ؟ قال : وما هو

يا أمير المؤمنين ؟ قال : يحدثونا أن الله اذا استرعى عبدا رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات ! قال الزهري : باطل يا أمير المؤمنين ! أنبي خليفة أكرم على الله ، أم خليفة غير نبي ؟ قال : بل نبي خليفة . قال : فان الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام : « يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » (٤١) . فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة ، فما ظنك بخليفة غير نبي ؟ قال الوليد : ان الناس ليغفوننا عن ديننا » (٤٢) .

(ج) عرف عن علماء المسلمين - خصوصاً في ذلك الوقت - استنكارهم لتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقولهم بكفر من يصنع ذلك وعدم قبول توبته ، بل وأفتى بعضهم بوجوب قتله ، ولا يعقل أن يسكت هؤلاء على حديث ينسب كذباً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرهم من العلماء أو من حكام الدولة الأموية أو من غيرهم .

ثانياً - يأخذ بعض المستشرقين ومن والاهم ، من كتب الأدب والتاريخ عبارات يحملونها على ما يؤيد تشكيكهم ، بل يتصيد بعضهم عبارات في كتب الحديث يؤولون معانيها بما يتنافى مع قصد أصحابها أو يحرفون الفاظها حتى تؤكد في نظرهم ما يدعون .

ولا شك أن الاعتماد على كتب الأدب والتاريخ في تحقيق الحديث أمر بعيد عن المنهج العلمي الصحيح ، فهذه الكتب جعلت لبيان أساليب الأدب أو سرد وقائع التاريخ ، ولا يؤخذ منها حكم على حديث نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالحديث له علماء ومراجعته المتخصصة فيه .

(٤١) الآية ٢٦ سورة (هـ) .

(٤٢) العقد الفريد ج ١ ص ٦٠ ، ذكره مصطفى السباعي في السنة ص ٢١٤ .

أما تصيد بعض عبارات في كتب الحديث أو الفقه ، مع تحريف ألفاظها أو تأويل معانيها بغير ما قصد أصحابها ، فيدل على الجهل أو سوء النقل أو سوء الاستنباط ، وقد يدل على سوء الظن وخبث التفكير من ذلك :

(١) ما يزعمون من أنه « حسبك دليلا على مقدار الوضع أن أحاديث التفسير التي ذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال : لم يصح عنده منها شيء ، قد جمع فيها آلاف الأحاديث . وأن البخاري وكتابه يشتمل على سبعة آلاف حديث منها نحو ثلاثة آلاف مكررة ، قالوا إنه اختارها وصحت عنده من ستمائة ألف حديث كانت متداولة في عصره » (٤٣) وهذه العبارة لا تقتصر على التشكيك فحسب ، وإنما تتضمن مغالطات ، فلم يرو عن أحمد بن حنبل أنه قال لم يصح عنده شيء من أحاديث التفسير ، وإنما روى عنه أنه قال : ثلاثة ليس لها أصل : التفسير والملاحم والمغازي » ومعناه أن هذه العلوم لم يتبع مؤلفوها طريقة الاسناد المعروفة في علوم الحديث للتحقق من صدور التفسير عن المنسوب اليهم . ولم تتضمن عبارة ابن حنبل شيئا عن أحاديث التفسير بل ذكر ابن حنبل في مسنده كثيرا مما صح عنده من أحاديث التفسير ، كما أن عبارته سالفة الذكر لا يؤخذ منها أن تلك العلوم مكذوبة . أما البخاري فقد صرح بأنه لم يذكر في كتابه الأحاديث الصحيحة الطويلة حتى لا يمل الدارس قراءتها ، فهو لم يستوعب في كتابه كل الأحاديث الصحيحة . وتحقق البخاري وغيره من صحة الأحاديث التي ذكرها من بين ما هو أكثر منها من الأحاديث الموضوعة ، لا يكون معه التهويل من حجم الوضع في الحديث وبالتالي التشكيك فيه ، وإنما يكون معه الاعجاب بالبخاري وبجهد الجهابذة من علماء الحديث الذين تصدوا لهذا الوضع ونجحوا في كشفه وصانوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ب) ذكروا عن الوضاعين للحديث أن « بعضهم كان سليم النية يجمع كل ما أتاه على أنه صحيح ، وهو في ذاته صادق فيحدث بكل ما سمع ، فيأخذ به الناس عنه مخدوعين بصدقه ، كالذي قيل في

(٤٣) أحمد أمين في فجر الإسلام ص ٢٥٩ ، أشار إليه مصطفى السباعي في السنة - المرجع السابق ص ٢٤٢ .

عبد الله بن المبارك ، فقد قيل : انه ثقة صدوق اللسان ، ولكنه يأخذ عن اقبل وأدبر » ، هذه العبارة محرفة وتتناقى مع الحقائق ، ذلك ان ما قيل في عبد الله بن المبارك ، ذكره الامام مسلم في صحيحه بقوله « حدثني ابن قهزاذ قال : سمعت وهبا يقول عن سفيان ، عن ابن المبارك قال : بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن اقبل وأدبر » وواضح ان ابن المبارك هو القائل ، لا المقول فيه ، وهو ينقد محدثا اسمه « بقية بن الوليد » فنقل صاحب هذا الزعم كلمة بقية ، على انها « ثقة » وفهمها خطأ ، وفسرها على نحو لم يقصده صاحب العبارة على الاطلاق ! ! (٤٤) ، والثابت ان عبد الله بن المبارك من كبار نقاد رجال الحديث ، فهو لا يجمع كل ما اتاه على أنه صحيح ، وهو الذي قيل له : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : « تعيش لها الجهابذة » أى يكشفها العلماء الجهابذة .

ثالثا - يدلل بعض المشككين فى الحديث على زعمهم بأن أكثر ما فى كتب الحديث موضوع ، بوجود بعض أحاديث تتناقى مع العقل والعلم . وهذا الزعم قاصر عن ادراك الحقائق ، ذلك ان بعض الأحاديث الصحيحة قد يبدو غريبا على بعض من يسمون أنفسهم بالعلمانيين ، لأنه يتضمن أمرا فى علم الغيب لم يحدث بعد ، أو أمرا لم يصل العلم بعد الى اكتشافه ، لأن هذه الأمور من علامات النبوة ... فحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل البدع وحديثه عن منفيين من أهل النار لم يرهما وسيكونان بعده فى أواخر الزمان أحدهما نساء كاسيات عاريات ، قد تحقق ذلك كله الآن ، وحديثه صلى الله عليه وسلم من أنه لن تقوم الساعة حتى يكون قتال بين اليهود والمسلمين ، تحقق بعد أكثر من ألف سنة على نبوة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ... وقد رمى بعض المشككين فى الحديث ذلك كله بالوضع ، لعدم اتفاقه مع العلم والعقل ، بينما هو من معجزات النبوة ودليل على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو شاهد على صدق من بلغوا عنه هذه الأحاديث ، ودليل على دقة من حققوها وحفظوا وصانوا سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

(٤٤) احمد امين فى فجر الاسلام ص ٢٦٠ ، الشار اليه ورد عليه مصطفى السباعي

الباب الثالث

الحكم على الحديث

٧٨ - كيف يتم الحكم على الحديث ، وأنواعه :

بعد اتباع الخطوات السابقة في فحص سند الحديث ، للتحقق من سلامة نقل الحديث إلينا ، وفحص متن الحديث للتحقق من صحة صدوره من الرسول صلى الله عليه وسلم ، واستبعاد الحديث الموضوع أو المكذوب نجد العلماء يجمعون طرق الحديث أى سائر ما روى فيه بلفظه أو بمعناه ، ويقسمونه الى مشهور ومتواتر وعزيز وغريب ، ثم ينظرون فيه بطرق المتابعات والشواهد والاعتبار ، ثم يستبعدون الشأن الذى خالف فيه الثقة من هو أرجح منه ، كما يستبعدون الحديث المعلن أى الذى وجدت به علة تنال من صحته ، ثم يطبقون قواعد الترجيح المختلفة ، وأخيرا يحكمون على الحديث بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف . ونشرح من ذلك ما لم يسبق شرحه فيما يلى :

الفصل الأول

طرق الحكم على الحديث

المبحث الأول

النظر فى طرق الحديث

٧٩ - جمع طرق الحديث :

إذا لم يكن للحديث غير رواية واحدة ، أى سند واحد ، ولم يروه أحد آخر غير الرواة الذين ورد ذكرهم فى هذا السند الوحيد ، كان الحديث غريباً ، ونظر العلماء فيه على هذا الأساس .

والغالب أن يكون للحديث عدة طرق روى بها ، لأن كل حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم سمعه - غالباً - أكثر من صحابى ، كما

روى هذا الحديث عن هذا الصحابي أكثر من تابعي في أكثر الأحوال ويرويه عن كل تابعي أكثر من واحد من تابعي التابعين في الغالب .
ويجمع العلماء طرق الحديث كلها لامكان الحكم عليه .

وقد ثبت عند العلماء بعد جمع وتدوين السنة أن من أصح طرق الحديث ما روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، وما روى عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي ، وما روى عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وما روى عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ، وما روى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله .

وقد عرفنا أن العلماء أجمعوا على أن من جاءنا بحديث بعد جمع السنة وتدوينها ، ولم ينص عليه أئمة الحديث الذين جمعوه ودونوه فلا يقبل منه .

٨٠ - تقسيم الحديث الى متواتر وآحاد ، وتقسيم الآحاد الى مشهور وعزيز وغريب :

إذا تم جمع طرق الحديث ، قسمه العلماء الى متواتر وآحاد .

فالحديث المتواتر هو الحديث الذي رواه جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم من أول السند الى منتهاه ، وهو حديث صحيح كحديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » (١) .

وحديث الآحاد عند جمهور العلماء هو ما رواه عدد دون عدد المتواتر في طبقة الصحابة أو في طبقة التابعين أو في طبقة تابعي التابعين .

(١) واختلف في عدد المتواتر فقل أقله عشرة رواة ، وقيل أكثر ، وقيل أقل . ومعنى أن يكون رواه جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب من أول السند الى منتهاه ، أي يرويه مثلاً خمسة من الصحابة ويرويه عن كل صحابي من الخمسة خمسة آخرون من التابعين ، ويرويه عن كل تابعي من الخمسة والعشرين خمسة من تابعي التابعين ، ويثبت أن كل الرواة عدول ضابطون للحديث فيستحيل بذلك اتفاقهم على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وينقسم حديث الآحاد الى مشهور وعزيز وغريب *

فالحديث المشهور حديث رواه أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقاته واستفاض ذكره على الألسنة (٢) ، وقد يكون الحديث المشهور صحيحا ، كحديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وقد يكون الحديث المشهور حسنا ، كحديث « المستشار مؤتمن » وهذا بخلاف ما اشتهر على الألسنة من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة أو الحكم التي نسبت كذباً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كقولهم « يوم نحركم يوم صومكم » أو قولهم « اختلاف أمتي رحمة » أو قولهم « من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » (٣) أو قولهم « الحى أفضل من الميت » أو قولهم « حب الوطن من الايمان » أو قولهم « الجنة تحت أقدام الأمهات » أو قولهم « ارحموا من الناس ثلاثة : عزيز قسوم ذل ٠٠٠ الخ » (٤) *

والحديث العزيز هو ما تفرد بروايته اثنان فحسب ولو في طبقة واحدة ، دون أن يشتهر ، وقد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا (٥) *

والحديث الغريب هو ما انفرد راو بروايته ولو في طبقة واحدة دون أن يشتهر (٦) ٠ فاذا كان من رواه ثقة ، أى عدلاً موثقاً باتقانه حفظ الحديث وضبطه ، وكان ما رواه لم يخالف به ما رواه ثقة آخر أرجح منه ، كان حديثه صحيحا ، وإذا كان ما رواه أقل ضبطاً مما رواه ثقة آخر كان حديثه حسناً ، وإن كان ما رواه قد خالف به ثقة آخر أرجح منه كان حديثه شاذاً *

(٢) واستلزم البعض في الحديث المشهور أن يكون رواه أكثر من ثلاثة ، بينما اكتفى البعض الآخر بأن يشتهر على الألسنة ولو رواه صحابي واحد ٠ تدريب الراوى ج ٢ ص ١٧٣ *

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٤ ، وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٦ ٠
(٤) كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لاسماعيل بن محمد العجلوني اشار اليه محمد الاحمدى ابو النور في شذرات من علوم السنة ج ١ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ ٠

(٥) ومن طلب في الحديث المشهور أن يكون رواه أكثر من ثلاثة ، ملتب في العزيز أن يكون رواه اثنان أو ثلاثة *

(٦) أو هو من رواه راو واحد في طبقة من الطبقات ، أو انفرد راو بزيادة في متنه أو اسناده ، دون أن يشتهر الحديث أو الزيادة *

وقد يكون الحديث غريباً متناً واسناداً ، كما لو تفرد برواية مقتنه راو واحد ، أو غريباً اسناداً فحسب ، كما لو كان مقتنه مروياً عن جماعة من الصحابة بينما تفرد راو بروايته عن صحابي آخر فيكون غريباً من هذا الوجه (٧) والغالب في الأحاديث الغريبة أن تكون غير صحيحة .

والغريب من الحديث (أو الحديث الغريب) غير غريب الحديث ، فهذا الأخير هو الحديث الذي نجد في مقتنه لفظاً غامضاً ، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم « الجار أحق بسدقه » فالسقب لفظ غريب يقل استعماله ، وهو يعنى اللزيق ، ومعنى الحديث أن للجار أن يشفع فيما يبيعنه جاره من عقار ملازق ملكه (٨) .

وتقسيم الحديث الى متواتر وآحاد (مشهور وعزيز وغريب) ، يفيد عند ترجيح حديث على آخر ، فالحديث الصحيح المتواتر أقوى هذه الأنواع ، والحديث الصحيح المشهور أقوى من الحديث العزيز الصحيح وهذا الأخير أقوى من الحديث الغريب الصحيح .

٨١ - وجوب العمل بالحديث المتواتر وحديث الآحاد :

لا خلاف بين العلماء في أن الحديث المتواتر حديث صحيح يفيد العلم والعمل معاً ، ومعنى يفيد العلم أى هو مقطوع بصحته على وجه اليقين ، ومن ينكره يعد كافراً ، ومعنى يفيد العمل أى يجب العمل به .

أما حديث الآحاد الصحيح ، وهو مشهور وعزيز وغريب ، ففيه خلاف بين العلماء فيما إذا كان يفيد العلم أم الظن ، لكنهم متفقون على وجوب العمل به في الحالين ، فعند فريق من العلماء إذا صح حديث الآحاد أفاد العلم والعمل معاً ، فكان مقطوعاً بصحته ووجب العمل به . وعند جمهور العلماء إذا صح حديث الآحاد أفاد الظن ولكن وجب العمل به ، فهو يفيد الظن لأن روايته أقل من رواية الحديث

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦ وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٨٠ وما بعدها ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٤ .

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٧ وتدريب الراوى ج ٢ ص ١٨٤ .

المتواتر ، فهم ليسوا جمعا يمتنع تواطؤهم على الكذب يروى عن جمع مثلهم من أول السند الى منتهاه ، وبالتالي لا يقطع بصحة مثل هذا الحديث ، وبالتالي كان الحكم بصحة حديث الآحاد مبنيا على الظن الراجح لا على اليقين ، والحكم بصحة حديث الآحاد يقتضى وجوب العمل به ، لأنه اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب العمل به بالاجماع . ولاتعارض بين ثبوت حديث الآحاد بطريق الظن الراجح ووجوب العمل به ، الا ترى أن القاضى الذى تثبت له عدالة الشهود وضبطهم لمضمون الشهادة واتفاق هذه الشهادة مع وقائع الدعوى الاخرى ، يحكم بمقتضى هذه الشهادة الصحيحة ، على الرغم من أن هذه الشهادة لا تفيد القطع بالحق المشهود عليه وانما تفيد الظن الراجح فيه .

وعلى ذلك ، سواء أفاد حديث الآحاد الصحيح العلم أو الظن ، أى كان مقطوعا بصحته على وجه اليقين أو كانت صحته مبنية على الظن الراجح فان العلماء اتفقوا على وجوب العمل به ، لأنه حيث صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك العمل به ، ما لم يوجد دليل أقوى يستحيل الجمع بينه وبين هذا الحديث . وحيث وجد الدليل الأقوى بصدد حديث آحاد معين ، فانه يتبين أن هذا الحديث قد تكون به علة ، أى أمر غامض يفسد فى صحته ، أو أنه حديث منسوخ . . الخ (٩) .

٨١ - مكرر - شبهات تنكر حجية حديث الآحاد الصحيح ، والرد عليها :

عرفنا مما تقدم أن حديث الآحاد الصحيح حجة يجب العمل به باتفاق علماء أهل السنة . غير أنه عند بعض المعتزلة والروافض ومن والاهم ، شبهات ينكرون بها حجية حديث الآحاد ، نعرضها ونناقشها ونرد عليها فيما يلى (١٠) .

(٩) غير أن الفقهاء وعلماء الأصول اختلفوا فى بعض ما يعد دليلا أقوى من حديث الآحاد الصحيح . قالامام مالك رضى الله عنه رأى أن عمل أهل المدينة فى عصره دليل أقوى من حديث الآحاد الصحيح ، لأنه نظر اليه على أنه نقل جماعى عن عصر النبى صلى الله عليه وسلم الى عصر الصحابة الى عصر التابعين ، وخالفه فى ذلك سائر الفقهاء . واعتبر بعض الفقهاء عمل راوى حديث الآحاد بخلاف ما رواد علة تقديح فى صحة الحديث أو لا توجب العمل به . . الخ .

(١٠) مصطفى السباعى فى السنة ١٦٧ وما بعدها .

(أ) زعموا أن العمل بأحاديث الآحاد ، وهى ظنية الثبوت ، ينطبق عليه قول الله تعالى : « إن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا » (١١) .

ويرد على ذلك بأن هذه الآية لا دليل فيها على ترك العمل بحديث الآحاد الصحيح ، ولو أفاد الظن ، لأن الظن قد يكون بمعنى اليقين ، وهو لا اثم فيه ، ومن ذلك قوله تعالى : « قال الذين يظنون أنهم ملأوا اللسه كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله . . . » (١٢) وقد يكون الظن بمعنى ترجيح أمر بدليل أو بغير دليل ، ومنه قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم » (١٣) فأفاد بذلك أن هناك ظنا فيه اثم وهو القول أو الترجيح بلا دليل صحيح بينما هناك ظن لا اثم فيه وهو القول أو الترجيح بدليل صحيح . والآية التى استدل بها منكروا حجية حديث الآحاد تتحدث عن قول بسلا دليل ، فهو ظن فيه اثم ، ان يقول تعالى فيها : « ان الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون الملائكة تسمية الأنثى . وما لهم به من علم ، ان يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا » (١٤) وهذا بخلاف حديث الآحاد فهو عند من يرى أنه يفيد الظن ، يعنى أنه يفيد الترجيح بدليل ، فالقول بحجيته هو قول بنى على علم ، بخلاف تسمية الملائكة تسمية الأنثى فهو رجم بالغيب لا دليل عليه .

(ب) زعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم توقف فى قبول خبر الواحد ، ذلك أنه صلى الله عليه وسلم قد سلم بعد ركعتين فى صلاة عشاء ، فسأله ذو اليمين « أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ » فسأل الرسول صلى الله عليه وسلم من بالصف فأخبره أبو بكر وعمر وغيرهما بصندوق هذا الخبر ، فأتى الصلاة وسجد للسهو ، فزعموا أنه لو كان خبر الواحد حجة لآتم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد خبر ذى اليمين من غير توقف ولا سؤال .

(١١) من الآية ٢٨ سورة النجم .

(١٢) من الآية ٢٤٩ سورة البقرة .

(١٣) من الآية ١٢ سورة الحجرات .

(١٤) الايتان ٢٧ و ٢٨ سورة النجم .

وهذا الزعم غير صحيح ، لأن ظروف الخبر تقتضى التوقف فى قبوله إلا ترى أنه لو لم يسأل الرسول صلى الله عليه وسلم فيه لكان ذلك سنة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى أن ينهض الامام باتمام الصلاة لمجرد خبر أحد المصلين ، وقد يكون هذا المصلى قد أصابه سهو ، الأمر الذى قد يؤدى الى اضطراب فى المساجد ، فكان من الحكمة أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم سؤال آخرين فى السهو فى صلاة الجماعة .

والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أقصر خبر الواحد وقبله فى كثير من المواضع ، فقد أثنى النبى صلى الله عليه وسلم على كل امرئ سمع مقالته فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها ، فرب حامل فقه غير فقيهه ورب حامل فقهه الى من هو أفقه منه ، ولم يشترط فى أداء مقالته أكثر من واحد ، كما بعث صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير الى يثرب يعلم أهلها من المسلمين الذين قبل هجرته اليها ، كما بعث ابن سعيد بن العاص مع وفد البحرين كذلك ٠٠٠ واستفاضت الأخبار بذلك وبغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ج) زعموا أن بعض الصحابة لم يعمل بخبر الآحاد ، فقد أخبر المغيرة أبا بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بميراث للجدة ، فتوقف فى قبول خبره حتى شهد بذلك محمد بن مسلمة . وأخبر أبو موسى عمرا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجوع الضيف بعد استئذانه ثلاثا دون اجابة ، فتوقف فى قبوله حتى شهد أبو سعيد بذلك .

ويرد على ذلك بأن توقف أبا بكر أو عمر أو غيرهما فى العمل ببعض الأحاديث الآحاد ، لم يكن ردا لهذه الأحاديث أو تكذيبا لراويها ، وإنما كان لأمر اقتضى ذلك أن يحتمل أن أبا بكر رضى الله عنه توقف فى حديث ميراث الجدة ليتأكد أنه حكم مستقر غير منسوخ ، كما يحتمل توقف عمر رضى الله عنه فى حديث الاستئذان أنه أراد أن يعلم الناس ضرورة التثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله لأبى موسى راوى الحديث ، أما انى لم أتهمك ، لكنه الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن عمر وغيره من الصحابة قبولهم خبر الواحد فقد روى عن عمر أنه كان يتناوب ، وصاحب له من الأنصار ، مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل هو يوما لحضوره وينزل

صاحبه يوما ، ويخبر كل منهما الآخر بما يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل عمر خبر سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين ، وقيل خبر عبد الرحمن بن عوف في التسوية بين المجوس وأهل الكتاب في الأحكام ، ٠٠٠ وعمل ابن عمر بحديث رواه رافع بن خديج في كراء الارض ٠٠٠ الخ .

ويخلص مما سبق ، أن حديث الآحاد إذا ثبتت صحته - ولو بنساء

٨٢ - المتابعات والشواهد والاعتبار :

على الظن الراجح - وجب العمل به ، ولا سبيل الى انكار حجيته . المتابعة هي أن يروى الحديث من عدة طرق ، ولكن بنفس الفاظه ، فمثلا إذا كان الحديث قد رواه حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ووجدنا أن الحديث نفسه قد رواه عن أيوب ثقة آخر غير حماد بن سلمة ، فهذه متابعة تامة - فإذا كان لم يروه عن أيوب غير حماد بن سلمة ، لكن رواه عن ابن سيرين ثقة آخر غير أيوب ، أو رواه عن أبي هريرة ثقة آخر غير ابن سيرين أو رواه صحابي آخر غير أبي هريرة ، كانت هذه متابعة قاهرة (١٥) .

وإذا لم يرد الحديث من عدة طرق بنفس الفاظه ، لكن روى حديث آخر بمعناه ، فهذا الحديث الآخر يسمى « شاهدا » للحديث الأول (١٦) .

ويسمى البحث عن المتابع والشاهد ، والنظر فيه « بالاعتبار » ذلك أنه إذا تبين أن الحديث قد رواه ثقة آخر بوجه آخر أو روى بمعناه من وجه آخر ، فهذا يفيد العلم بأن للحديث أصلا يرجع اليه ، وإذا لم يرد الحديث من عدة طرق بنفس الفاظه ، كما لم يرد حديث آخر بمعناه أي انتفى المتابع والشاهد ، كان الحديث فردا غريبا ، والحديث الفرد قد يكون صحيحا أو غير صحيح .

(١٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ .

(١٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٤ « وتسمى المتابعة شاهدا ، ولا يسمى الشاهد متابعة ٠٠٠ وأعدم أنه يستدل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء ولا يصلح لذلك كل ضعيف ، وإنما يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه ، وإنما الاعتماد على من قبله . »

المبحث الثانى

كشف العلل والشذوذ ، والترجيح

٨٣ - الحديث المعلن ، وكشف علله القاذحة فى صحته :

قد يبدو الحديث بعد فحص سنده ومتننه صحيحا ، ولكن عند جمع طرق الحديث ، والنظر فى اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم ، يكشف علماء الحديث علة فى سنده أو فى متنه تقدر فى صحته .

وعلة الحديث هى سبب غامض قاذح فى صحة الحديث ، بينما ظاهر الحديث السلامة منه ، ويسمى الحديث معها معلا أو معلولا (أو معلولا) .

ومن علل الحديث أن يكون سنده ظاهره الصحة ، ويتبين أن من رواته من لا يعرف بالسمع ممن روى عنه ، أو أن يكون الراوى عن شخص أدركه وسمع منه أحاديث أخرى غير هذا الحديث بالذات ، أو أن يكون محفوظا عن صحابى ويروى عن غيره ، أو أن يروى مرفوعا من وجهه وموقوفا من وجهه ، أو أن يروى بالعنعنة ويسقط منه راو دل عليه طريق أخرى محفوظة .

ويكشف علل الحديث رغم غموضها علماء الحديث الذين اكتسبوا خبرة من طول نظرهم وبحثهم فى الحديث ، كما يدرك الصديق صحة أو كذب ما ينسب الى صديقه من طول ملازمته والتعرف على كافة أحواله .

ومن العلل ما لا يقدر فى صحة الحديث ، كروايته مرسلا ويتبين أن الحديث موصول فى رواية أخرى صحيحة ، ووجود العلة القاذحة فى الحديث مانع من الحكم بصحته ، فالحديث المعلن حديث ضعيف لا يحتج به كقاعدة عامة (١٧) .

(١٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ - ٤٤ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٥١ - ٢٥٣ ،

وكتاب الشهادى ص ٦٦ .

٨٤ - الحديث الشاذ :

المقصود بالشذوذ فى علم مصطلح الحديث أن يخالف الراوى الثقة من هو أوثق منه ، ولا يمكن الجمع بين روايتهما • والشذوذ قد يكون فى سند الحديث وقد يكون فى متنه •

ويتحقق الشذوذ فى السند (١٨) :

(أ) بأن ينفرد ثقة بسند حديث يخالف ما رواه أكثر من ثقة لنفس الحديث ، كأن يذكر ثقة فى السند عمر بن عثمان مثلاً ، بينما يذكر الثقات الآخرون الذين رواوا نفس الحديث أنه عمرو بن عثمان • وبسببها أن جمعا من الثقات أوثق من ثقة فرد ، ورجحان الرواية قد يكون بسبب أن رواتها أكثر عددا وكلهم ثقة ، أو أكثر ضبطا • الخ •

(ب) أن ينفرد برواية هذا السند راو غير ضعيف ، لكنه لم يبلغ من العدل والضبط ما يمكن معه أن يقبل تفرد برواية الحديث (١٩) •

وشذوذ السند ، بالمعنى السابق ، يجعل الحديث ضعيفا •

أما شذوذ المتن فيسمى الحديث معه حديثا شاذاً فى المتن • وهو الحديث الذى رواه ثقة مخالفاً فى متنه لمن هو أرجح منه ولا يمكن الجمع بين روايتهما • فيتميز الحديث الشاذ بانفراد راويه به ، وبمخالفة ما رواه لرواية من هو أرجح منه ، مع عدم إمكان الجمع بينه وبين رواية من هو أرجح منه (٢٠) •

(١٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٢٣٢ وما بعدها •

(١٩) وتفرد برواية الحديث أى لم يرو الحديث راو آخر غيره •

(٢٠) وسبب رجحان الرواية الأخرى قد يرجع الى أن رواتها أكثر ضبطاً للحديث أو أكثر حفظاً أو أكثر عدداً • ويسمى الحديث بهد الرواية بالحديث المحفوظ ، وهو الحديث الذى يرويه الأرجح ثقة مخالفاً فيه ثقة راجحاً بالنسبة له ، والحديث المحفوظ صحيح إذا كان ضبطه تاماً ، وحسن إذا كان ضبطه غير تام • كتاب الشهادى ص ٨٤ •

والحديث الشاذ في المتن ، حديث ضعيف لا يحتج به ، لعدم ضبطه (٢١) .

ويختلف الحديث الشاذ عن الحديث المنكر ، فهذا الاخير يطلق على الحديث الذى انفرد راو ضعيف بروايته ، فلم يروه غيره ، أو روى الحديث راو ضعيف مخالفا لما رواه الرواة الثقات (٢٢) فانفراد الراوى الضعيف برواية هذا الحديث ، أو روايته له مخالفا لما رواه الثقات يجعل فى الحديث نكارة لا يقبل الحديث معها . فالحديث المنكر حديث ضعيف لا يحتج به (٢٣) .

والواقع أن الحديث المنكر مستبعد لأن راويه ضعيف ، فهو مستبعد من هذا الوجه قبل فحص باقى السند وقبل فحص المتن .

٨٥ - الترجيح :

من وجوه التحقق من صحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولبيان مدى قوة الحديث ، نجد علماء الحديث قد يرجحون حديثا على آخر اذا لم يمكن الجمع بينهما ولم يكن أحدهما ناسخا للآخر .

ووجوه الترجيحات التى استخدمها العلماء كثيرة أهمها :

(٢١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧ ومن أمثلة الحديث الشاذ ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا « اذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع عن يمينه » قال البيهقى : خالف عبد الواحد (راوى هذا الحديث) العدد الكثير فى هذا الحديث ، فانهم انما يرووه من فعل النبى صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات اصحاب الأعمش بهذا اللفظ ، تدريب الراوى ج ١ ص ٢٣٥ ، رفعت فوزى فى توثيق السنة ص ١٢٥ .

(٢٢) وهو بخلاف الشاذ ، فالحديث الشاذ حديث انفرد بروايته ثقة - أو صدوق - لمن هو ارجح منه .

(٢٣) كتاب الشهادى ص ٤٨ و ٤٩ ورفعت فوزى فى توثيق السنة ١٢٦ ويقابل الحديث المنكر ، الحديث المعروف وهو ما رواه ثقة راجح مخالفا من هو ضعيف . والحديث المعروف صحيح اذا كان الضبط فيه تاما ، وحسن اذا كان الضبط فيه غير تام .

أول : من حيث السند :

(١) بالنسبة لحال الراوى : يرجح العلماء من تحمل - أى تلقى - الحديث بعد البلوغ على من تحمل به قبله . كذلك عرفنا أن الصحابة طبقات ، وكذلك التابعون وتابعوهم ، كما أن الرواة منهم الثقة ومنهم الضعيف ، كما أن تعديل الراوى له مراتب ، والجرح له مراتب ، وكل ذلك من وجوه الترجيحات ، وقد عد بعض العلماء أربعين مرجحا عند النظر الى حال الراوى فحسب (٢٤) .

(٢٤) ففى تدريب الراوى ج ١ ص ١٩٨ وما بعدها « الترجيح بحال الراوى ، وذلك بوجوه : احدها كثرة الرواة ، ٠٠٠ لان احتمال الكذب والوهم على الاكثر ابعد من احتماله على الاقل ، ثانيها قلة الوسائط . أى علو الاسناد حيث الرجال ثقات ، لان احتمال الكذب والوهم فيه اقل ، ثالثها فقه الراوى ، سواء كان الحديث مرويا بالمعنى أو اللفظ ، لان الفقيه اذا سمع ما يمتنع حمله على ظاهره - بحث عنه حتى يطلع على ما يزول به الاشكال بخلاف العامى . رابعها علمه بالنحو ، لان العالم به يتمكن من التحفظ عن مواقع الزلل ما لا يتمكن منه غيره . خامسها علمه باللغة . سادسها حفظه ، بخلاف من يعتمد على كتابه . سابعها الفضليته فى أحد الثلاثة ، بأن يكونا فقيهين أو نصويين أو حافظين واحدهما فى ذلك الفضل من الآخر . ثامننا زيادة ضبطه ، أى اعتناؤه بالحديث واهتمامه به . تاسعا شهرته ، لان الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما تمنعه من ذلك التقوى . عاشرها الى العشرين ، كونه ورعا ، أو حسن الاعتقاد أى غير مبتدع ، أو جليسا لاهل الحديث أو غيرهم من العلماء ، أو اكثر مجالسة لهم ، أو ذكرا ، أو حرا ، أو مشهور النسب ، أو لا لبس فى اسمه بحيث يشاركه فيه ضعيف وصعب التمييز بينهما ، أو له اسم واحد ، ولذلك اكثر ولم يختلط ، أو له كتاب يرجع اليه . حادى عشرينها . ان تثبت عدالته بالاخبار بخلاف من تثبت بالتزكية أو العمل بروايته ، أو الرواية عنه ان قلنا بهما . ثانى عشرينها الى سابع عشرينها ، ان يعمل بخبره من زكاه ، ومعارضه لم يعمل به من زكاه ، أو يتفق على عدالته ، أو يذكر سبب تعديله ، أو يكثر مذكوه . أو يكونوا علماء ، أو كثيرون الفحص عن احوال الناس . ثامن عشرينها ان يكون صاحب القصة ، كتقديم خبر ام سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم فى الصوم لمن أصبح جنباً على خبر الفضل بن العباس فى منعه ، لانها أعلم منه . تاسع عشرينها ان يباشر ما رواه . الثلاثون تاخر اسلامه ، وقيل عكسه لقوة اتصاله المتقدم ومعرفة ، وقيل ان تاخر موته الى اسلام المتأخر لم يرجح بالتأخير لاحتمال تاخر روايته عنه ، وان تقدم أو علم ان اكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر رجح . الحادى والثلاثون الى

(ب) بالنسبة لطريقة الرواية : يرجح الحديث الذى سمعه راويه من شيخه على الحديث الذى تلقاه عن طريق القراءة على الشيخ ، يليه الحديث الذى تلقاه عن طريق المناولة مع الاجازة ، ثم المكاتبة مع الاجازة ، ثم الاجازة ٠٠٠ الخ .

(ج) يرجح الحديث المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأثر الموقوف على الصحابى ، أو الأثر المقطوع .

(د) ويرجح الحديث المتصل بالسند المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المتصل مطلقا ، يليه المتصل المرسل ثم المنقطع ، ثم المعضل .

ثانيا : من حيث المتن :

(أ) يقدم الحديث المروى باللفظ على الحديث المروى بالمعنى .

(ب) ويرجح الحديث الناسخ على المنسوخ ، والمدنى على المكى ، والمتواتر على مجرد المشهور ، والمشهور على العزيز ، والعزیز على الغريب .

(ج) ويرجح ما وافقه ظاهر القرآن أو سنة أخرى ، وما يتفق مع عمل الأمة الاسلامية أو عمل الخلفاء الراشدين ، وما له نظير متفق على حكمه ٠٠٠ الخ (٢٥) .

الاربعين : كونه احسن سياقاً واستقصاء لحديثه ، أو اقرب مكانا ، أو اكثر ملازمة لشيخه ، أو سمع من مشايخ بلده ، أو مشافها مشاهدا لشيخه حال الاخذ ، أو لا يجيز الرواية بالمعنى ، أو الصحابى من اكابرهم ، أو على رضى الله تعالى عنه وهو فى الاقضية ، أو معاذ وهو فى الحلال والحرام ، أو زيد وهو فى الفرائض ، أو اسناد حجازى ، أو رواه من بلد لا يرضون التدليس .

(٢٥) وقد ذكر السيوطى فى تدريب الراوى ج ٢ ص ١٩٨ - ٢٠٢ اكثر من مائة مرجح .

ويقدم الخاص على العام ، والعام الذى لم يخص على المخصص لضعف دلالة بعد التخصيص على باقى أفرادہ ، والمطلق على ما ورد على سبب ، والحقيقة على

(د) ويرجح ما ترجحه قواعد أصول الفقه فى العام والخاص والمطلق والمقيد ، والحقيقة والمجاز ، ومفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة (٢٦) كما أن هناك بحثا فى أصول الفقه كبحث ما اذا كان عام القرآن يخصص بالحديث ، أو كان مطلقه يقيد بالحديث ، أو كيف يفسر مجمله بالحديث ، وغير ذلك مما يفيد فى الترجيح .

=

المجاز ، والمجاز المشبه للحقيقة على غيره ، وما يتضمن حقيقة شرعية على ما لا يتضمنها وما يتضمن حقيقة عرفية على لغوية ، ومفهوم الموافقة على المخالفة ، وما خطابه تكليفى على الوضعى ، والمؤكد بالتكرار ، والفصيح ، وما بلغة قریش على ما لم يكن كذلك ، ويقدم الاحوط ، كما يقدم الدال على الحد ٠٠٠ انظر تدريب الراوى ج ٢ ص ٢٠١ و ٢٠٢ .

(٢٦) ويقدم الخاص على العام ، والعام الذى لم يخصص على المخصص لضعف دلالاته

الفصل الثاني

الحديث الصحيح والحسن والضعيف

المبحث الأول

الحديث الصحيح

٨٦ - ضوابط الحديث الصحيح :

الحديث الصحيح هو ما رواه عدل ضابط عن عدل ضابط الى منتهاه بسند متصل ومرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع سلامة سنده ومتنه من العيوب والعلل القاذحة والشذوذ (٢٧) . ويؤخذ مما سبق أن الحديث لا يكون صحيحا الا بعد أن نتحقق من الآتى :

أولا : أن كل واحد من رواة عدل ضابط للحديث ، ليس فيه نوع جرح ، وأن سنده متصل ومرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لتأكد من سلامة نقله إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم برواة يوثق بهم .

ثانيا : أن سنده ومتنه سليمان من العيوب كالاضطراب والادراج والقلب . . . ، وسليمان كذلك من العلل القاذحة وهى الأمور الغامضة القاذحة فى صحتيه بينما ظاهر الحديث السلامة منها ، وسليمان أيضا من الشذوذ وهو ما خالف الثقة فيه من هو أرجح منه ، وذلك كله للاطمئنان على صدور الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه غير موهوم ، كما أنه محفوظ ومنضبط فى لفظيه أو فى معناه .

(٢٧) وهذا تعريف الحديث الصحيح لذاته ، أما الحديث الصحيح لغيره فسنراه فى الحديث الحسن .

وعرف ابن الصلاح فى مقدمته من ٧ و ٨ الحديث الصحيح بأنه « الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً » . وعرفه النووي بأنه « ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة » . تدريب الراوى ج ١ من ٦٣ - ٧٤ .

(م ١٤ - علوم السنة)

رأول من ألف مصنفًا جمع فيه الحديث الصحيح فحسب هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي ، المشهور بالبخاري ، وتلاه أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري ، المشهور بمسلم ، وكتابهما - أي صحيح البخاري وصحيح مسلم - أصبح الكتب بعد كتاب الله العزيز . لكن البخاري ومسلم لم يستوعبا كل الأحاديث الصحيحة في صحيحيهما ، وإن استوعبا أغلب الصحيح ، ولهذا جمع أئمة آخرون أحاديث أخرى صحيحة في مصنفاتهم ، كذا سنرى .

٨٧ - درجات الحديث الصحيح :

الحديث الصحيح درجات ، من حيث تفاوت الرواة في العدالة والضبط وتعدد طرق الحديث وغير ذلك من أوصاف الصحة .

وينقسم الحديث الصحيح إلى الأقسام الآتية :

(أ) صحيح متفق عليه ، وهو صحيح أخرجه البخاري ومسلم ، وهو أعلى درجات الحديث الصحيح ، لأن الشروط التي اشترطها البخاري ومسلم معاً في صحة الحديث الذي يخرجاه هي أعلى شروط الصحة (٢٨) ويلى هذا الصحيح المتفق عليه الحديث التالي :

(ب) صحيح انفرد به البخاري ، أي ذكره البخاري ولم يذكره مسلم ويلىه :

(٢٨) وما أسنده البخاري ومسلم في كتابيهما بالإسناد المتصل ، فذلك الذي حكما بصحته بلا اشكال . وأما المعلق وهو الذي حذف من مبتدأ أسناده واحد أو أكثر ، فما ورد منه بلفظ فيه جزم مثل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو روى أبو هريرة رضي الله عنه ، وما أشبه ذلك من العبارات فذلك حكم من البخاري أو مسلم بصحة ذلك عن القائل أو الراوي ، لأن كلا من البخاري ومسلم لا يستجيزان إطلاق هذه العبارة إلا إذا صح ذلك عنده . وما لم يكن فيه جزم مثل روى عن فلان كذا أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ، فهذه العبارات تستعمل في الحديث الصحيح وفي الحديث الضعيف ، إلا أن إيراد البخاري أو مسلم لهذا الحديث في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله أشعاراً يؤنس به ويركن إليه مقدمة ابن الصلاح ص ١٢ و ١٣ وتدريب الراوي ج ١ ص ١١٧ وما بعدها .

(ج) صحيح انفرد به مسلم ، أى ذكره مسلم ولم يذكره البخارى
ويليه :

(د) صحيح على شرطهما لم يخرجاه ، أى صحيح اجتمعت فيه
الشروط التى اشترطها البخارى ومسلم فى صحة الحديث الذى يخرجاه
ولكنهما لم يستوعباه فى صحيحيهما .

(هـ) صحيح على شرط البخارى ولم يخرجه ، أى صحيح على ما
اشترطه البخارى فى صحة الحديث الذى يخرجه ، ولكنه لم يستوعبه
فى صحيحه .

(و) صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه .

(ز) صحيح عند غيرهما ، وليس على شرط واحد منهما . أى
صحيح عند غير البخارى ومسلم ، على غير ما اشترطاه للحكم بصحة
الحديث (٢٩) .

والحديث الصحيح قد يكون مما أجمع العلماء على صحته ، وقد
يكون صحيحا عند علماء الحديث لتوافر شروط الصحة فيه ، لكنه محل
خلاف بين الفقهاء وعلماء أصول الفقه كحديث الآحاد ، وهو
ما رواه عدد دون عدد المتواتر (٣٠) .

(٢٩) وقسم السيوطى فى تدريب الراوى ج ١ ص ١٢٤ هذا القسم السادس الى

(ا) صحيح اتفق عليه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

(ب) يليه صحيح اتفق عليه ابن خزيمة وابن حبان .

(ج) يليه صحيح اتفق عليه ابن خزيمة والحاكم .

(د) يليه صحيح انفرد به ابن خزيمة .

(هـ) يليه صحيح انفرد به ابن حبان .

(و) يليه صحيح انفرد به الحاكم .

(٣٠) وعلى ذلك متى قالوا : هذا حديث صحيح ، فمعناه انه توافرت فيه شروط

صحة الحديث لكن « ليس من شرطه ان يكون مقطوعا به فى نفس الامر » فقد يكون
مقطوعا بصحته ، وقد تكون صحته مبنية على الظن الراجح كحديث الآحاد الذى فيه
خلاف بين الفقهاء ، وعلماء أصول الفقه ، وكذلك اذا قالوا فى حديث انه غير صحيح
« فليس ذلك قطعاً بانه كذب فى نفس الامر ، اذ قد يكون صدقا فى نفس الامر » وانما

٨٨ - صحيح البخارى :

جمعه وصنفه أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة
ولد بمدينة بخارى فنسب اليها واشتهر باسم البخارى (٣١) .

اللهم الله عز وجل حفظ الحديث والاهتمام به منذ صغره ،
ورحل الى كل من بلاد الحجاز والبصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر
وغيرها لتلقى الحديث عن شيوخها وشهد العلماء بعلمه وفقهه
وزهده (٣٢) أخذ في تصنيف كتابه : « الجامع الصحيح المسند
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » . بعد أن
سمع شيخه اسحاق بن راهويه يقول : لو جمعت كتابا مختصرا لصحيح سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فوقع ذلك في قلبه ، وأخذ في جمع
كتابيه فأنتمه في ست عشرة سنة (٣٣) .

المراد انه لم يستوف شروط الصحة . مقدمة ابن الصلاح من ٨ وتدريب الراوى ج ١
من ٧٥ . وهذه الاحكام تدل على مدى دقة العلماء وحرصهم على هيانة حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالحكم بصحة الحديث لا يعنى القطع بذلك بالنسبة
للأحاديث الصحيحة التي رواها عدد دون عدد المتواتر ، وهي أحاديث الآحاد ، من جهة
أخرى قد يكون الحديث غير مكذوب في الواقع ، لكنه لم يستوف شروط الصحة في علوم
الحديث فيورث شكاً فيه ، فلا يحكم بصحته .

(٣١) « والمغيرة » جد البخارى اسلم على يد اليمان الجعفي فنسب اليه نسبة ولاء
وسمى المغيرة الجعفي . وولد البخارى سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفي سنة ست
 وخمسين ومائتين هجرية .

(٣٢) ففي هدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر العسقلاني ط الحلبي ١٣٨٣ هـ
ج ٢ من ٢٥٥ - ٢٥٩ « قال قتبية بن سعيد : جالست الفقهاء والزهاد والعباد ، فما
رايت منذ عقلت مثل محمد بن اسماعيل (أى البخارى) ، وهو فى زمانه كعمى فى
الصحابة » . وقال الحسين بن حريث : لا أعلم انى رايت مثل محمد بن اسماعيل ، كأنه
لم يخلق الا للحديث . . . وروينا عن أبى بكر الكلؤانى قال : ما رايت مثل محمد بن
اسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة ، فيحفظ عامة اطراف الأحاديث
من مرة واحدة ، وفى كتاب الشهاوى من ٢٠٤ قال ابن خزيمة « ما رايت تحت أديم
السماء ، أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحفظ له من البخارى » .
(٣٣) هدى السارى المرجع السابق ج ٢ من ٢٦١ وفيه « قال أبو الهيثم الكشميهنى :
سمعت الفريرى يقول : سمعت محمد بن اسماعيل البخارى يقول : ما وضعت فى كتاب
الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين . . . » .

وشرط البخارى فى تخريج الحديث الصحيح أن يخرج الحديث الذى رواه الثقات وهم العدول الضابطون من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون اسناده متصلا ، ويثبت فيه أن كل راو من رواه لقى شيخه الذى روى عنه وسمع منه الحديث . ولا يورد البخارى فى الجامع الصحيح الا الحديث الصحيح ، ولم يقتصر البخارى فى كتابه هذا على تخريج الحديث الصحيح ، بل قسم كتابه الى أبواب لبيان أحكام شرعية استخلصها من متون الأحاديث وآيات القرآن المتعلقة بالأحكام (٣٤) .

وقد عرض البخارى صحيحه على أئمة الحديث فى عصره كأحمد ابن حنبل وابن معين وابن المدينى ، فشهدوا له بصحته الا فى أربعة أحاديث تبين أن القول فيها قول البخارى . ثم فحص علماء الحديث وحفاظه فى عصور مختلفة كتابه الصحيح فشهدوا له بالصحة ، ولم يجسّدوا مطعنا فيها الا نقدا شكليا لثمانى وسبعين حديثا من سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثا فى صحيح البخارى ، ومن أمثلة نقدهم الشكلى اعتراضهم على حديث ذكره البخارى فى صورة المرسسل بينما هو متصل معروف الوصل عند المحدثين (٣٥) وهذا النقد الشكلى لا يقدح فى صحة هذه الأحاديث . وقد كثرت شروح صحيح البخارى وأشهرها فتح البارى لابن حجر ، وعمدة القارى للعينى .

(٣٤) وفى هدى السارى ج ١ ص ١٩ « قال الشيخ محيى الدين نفع الله به » ، ليس مقصود البخارى الاقتصاد على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ولهذا المعنى اخلى كثيرا من الأبواب عن اسناد الحديث ، واقتصر فيه على قوله فيه فلان عن النبى صلى الله عليه وسلم او نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير اسناد ، وقد يورده معلقا ، وانما يفعل هذا لأنه اراد الاحتجاج للمسألة التى ترجم لها ، وأشار الى الحديث لكونه معلوما ، وقد يكون مما تقدم ، وربما تقدم قليلا ، ويقع فى كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفى بعضها ما فيه حديث واحد ، وفى بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها لا شئ فيه البتة ، من آيات القرآن أو أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣٥) وقد تعقب ابن حجر فى هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٣٤٤ ~ ٣٨١ نقد العلماء حديثا حديثا مبيّنا أن هذا النقد لا يقدح فى صحة الحديث .

وقد تلقت الأمة الاسلامية صحيح البخارى بالقبول ، حتى عرف بأنه
أصح كتاب بعد كتاب الله العزيز .

وقد أثارت جهود البخارى فى تنقيح الحديث وجمع الصحيح منه
وتدوينه حقد أعداء الاسلام ، من بعض الملاحدة وبعض أهل الكتاب
قسديما ومن بعض المستشرقين والشيوعيين حديثا ، وتبعهم فى ذلك بعض
المثقفين من المسلمين ممن بهروا بعلومهم أو لم يطلعوا على جهود علماء
الحديث . ونسب هؤلاء الحاقدين ومن والاهم الى البخارى بعض الطعون
فمن قائل أنه أخرج بعض أحاديث ضعيفة فى كتابه الصحيح لمخالفتها
فى نظره للعلم الحديث ، بينما العلم يكشف كل يوم عى جديد يؤيد
ما ورد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠ (٣٦) . ومن
طاعن فى أبى هريرة رضى الله عنه ليصل الى أن أحاديثه فى البخارى
لا يطمئن اليها ، بينما ثبت عند العلماء المحققين أن أبى هريرة رضى الله
عنه صحابى جليل ثقة أى عدل ضابط للحديث ، تيسرت له ملازمة
الرسول صلى الله عليه وسلم أغلب أوقاته فى أخريات حياته حتى حفظ
الكثير من سنته صلى الله عليه وسلم . كما أن امتداد حياة أبى هريرة بعد
وفاة النبى صلى الله عليه وسلم أتاح له أن ينشر ما حفظ من سنة المصطفى
صلى الله عليه وسلم (٣٧) ٠٠٠ ومن قائل ان البخارى رضى الله
عنه أخرج أحاديث اسرائيلية دسها اليهود على النبى صلى الله عليه
وسلم . وذلك ليشكك فى صحيح البخارى (٣٨) ، بينما جهود علماء الحديث
فى تحقيق الحديث وتمييز الصحيح من غيره نجحت نجاحا منقطع النظير
فى كشف الأحاديث الموضوعة أى المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه

(٢٦) انظر فى هذه المزايم والرد عليها كتاب السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى
لمصطفى السباعى ص ١٥٣ - ٣٧٥ .

(٣٧) راجع ما ذكرناه عند الكلام عن رواية الأحاديث من الصحابة بند ١٢ فيما سبق .
(٣٨) وبعض هؤلاء اتخذ عناوين خادعة لكتبه ، ومنها « أضواء على السنة
المحمدية - دفاع عن الحديث » ومنها « الأضواء القرآنية فى اكتساح الأحاديث الاسرائيلية
وتطهير البخارى منها » وانظر فى الرد على هذه الكتب : مصطفى السباعى فى كتابه
السنة المرجع السابق ، وسالم البهناوى فى كتابه السنة المفترى عليها ط الكويت ١٩٧٩ ،
وعبد الحليم محمود فى كتابه القرآن والنبي .

عليه وسلم ، واستبعاد الأحاديث الضعيفة ولو لم يثبت كذبها ٠٠٠ حتى أنها لم تدع حديثاً فيه أدنى شبهة تمس الحديث الا تصدت لها وحققها ، بما لم يسبق له مثيل في تاريخ التحقق من أقوال الأنبياء والرسل وقد شهد جهابذة علماء الحديث وحفاظه من أصحاب هذه الجهود ، أن ما ذكره البخاري في صحيحه هو من صحيح الحديث ، وقد عرفنا أنهم فحصوا صحيح البخاري على مدى قرون فشهدوا له بالصحة ، وتلقت الأمة الإسلامية هذا الكتاب بالقبول فلا عبرة بمزاعم هؤلاء الحاسقين ومن والاهم وهم يجهلون تحقيق حديث واحد ، فكيف يحكمون على البخاري الذي حقق ما يقرب من ستمائة ألف حديث ، حتى اختار منها في صحيحه عدة آلاف ! ولا تتوافر في واحد من هؤلاء الحاسقين ومن والاهم الشروط التي يجب أن تتوافر في علماء الجرح والتعديل ، وبالتالي لا يقبل منهم الطعن في البخاري أو في صحيحه ، فهو طعن من غير ذي صفة ، كجامع حطب لا يعرف من القراءة والكتابة الا اليسير يطعن في علم عالم من علماء الذرة أو من علماء أعقد الأجهزة الكهربائية !

٨٩ - صحيح مسلم :

جمعه وصنفه أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٣٩) . وقد رحل مسلم الى كل من الحجاز والعراق والشام ومصر وخراسان والري لتلقى الحديث عن شيوخها ، كما لازم البخاري وأخذ عنه . وشهد العلماء بنبوغته وعلمه وورعه (٤٠) وأطلق مسلم على كتابه « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٤١) .

(٣٩) ولد مسلم بمدينة نيسابور سنة اربع ومائتين وتوفي سنة احدى وستين ومائتين هجرية .

(٤٠) فقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء : كان مسلم بن الحجاج من اعلم الناس ، واوعية العلم ، ما علمته الا خيرا ٠٠٠ وقال مسلمة بن قاسم : « مسلم ابن الحجاج ثقة ، جليل القدر ، من الائمة » كتاب الشهادة ص ٣٠٩ .

(٤١) ولمسلم كتب اخرى ، منها المسند الكبير على أسماء الرجال ، وكتاب العسل ، وكتاب الكنى ، وكتاب من ليس له الا راو واحد ٠٠٠ الخ .

وبشرط مسلم فى تخريج الحديث أن يخرج الحديث السدى رواه
الثقات وهم العدول الضابطون ويكون اسناده متصلا ، ويثبت أن كل راو
من رواته عاصر - على الأقل - شيخه الذى روى عنه ، ان لم
يتحقق من لقائه به . ولا يورد مسلم فى صحيحه الا الحديث
الصحيح (٤٢) .

وعرض مسلم كتابه على شيخه أبى زرعة الرازى ، فما أشار عليه
بأن له علة حذفه ، وما أقره عليه وشهد بأنه صحيح لا علة فيه خرج .
ثم فحص علماء الحديث وحفاظه فى عصور مختلفة صحيح مسلم فشهدوا
لبيه بالبيحة ، ولم يجدوا مطعنا فيها الا فى مائة وثلاثين حديثا من
سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا به ، وهذه الطعون كانت
بيانا لعلل غير قاذحة فى صحة هذه الأحاديث (٤٣) .

وقد تلتقت الأمة الاسلامية صحيح مسلم بالقبول ، حتى عرف بأنه
أصح كتاب بعد صحيح البخارى . ولصحيح مسلم شروح أشهرها شرح
النسوى .

٩٠ - صحيح البخارى مقدم على صحيح مسلم :

جمهور العلماء على أن صحيح البخارى مقدم على صحيح مسلم
فيما يتعلق بصحة الحديث ، على أساس أن البخارى لا يخرج الحديث

(٤٢) مصطفى السباعى فى السنة ٤٤٨ و ٤٤٩ وتوثيق السنة لرفعت فوزى ص ٦٢
و ٦٣ ومحمد الاحمدى ابو النور فى شذرات من علوم السنة ج ١ ص ٢١٣ - ٢٢٠ .
(٤٣) ذلك أن الامام مسلم رحمه الله كان يذكر الحديث بكل الروايات التى صحت
عنده ، وقد قسم رواة الاحاديث الى حفاظ متقنين ، ثم متوسطين فى الحفظ والاتقان
ثم ضعفاء ومتروكين . فبيدا فى الحديث بذكر ما رواه الحفاظ المتقنون فيه ، ثم يذكر
ما رواه المتوسطون فى الحفظ والاتقان ، ولا يروى شيئا عن الضعفاء والمتروكين . وقد
عاب بعض علماء الحديث على مسلم ما رواه عن المتوسطين فى الحفظ والاتقان ، ورد
النوى عليهم بأن الامام مسلم يروى فى البداية عن الحفاظ المتقنين ويجعل هذا
اهل الحديث ، ثم اذا وردت رواية للحديث من المتوسطين فى الحفظ والاتقان التبعها
ذلك الاصل للتأكد بالتابعة او لزيادة فيه تنبه على فائدة . على أن بعض من جرحه
العلماء ممن روى عنهم مسلم تبين أنه جرحه غير مفسر السبب فلا يقبل ، او تبين أنه
ممن اخلط فى آخر عمره ، وأن اختلاطه كان بف روايته الحديث زمن لقائه الحفظ وهو
ما لا يقدر فيه . انظر صحيح مسلم بشرح النوى ج ١ ص ٢٥ و ٢٦ .

الصحيح في كتابه الا اذا ثبت أن كل واحد من رواته قد لقي شيخه الذي روى عنه وسمع منه ، حتى يتأكد من اتصال سنده الحديث ، بينما خرج مسلم الحديث الصحيح في كتابه اذا ثبت له أن كل واحد من رواته قد عاين شيخه الذي روى عنه مع امكان أن يلتقي به ، فالتعاصر مع امكان التلاقي كاف عنده في ثبوت اتصال سنده الحديث ، ولا شك أن ثبوت لقاء الراوى بشيخه وهو الشرط الذي اشترطه البخارى أقوى من ثبوت التعاصر مع امكان التلاقي الذي اكتفى به مسلم ، في افادته اتصال السند ، كذلك كان البخارى أكثر تشددا في عدالة الرواة وضبطهم الحديث . ومن المعروف أن صحة الحديث نتوقف على ثبوت اتصال رواة الحديث وعدالتهم واتقانهم حفظ الحديث وضبطه وسلامته من العيوب والعلل . . . الخ (٤٤) .

على أن صحيح مسلم يمتاز على صحيح البخارى في أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا جمع فيه طرقه التي ارتضاها مسلم ، وأورد فيه الفاظه المختلفة ، مما يسهل على طالب الحديث النظر في كل أسانيد الحديث ورواياته ، بينما كان البخارى يذكر أحيانا الحديث في باب معين ثم يذكر رواية أخرى له في باب آخر ، فتفرقت روايات الحديث عنده في أبواب قد تكون متباعدة ، مما يصعب معه على طالب الحديث النظر في كل أسانيد الحديث ورواياته الا بعد اتقانه صحيح البخارى كله ويرجع هذا الاختلاف الى أن البخارى كان منشغلا باستنباط أحكام فقهية من الحديث الصحيح الذي جمعه فرتبه وفقا لهذه الاحكام ، بينما كان مسلم منشغلا بالحديث وحده دون الاستنباط معه (٤٥) فصحيح البخارى كتاب حديث به فقه ، بينما صحيح مسلم كتاب حديث فحسب .

(٤٤) انظر وجوها أخرى في تقديم صحيح البخارى على صحيح مسلم في مدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر ج ١ ص ٢١ - ٢٣ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ٩١ وما بعدها .

(٤٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ - مقدمة النووي ج ١ ص ١٤ و ١٥ ، وهدى السارى - المرجع السابق ج ١ ص ٢٣ .

٩١ - الكتب المخرجة على البخارى ومسلم :

هناك مراجع للحديث الصحيح مخرجة على البخارى أو مسلم ، أهمها : السنن الكبير البيهقى ، وشرح السنة لأبى محمد البغوى ، وكتاب الدارقطنى ، وكتاب أبى عوانة الاسفرائينى ، وكتاب أبى بكر الاسماعيلى وكتاب أبى بكر البرقانى . وفى هذه الكتب أسانيد أخرى لأحاديث سبق أن أوردها البخارى أو مسلم (٤٦) .

والحديث الوارد فى هذه الكتب اذا قيل فيه « أخرجه البخارى » أو « أخرجه مسلم » فهذا يعنى أن البخارى أو مسلما قد أخرج أصل هذا الحديث ، مع احتمال وجود تفاوت فى اللفظ أو تنمات أو تفاوت فى بعض المعنى بين الحديث الوارد فى هذه الكتب والحديث الموجود فى البخارى أو مسلم ، لأن مصنفى هذه الكتب لم يلتزموا موافقة ما ذكره من أحاديث لألفاظ الحديث الواردة فى صحيح البخارى أو فى صحيح مسلم (٤٧) ، وإنما عنوا بجمع أسانيد أخرى للأحاديث التى تعضد الأحاديث الواردة فى كل من صحيح البخارى وصحيح مسلم ، طلبا لعلو الاسناد ، أى لتأكيد صحة الحديث بروايته من رواة آخرين عدول ضابطين ، غير الذين ذكرهم البخارى ومسلم . وقد تكون هناك تنمات أى زيادات فى متون بعض الأحاديث ، وقد عرفنا أن استكمال الحديث بزيادة ثقة أمر مقبول عند جمهور العلماء (٤٨) .

وتفيد هذه الكتب فى بيان مدى قوة الحديث ، لأن كثرة طرق رواية الحديث تفيد قوته عند الترجيح ، كما تفيد هذه الكتب فى استكمال بعض الأحاديث بما رواه الثقات من زيادات فى متونها ، كما قد تعين هذه الكتب ما أبهم من الرواة أو تميز ما أهمل منهم فى بعض

(٤٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١١ و ١٢ ، وتدريب الراوى ج ١ ص ١١١ .

(٤٧) وبالتالى لا يصح أن ينقل حديث من هذه الكتب ويقال هو على هذا الوجه فى كتاب البخارى أو كتاب مسلم ، إلا أن يقابل لفظه أى يراجع بما ورد فى كتاب البخارى أو فى كتاب مسلم ، وهناك كتاب الجمع بين الصحيحين لأبى عبد الله الحميدى ، وفيه كذلك زيادة تنمات لبعض الأحاديث الواردة فى الصحيحين .

(٤٨) راجع بند ٦٤ فيما سبق .

الأحاديث ، كما قد تسدل هذه الأحاديث على ما إذا كان الرواة السندين اختلط الأمر عليهم في أواخر عمرهم لكبر السن أو لمرض أو غيره فقد روى حديثاً معيناً قبل اختلاطهم أم بعده . كما تظهر هذه الكتب أن كل علة أعل بها حديث في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم هو سالم منها (٤٩) .

ونظراً لأن هذه الكتب تهتم بجمع أسانيد أخرى للأحاديث تعضد الأحاديث الواردة في كل من البخاري ومسلم ، فقد ظن بعض من يطلع على هذه الكتب أن علماء الحديث قد اهتموا بسند الحديث ولم يهتموا بمتنّه . وهذه نظرة قاصرة ، لأن هذه الكتب نوع من المؤلفات المتخصصة في موضوع معين من علوم الحديث وليست هي كل كتب علماء الحديث وقد جرى علماء الحديث على بحث كل جزئية من علوم الحديث في مؤلفات متخصصة ، فمنهم من ألف في الجرح والتعديل ، كالكتب التي تتحدث عن الضعفاء أو التي تتحدث عن الثقات ، أو التي تتحدث عن طبقات الصحابة وطبقات التابعين وطبقات تابعي التابعين ٥٥٠ (٥٠) ، ومنهم من ألف في علل الحديث ، ومنهم من ألف في عيوب الحديث كمن ألف في المضطرب من الحديث أو ألف المسدرج من الحديث ، ومنهم من ألف في زيادات الثقات ، ومنهم من ألف في النسخ والمنسوخ من الحديث ٥٥٠ حتى أنك تستطيع أن تحصى ما يقرب من ألف كتاب أو يزيد في موضوعات علوم الحديث ، وكل كتاب منها في تخصصه كأنه رسالة علمية تستحق أعلى درجات التقدير . وقد عرفنا اهتمام العلماء بسند الحديث للتأكد من سلامة نقله إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . كما عرفنا اهتمامهم كذلك بمتن الحديث للتأكد من صدوره من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك ما تعارفوا عليه من أن الحكم على سند الحديث ليس حكماً على متنه ، وأن من جاءنا بحديث لم يدون في عصر جمع الحديث وتدوينه فلا يقبل منه ولو أسنده إلى رواة عدول ضابطين ، وعرفنا كيف فحصوا متن الحديث ليعرفوا ما إذا كان قد روى باللفظ أو بالمعنى ، وما إذا كان في المتن اختصار أم استكمال بزيادة ثقة ، وما إذا كان المتن قد

(٤٩) تدريب الراوى ج ١ ص ١١٥ و ١١٦ .

(٥٠) بل للمخطيب كتاب فيمن اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد بين وفانها ، ولمسلم

كتاب فيمن لم يرو عنه الا واحد . تدريب الراوى ج ٢ ص ٢٦٤ و ٢٩٦ .

نسخ ، والحكم فى تعارض مختلف الحديث ، والحكم فيما اذا كان المتن به علة أو شذوذ ، وأمارات وضع الحديث والكذب فيه ٠٠٠ الخ .

٩٢ - مراجع أخرى وردت بها أحاديث صحيحة :

هناك أحاديث صحيحة أخرى وردت فى غير صحيحى البخارى ومسلم .

وتؤخذ هذه الأحاديث مما نص على صحته فى الكتب الآتية :

(أ) سنن أبى داود (٥١) :

وقد استقصى أبو داود فيه أحاديث الأحكام أو السنن فحسب ، وجعله مقصورا عليها فلم يذكر أحاديث وردت فى الفضائل أو الآداب أو القصص أو التفسير .

وقد ذكر فيه أحاديث صحيحة وأحاديث تشبهها أو تقاربها ، فان كان الحديث فيه وهن شديد أتبعه ببيان ذلك ، وما سكت عن بيان درجته فهو صالح للاعتبار فحسب ، أى ينظر فيه ولا يستشهد به الا اذا كان هناك حديث آخر صحيح أو حسن يعضده ، ويرجع فى ذلك الى شروح هذا الكتاب التى توضح درجة هذا الحديث (٥٢) .

(ب) سنن النسائى (٥٣) :

وهى كتابه « السنن الكبرى » وجمع فيه أحاديث صحيحة وأخرى بها علل . ثم اختصره فى السنن الصغرى وسماه « المجتبى من السنن » ليقصر فيه على الحديث الصحيح ، لكن تبين لعلماء الحديث أن به بعض الأحاديث الضعيفة وإن كانت أقل مما ورد فى السنن الكبرى (٥٤) .

(٥١) أبو داود هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران ، وكنيته أبو داود واشتهر بها . ولد سنة ٢٠٢ وتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، وتتلخص على أحمد بن حنبل وغيره .

(٥٢) ومن هذه الشروح شرح الخطابى وشرح قطب الدين اليمى الشافعى وشرح شهاب الدين الرملى وشرح محمود خطاب السبكي . مصطفى السباعى فى السنة ٤٥١ ورفعت فوزى فى توثيق السنة ٦٣ ومحمد الاحمدى أبو النور - شذرات من علوم السنة ج ١ ص ٢٢١ .

(٥٣) النسائى هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر بن دينار . وينسب الى بلدة تسمى نسا بخراسان فسمى بالنسائى واشتهر بها ، ولد سنة ٢١٥ هـ وتوفى سنة ٣٠٣ هـ .

(٥٤) ومن شروح المجتبى ، كتاب زهر الربى على المجتبى لجلال الدين السيوطى مصطفى السباعى فى السنة ٤٥٠ ورفعت فوزى فى توثيق السنة ٦٣ .

(ج) جامع الترمذى (٥٥) :

ويسمى الجامع للسنن ، وجمع فيه الأحاديث التى يحتج بها الفقهاء ، فجمع فيه أحاديث صحيحة وأحاديث حسنة وبعض الأحاديث الضعيفة ، وذكر فيه درجة كل حديث من حيث الصحة والحسن والضعف ، مع بيان مذاهب الصحابة وعلماء الأمصار فيما ذكره من أبواب (٥٦) .

(د) كتب أخرى :

منها سنن ابن ماجه ، الا أنه جمع فيه أحاديث صحيحة وأخرى حسنة ، وثالثة ضعيفة وبعض هذه الأحاديث رواها متهمون بالكذب . وبالتالى لا يرجع الى حديث فى سنن ابن ماجه الا بعد الرجوع الى شروحه لمعرفة درجة الحديث (٥٧) .

وقد اعتبر بعض علماء الحديث المتأخرين سنن ابن ماجه من أصول كتب الحديث ، بينما رأى البعض الآخر أن موطأ مالك يعتبر من هذه الأصول (٥٨) ، ورأى آخرون اعتبار كتاب الدارمى فى الحديث أولى من اعتبار كتاب ابن ماجه (٥٩) .

(٥٥) الترمذى هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، وكثيره أبو عيسى ، وهو من ترمذ ، فسمى الترمذى والبتهر بذلك ، ولد سنة ٢٠٩ هـ وتوفى سنة ٢٧٩ هـ ، وتلمذ على البخارى وغيره .

(٥٦) ومن شروح هذا الكتاب شرح أبى بكر بن العري ، وشرح جلال الدين السيوطى وشرح ابن رجب الحنبلى ، وكتاب تحفة الاحوذى لعبد الرحمن المباركفورى الهندى . مصطفى السباعى فى السنة من ٤٥٣ ورفعت فوزى فى توثيق السنة من ٦٣ ، ويلاحظ أن ما رواه الترمذى عن المصنوع والكلبى أحاديث ضعيفة ، لأن المصنوع كان ممن يضع الحديث عمدا ، والكلبى متهم بالكذب .

(٥٧) وابن ماجه هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه . ولد سنة ٢٠٧ هـ وتوفى سنة ٢٧٣ هـ - ومن شروح سنن ابن ماجه كتاب مصباح الزجاجة على سندن ابن ماجه للسيوطى ، ومصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه للدميرى .

(٥٨) والإمام مالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحى ، وهو صاحب المذهب المالكى ، ولد سنة ٩٣ هـ وتوفى سنة ١٧٩ هـ .

(٥٩) مصطفى السباعى فى السنة من ٤٥٤ و ٤٥٥ .

المبحث الثانى

الحديث الحسن والحديث الضعيف

٩٢ - الحديث الحسن :

الحديث الحسن هو ما رواه عدول ضابطون عن عدل ضابط الى منتهاه ، بينهم راو غير متقن للضبط ، بسند متصل ومرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع سلامة سنده ومتنه من العيوب والعلل القادحة والشذوذ (٦٠) .

فالحديث الحسن يتحقق بالآتى :

أولا : أن كل رواة عدول ضابطون للحديث ، غير أن من بينهم راو درجته فى ضبط الحديث تقصر عن درجة الاتقان المعروفة فى رواية الحديث الصحيح ، ولكنه يرتفع عن الضعفاء ، لأن ضبط الحديث درجات : عليا ووسطى ودنيا . فالعلياء صفة رواية الحديث الصحيح ، والوسطى صفة أحد رواة الحديث الحسن ، والدنيا من صفات رواية الحديث الضعيف

ثانيا : سند الحديث الحسن ومتنه سليمان من العيوب كالاضطراب والادراج والقلب ، وسليمان كذلك من العلل القادحة وهى الأمور الغامضة القادحة فى صحته بينما ظاهر الحديث السلامة منها ، وسليمان أيضا من شذوذ وهو ما خالف الثقة فيه من هو أرجح منه .

وهذا هو الحديث الحسن لذاته ، وهو يفترق عن الحديث الصحيح فى أن كل رواية الحديث الصحيح من العدول الذين بلغوا درجة الاتقان فى ضبط الحديث ، بينما رواية الحديث الحسن عدول من بينهم راو لم يبلغ درجة الاتقان فى الضبط (٦١) . كما يختلف الحديث الحسن عن

(٦٠) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦ وما بعدها ، وتدريب الراوى ج ١ ص ١٥٣ وما بعدها ، وكتاب الشهاوى ص ١٨ ، وتوثيق السنة لرفعت فوزى ص ١٠٦ .
(٦١) وهناك حديث حسن لغيره ، وسمره عند الحلام عن الحديث الضعيف غير الموضوع ، بد ٩٤ مكرر فيما يلى .

الحديث الضعيف فى أن رواة الحديث الحسن عدول ضابطين ، وسنده ومثنه غير موضوع ولا عيب فيه ولا علة ولا شذوذ ، بينما رواة الحديث الضعيف بينهم ضعيف أو سنده أو مثنه موضوع أو به عيب أو علة أو شذوذ .

وإذا ورد الحديث الحسن لذاته من وجه آخر غير ضعيف ، تبين أن الراوى غير المتقن فى الضبط قد حفظ هذا الحديث ولم يختل ضبطه له ، وسمى ذلك الحديث الحسن لذاته بالحديث الصحيح لغيره ، فهو حسن فى الأصيل روى بأكثر من طريق ، من رواة عدول ضابطين وإن كان أحدهم غير متقن فى الضبط ، وكثرة طرقه على هذا النحو تقويه وتعضده الى الحد الذى يمكن معه تسميته بالصحيح لغيره (٦٢) وهو يختلف عن الصحيح لذاته ، فهذا الأخير يجب أن يثبت أن كل رواته عدول بلغوا درجة الاتقان فى ضبط الحديث ، مع سلامة سنده ومثنه من عيب أو علة أو شذوذ .

ويلحظ أن الحديث حسن الاسناد غير الحديث الحسن . فالحديث الحسن حديث صحيح الاسناد صحيح المتن ، بينما الحديث حسن الاسناد قد يكون مثنه شاذاً أو معللاً فيكون حديثاً ضعيفاً .

وقول بعض العلماء فى حديث أنه « حسن صحيح » ، يقصد به أنه روى مرة باسناد حسن وروى مرة أخرى باسناد صحيح ، أو أن أن راويه وصفه بعض علماء الجرح والتعديل بأنه صدوق بينما وصفه البعض الآخر بأنه ثقة ، ولم يترجح أى الوصفين ، فيقال فى حديثه أنه

(٦٢) ومثاله حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . » فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والحيانة ، لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن . فلما انضم الى ذلك كونه روى من أوجه أخرى ، رال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصححه الاسناد والتحق بدرجة الصحيح « مقدمة ابن الصلاح ص ١٧ .

حسن صحيح بمعنى أنه حسن عند قوم لأن راويه صدوق عندهم
وصحيح عند آخرين لأن راويه ثقة عندهم (٦٣) .

وقد يقال في حديث أنه « حسن غريب » ، ويقصد بذلك أنه
حديث حسن روى بإسناد واحد ، أو أن سنده غريب أى لم يرد إلا مرة
واحدة .

والحديث الحسن دون الحديث الصحيح في المرتبة ، ويجوز الاحتجاج به
عند جمهور العلماء لتوافر صفات قبول الحديث فيه (٦٤) . وقد
تساهل بعض العلماء في اعتبار بعض الأحاديث الحسنة أحاديث صحيحة
من ذلك ما ورد في كتاب المستدرك للحاكم وكتاب صحيح ابن حبان ،
بل أدرج البعض الحديث الحسن في أنواع الصحيح ولم يجعله قسماً
مستقلاً (٦٥) .

٩٤ - الحديث الضعيف :

الحديث الضعيف هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث

-
- (٦٣) كتاب الشهاوى من ٢٢ و ٢٣ .
(٦٤) مقدمة ابن الصلاح من ١٩ و ٢٠ وكتاب الشهاوى من ١٩ .
(٦٥) ويلاحظ أن هناك مصطلحات أخرى استعملها بعض علماء الحديث منها :
(أ) وصفهم لحديث بأنه « جيد » وهذا مرادف للصحيح عند بعضهم ، بينما هو
أدنى من الصحيح وفوق الحسن عند البعض الآخر .
(ب) وصفهم لحديث بأنه « مجود » ، أو صالح ، أو ثابت » وهذا مرادف للصحيح
عند البعض ، وللحسن عند البعض الآخر ، وللصحيح والحسن معاً عند آخرين .
(ج) وصفهم لحديث بأنه « مشبه » وهذا يعنى أنه أقل درجات الحديث الحسن
عند البعض أو مرتبة أدنى من الحسن وفوق الضعيف عند البعض الآخر (تدريب الراوى
ج ١ من ١٧٨ وكتاب الشهاوى من ٢١ و ٢٢) .
أما « ما صار إليه صاحب المصابيح (البغوى) رحمه الله من تقسيم أحاديثه
إلى نوعين : الصحيح والحسان ، مريداً بالصحيح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما ،
وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذى والبيهقى في تصانيفهم ، فهذا اصطلاح لم
يعرف . وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك - مقدمة ابن الصلاح من ١٨ وقد
تقدم أن هناك أحاديث صحيحة عند أبي داود والترمذى وغيرهما .

الضحيح ولا صفات الحديث الحسن (٦٦) بأن كان رواته أو أحدهم من الضعفاء ، أى لم تتوافر فيهم صفات العدالة أو صفات الضبط ، أو كان سنده غير متصل ، أو كان سنده أو متنه به عيب أو علة قادحة أو شذوذ .

ومن الأحاديث الضعيفة ما له اسم خاص ، كالحديث الموضوع ، والمتروك ، والمسدرج ، والمقلوب ، والشاذ ، والمضطرب ، والمعسلق ، والمنقطع ، والمعضل ، والمرسل ، والمدلس ، والمبهم ، والمعلل . . . الخ

فالحديث الموضوع هو حديث من رواته كذاب وضعه من كلامه أو من كلام غيره ونسبه عمداً إلى رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم (٦٧) .

والحديث المتروك هو حديث انفرد بمتنه أو بسنده راو ضعيف ، سبب ضعفه اتهامه بالكذب أو بالفسق أو بكثرة الغفلة (٦٨) .

والحديث المسدرج هو حديث دخل في متنه أو في سنده ما ليس منه (٦٩) .

والحديث المقلوب هو حديث قلب شيء في سنده أو في متنه (٧٠) .

والحديث الشاذ هو حديث رواة ثقة مخالفاً في متنه أو في سنده من هو أرجح منه ، مع عدم إمكان الجمع بينهما (٧١) .

والحديث المضطرب هو حديث رواه ثقة أو ثقات على أوجه مختلفة متساوية في الصحة في متنه أو في سنده (٧٢) .

(٦٦) والبعض يعرف الحديث الضعيف بأنه ما لا تتوافر فيه شروط الحديث الحسن باعتبار أنه لا تتوافر فيه شروط الحديث الصحيح من باب أولى .

(٦٧) راجع بند ٧٤ فيما سبق .

(٦٨) راجع بند ١٩ - ٢٥ فيما سبق .

(٦٩) راجع بند ٥٣ و ٦٦ فيما سبق .

(٧٠) راجع بند ٥٤ و ٦٧ فيما سبق .

(٧١) راجع بند ٨٢ فيما سبق .

(٧٢) راجع بنود ٥٦ و ٦٨ فيما سبق .

(م ١٥ - علوم السنة)

والحديث المعلق هو حديث حذف من مبدأ سنده راو فأكثر
على التوالي (٧٣) .

والحديث المنقطع هو حديث حذف من سنده قبل الصحابي راو
أو راويان ، لا على التوالي (٧٤) .

والحديث المعطل هو حديث حذف من سنده راويان على
التوالي في موضع واحد (٧٥) .

والحديث المرسل هو حديث حذف من سنده الصحابي (٧٦) .

والحديث المدلس هو حديث حذف راويه من سنده شيخه الذي
سمعه منه ، أو حذف من سنده ضعيف بين ثقتين ، أو وصف شيخه بغير
صفته (٧٧) .

والحديث المبهم هو حديث في سنده أو في متنه شخص غير
معين (٧٨) .

والحديث المعلل هو حديث اطلع أحد العلماء على علة قاذحة
فيه مع أنه ظاهر السلامة منها (٧٩) .

ويبدو مما سبق أن من الأحاديث الضعيفة ما ثبت أنه مكذوب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الأحاديث الموضوعة ، ومن
الأحاديث الضعيفة ما لم يثبت أنه مكذوب على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ولكن به ما يورث شسكا في نسبته الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، فكان من الحيطة تنقية السنة النبوية الشريفة منه .

-
- (٧٣) راجع بند ٤٥ فيما سبق .
 - (٧٤) راجع بند ٤٤ فيما سبق .
 - (٧٥) راجع بند ٤٦ فيما سبق .
 - (٧٦) راجع بند ٤٣ فيما سبق .
 - (٧٧) راجع بند ٥٨ فيما سبق .
 - (٧٨) راجع بند ١٩ - ٢٥ فيما سبق .
 - (٧٩) راجع بند ٨٣ فيما سبق .

وقد أجمع العلماء على عدم العمل بالحديث الضعيف إذا كان موضوعاً أي مكذوباً ، وإذا لم يكن الحديث الضعيف موضوعاً فلا يحتج به كذلك عند جمهور العلماء ، لأنه لم يثبت أنه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأخذ بهذا الحديث الضعيف زيادة في السدين بغير علم أو برهان . وخير للمرء أن يقول برأيه في أمر لا نص فيه من قرآن أو سنة ثابتة ، من أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت أنه قاله ، لأن من يجتهد برأيه إذا أخطأ ينسب إليه خطأه ، أما من ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت أنه قاله فقد ينسب الخطأ إلى المصطفى المعصوم صلى الله عليه وسلم (٨٠) .

وتحرم رواية الأحاديث الضعيفة إلا لبيان ضعفها ، وبالتالي من أراد رواية حديث ضعيف فعليه بيان ضعفه مع صيغة تدل على الشك في صحته ، كان يقول : نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وهو حديث ضعيف ، أو روى عنه كذا وهو حديث ضعيف ، أو بلغنا عنه كذا وهو حديث ضعيف ، أو ورد عنه أو جاء عنه أو زوى بعضهم أو ما أشبه ذلك من العبارات مع ضرورة التنبيه بشأن الحديث ضعيف . ولا يصح أن يروى الحديث الضعيف بعبارة : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » أو نحو ذلك من العبارات الدالة على الجزم بأنه قال ذلك .

وقد يكون الحديث ضعيف الاسناد بينما يكون متنه صحيحا روى
باسناد آخر صحيح . ومن علم حديثا ضعيفا بالاسناد وأراد أن يرويه
فعليه أن يبين أنه ضعيف الاسناد ، ولا يجوز أن يقول فيه حسن أو
ضعيف ، لجواز أن يكون متنه صحيحا قد روى بسند آخر صحيح (٨١)
فالدقة والاحتياط كلاهما واجب في رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١٠) كتاب الشهاوى ص ٢٤ ، وهناك من يرى العمل فى الفضائل بالحديث الضعيف غير الموضوع ، وهو سرجوح له خطره على السنة .

(٨١) كتاب الشهاوى ص ١٤ .

٩٤ مكرر - سمي بعض العلماء بعض الأحاديث الضعيفة بالحديث « الحسن لغيره » وهو حديث من رواه مستور أى راو لم تتحقق أهليته ، أى مجهول العدالة من حيث الباطن لكنه عدل فى الظاهر أى لم يثبت أنه فاسق غير عدل ، كما لم يثبت أنه كثير الخطأ فى الضبط ، وثبت أن هذا الحديث يعضده - أى روى بلفظه أو بمعناه - حديث آخر صحيح أو حسن . فهذا الحديث الضعيف تقوى بغيره ، فارتفع الى مرتبة « الحديث الحسن لغيره » (٨٢) ، أما اذا روى الحديث الضعيف راو ضعيف يكون ضعفه بسبب اتصافه بفسق أو بكثرة الخطأ فإنه لا يكون حديثا حسنا لغيره ، ويظل حديثا ضعيفا ، مهما وافق حديثا صحيحا آخر أو حديثا حسنا (٨٣) . كما أن الحديث الضعيف لا يتقوى بحديث ضعيف آخر ، فتعدد طرق الحديث الضعيف لا تقويه الا اذا كان حسنا لغيره يعضده حديث صحيح أو حسن .

ويرى بعض العلماء العمل بالحديث الحسن لغيره ، باعتبار أنسبه يندرج تحت أصل معمول به ، وبشرط أن لا يعتقد عند العمل بهذا الحديث صحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونرى أنه طالما كان هذا الحديث الحسن لغيره مندرجا تحت أصل معمول به فيعمل بهذا الأصل دون الحديث الحسن لغيره ، لأنه حديث لم يثبت صحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان أيضا لم يثبت أنه كذب وقد يكون صدقا ، وبالتالي فهو يورث شكاً فى نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان من الحيطة صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل ريبة وشك .

(٨٢) ففى مقدمة ابن الصلاح ص ١٦ أن للحديث الحسن قسما آخر هو « الحديث الذى لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو منهم بالكذب فى الحديث أى لم يظهر منه تعدد الكذب فى الحديث وذا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً » .

(٨٣) تدريب الراوى ج ١ ص ١٧٧ وكتاب الشهاوى ص ١٨ .

٩٥ - الحمد لله صدق وعده ، وحفظ سنة نبيه :

على الرغم من أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، بلغتهما نبى أمى الى أمة أمية ، فقد كانا العلم الذى محى الله به الجاهلية ، والنور الذى يضىء الظلمات ، والهدى الذى ينقذ من الضلال ، وذلك من معجزات النبوة ، وشاهد على أنه لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .

وقد رأينا أنه بعد أن حفظ الله عز وجل القرآن الكريم حتى ذاع وانتشر فى العالم مع الفتوحات الاسلامية ، هيا الله عز وجل للأمة الاسلامية من يحفظ لها سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، فانتشرت مدارس تنبأى فى حفظ وجمع هذه السنة النبوية الشريفة ، حتى كان طلبتها بالآلاف ، وظهر المحققون من أئمة الحديث يجمعون هذه السنة ويدونونها فى مسانيد ومصنفات ، ويميزون ما يصح مما نسب منها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يصح .

ومن يتأمل جهود علماء الحديث يدرك أن هؤلاء الجهابذة قد بذلوا كل جهد فى تحقيق كل حديث ، حتى ميزوا الصحيح منه والحسن والضعيف ، على أدق وأصح منهج علمى فى تحقيق الأخبار والآثار . ولم يعرف هذا المنهج الا منهم وعندهم ، وشهد لهم به علماء الشرق والغرب . ولقد عاش أئمة الحديث مع سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وحرصوا على تتبع هديه ، ومعرفة ما يأمر به وينهى عنه ، وما يحبه وما يكرهه ، حتى كان الواحد منه كأنه يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يكن من أصحابه ، يعرف كافة الدقائق والتفاصيل من أحواله صلى الله عليه وسلم حتى فى أموره الخاصة ، فصارت له ملكة يميز بها ما يصح وما لا يصح مما ينسب اليه صلى الله عليه وسلم .

ولا نعلم أمة من الأمم غير الأمة الاسلامية حفظت عن نبيها هديه كاملا من قرآن وسنة ، وحفظت على أمته من بعده نصوص دينها كاملة مضبوطة ، بريئة من أى خلل ، نقية من أى زلل ، كما نفت عنه وعن

شريعته التبديل والتحريف ، ونحوه مما ظهر فى الأمم السابقة ، حتى لا يمكن لأى زائغ أو مبتدع أن يزيد فى آية من القرآن أو فى سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حرفا ولا شكلا لحرف الا أنكرت عليه الأمة الاسلامية ذلك ونبهوا عليه وميزوا خطأ ذلك من صوابه .

وهكذا كما حفظ الله عز وجل كتابه ، حفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأكمل دينه وأتم نعمته ورضى لعباده الاسلام ديننا ، وصدق الله العظيم حيث يقول « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

« والحمد لله رب العالمين »

فهرس

صفحة	الموضوع
٣	مقدمة الكتاب
	الكتاب الأول
	النظام الأساسى للأمة الإسلامية
٧	تمهيد
٩	مقدمة الدستور
	الباب الأول
	أركان الإسلام وأصول شريعته
	الفصل الأول : أركان الإسلام
١١	١ - حديث : « بنى الإسلام على خمس ٠٠٠ »
	الفصل الثانى : أصول الشريعة الإسلامية
	أولا : نصوص الشريعة الإسلامية :
	٢ - حديث : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله
١٢	وسنتى »
١٣	٣ - حديث : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه »
١٤	٤ - حديث : « ان كذبا على ليس ككذب على أحد ٠٠٠ »
	ثانيا : الاجتهاد :
١٤	٥ - حديث : « من سن فى الإسلام سنة حسنة ٠٠٠ »
١٥	٦ - حديث : « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »
	ثالثا : العمل بالشريعة الإسلامية :
١٦	٧ - حديث : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات ٠٠٠ »
١٦	٨ - حديث : « ان الدين يسر ٠٠٠ »
	٩ - حديث : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا
١٧	منه ما استطعتم ٠٠٠ »
	الباب الثانى
	النظام الاجتماعى والاقتصادى
	الفصل الأول : النظام الاجتماعى
	أولا : الأخوة الإسلامية :
١٨	١٠ - حديث : « المسلم أخو المسلم ٠٠٠ »
١٩	١١ - حديث : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ٠٠٠ »
٢٠	١٢ - حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »
٢٢	١٣ - حديث : « لاتحاسدوا ، ولا تباغضوا ، ولا تجسسوا ٠٠٠ »
	ثانيا : الأخذ بمكارم الأخلاق :
٢٢	١٤ - الصدق : حديث : « عليكم بالصدق ٠٠٠ »

الموضوع	صفحة
١٥ - الرفق : حديث : « ان الرفق لا يكون فى شيء الا زانه ٠٠٠ »	٢٣
١٦ - الرحمة : حديث : « لا يرحم الله من لا يرحم الناس »	٢٣
١٧ - الكلمة الطيبة ومراعاة الجار واکرام الضيف ٠ حديث : « من	
كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ٠٠٠ »	٢٤
ثالثا : صلة الرحم والأسرة :	
١٨ - حديث : « من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك »	٢٥
١٩ - حديث : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ٠٠٠ »	٢٦
٢٠ - حديث : « استوصوا بالنساء خيرا »	٢٧
٢١ - حديث : « اتقوا الله واعدلوا فى أولادكم »	٢٧

الفصل الثانى : النظام الاقتصادى

أولا : المال :

٢٢ - التحرر من سطوة المال : حديث : « تعس عبد الدينار	
والدرهم ٠٠٠ »	٢٨
٢٣ - الكسب الحلال : حديث : « ان هذا المال خضر حلو ، فمن أخذه	
بسخاوة نفس بورك له فيه ٠٠٠ »	٢٩
٢٤ - التعمير : حديث : « ما من مسلم يغرس غرسا ٠٠٠ »	٣٠
٢٥ - انفاق المال الحلال فى سبيل الله : حديث : « على كل مسلم	
صدقة ٠٠٠ »	٣٠
٢٦ - توزيع الثروات : حديث : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فان	
فضل شيء فلاهلك ٠٠٠ »	٣١

ثانيا : العمل :

٢٧ - الأخذ بأسباب التقدم : حديث : « المؤمن القوى خير من المؤمن	
الضعيف ٠٠٠ »	٣٢
٢٨ - العمل الصالح شرف : حديث : « لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتى	
بحزمة حطب ٠٠٠ »	٣٤
٢٩ - الاخلاص فى العمل : حديث : « انما الأعمال بالنيات ٠٠٠ »	٣٥
٣٠ - العمل المستطاع الدائم : حديث : « عليكم من الاعمال	
ما تطيقون ٠٠٠ »	٣٥

ثالثا : سرعة الوفاء بالحقوق واجتناب الغش :

٣١ - حديث : « مطل الغنى ظلم »	٣٦
٣٢ - حديث : « من غش فليس منى »	٣٧

الباب الثالث

النظام السياسى

الفصل الأول : نظام الحكم

أولا : ضمانات الحكم السليم :

الموضوع	صفحة
(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .	
٣٣ - حديث : « الدين النصيحة ٠٠٠ »	٣٨
٣٤ - حديث : « من رأى منكم منكرا فليغيره ٠٠٠ »	٣٩
(ب) سيادة الشريعة	
٣٥ - حديث : « ٠٠٠ انما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه ٠٠٠ »	٤٠
ثانيا : الولاية (ويندرج تحتها الامارة والقضاء والحسبة وغيرها)	
٣٦ - حديث : « لا تسأل الامارة ٠٠٠ »	٤١
٣٧ - حديث : « كلکم راع وكلکم مسئول عن رعيته ٠٠٠ »	٤٢
٣٨ - حديث : « ما بعث الله من نبي أو استخلف من خليفة الا كانت له بطانتان ٠٠٠ »	٤٣
٣٩ - حديث : « انما الامام جنة يقاتل من ورائه ٠٠٠ »	٤٤
٤٠ - حديث : « اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ٠٠٠ »	٤٤
٤١ - حديث : « ما من أمير يلى أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح ٠٠٠ »	٤٥
٤٢ - حديث : « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته ٠٠٠ »	٤٥
٤٣ - حديث : « اللهم من ولى من أمر أمتي شيئا فشق عليهم ٠٠٠ »	٤٦
٤٤ - حديث : « من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا فما فوقه ٠٠٠ »	٤٦
ثالثا : البيعة :	
٤٥ - حديث : « بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تسرقوا ٠٠٠ »	٤٧
٤٦ - حديث : « على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره ، الا أن يؤمر بمعصية ٠٠٠ »	٤٨
الفصل الثانى : الجهاد فى سبيل الله	
أولا : جهاد النفس :	
٤٧ - الحديث : « قيل يا رسول الله : من أكرم الناس ؟ قال : أتقاهم ٠٠٠ »	
٤٨ - الاحسان : حديث : « سبعة يظلهم الله يوم القيامة فى ظله ٠٠٠ »	٥١
٤٩ - ترك النفاق : حديث : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ٠٠٠ »	٥٢
٥٠ - اجتناب الموبقات : حديث : « اجتنبوا السبع الموبقات ٠٠٠ »	٥٢

- ثانيا : جهاد الأعداء :
- ٥١ - حديث : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو
٥٣ في سبيل الله »
- ٥٢ - حديث : « انتدب الله لمن خرج في سبيله ٠٠٠ »
- ٥٣ - حديث : « من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه ٠٠٠ »
- ٥٥ - حديث : « من جهز غازيا في سبيل الله ٠٠٠ »
- ٥٤ - حديث : « ٠٠٠ إلا ان القوة الرمي ٠٠٠ »
- ٥٦ - حديث : « رباط يوم في سبيل الله ٠٠٠ »
- ٥٧ - حديث : « لا تمنوا لقاء العدو ٠٠٠ »
- ٥٨ - حديث : « الحرب خدعة »
- ثالثا : وعد الله بالنصر :
- ٥٩ - حديث : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ٠٠٠ »
- ٦٠ - حديث : « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده ، وقيصر ليهلك
٦٠ ثم لا يكون قيصر بعده ٠٠٠ »
- ٦١ - حديث : « لتقاتلن اليهود فلتقتلنهم ٠٠٠ »
- رابعا : التحذير من الفتن :
- ٦٢ - حديث : « ستكون فتن ٠٠٠ »
- ٦٣ - حديث : « اذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة ٠٠٠ »

الكتاب الثاني

علوم السنة

- تمهيد : التعريف بالسنة وعلومها والرد على منكريها
- ١ - التعريف بالسنة والحديث والأثر والخبر
- ٢ - حفظ السنة
- ٣ - صلة السنة بالقرآن
- ٤ - الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والتحذير من معصيته
- ٥ - النار لمن يكذب متعمدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٦ - أهمية علوم السنة
- ٧ - مشبهات تستهدف انكار السنة ، والرد عليها
- ٨ - جمع الحديث وتدوينه (علم الحديث رواية)
- ٩ - التحقق من صحة الحديث (علم الحديث دراية او علم مصطلح
الحديث)
- ١٠ - منهج علماء الحديث في التحقق من صحة الحديث

الباب الأول

فحص سند الحديث

الفصل الأول : رواية الحديث وأحوالهم :

المبحث الأول : حصر رواية الحديث وفحص أحوالهم :

١١ - أولا : رواية الحديث ، وعدم قبول حديث روى بعد عصر التدوين

٩٩ ولم يكن قد دون

٩٩ ١٢ - رواية الحديث من الصحابة

١٠١ ١٢ مكرر (١) - عدالة الصحابة

١٠٥ ١٢ مكرر (٢) - الصحابة بين مكثر ومقل في رواية الحديث

١٢ مكرر (٣) - شبهات تستهدف التشكيك في أبي هريرة

١٠٧ والرد عليها

١١٠ ١٣ - رواية الحديث من التابعين وتابعيهم

١١١ ١٣ مكرر - شبهات للتشكيك في الزهري والرد عليها

١١٤ ١٤ - ثانيا : التعرف على أحوال كل راو للحديث

١١٤ ١٥ - معرفة أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم وألقابهم

١١٩ ١٦ - معرفة تاريخ الراوى

١١٩ ١٧ - تقسيم الرواة

المبحث الثانى : شروط رواية الحديث والجرح والتعديل

١٢٢ ١٨ - شروط وآداب من تقبل روايته للحديث

١٢٢ ١٩ - الشرط الأول : العدالة

١٢٣ ٢٠ - الشرط الثانى : الضبط

١٢٤ ٢١ - آداب المحدث وطالب الحديث

١٢٦ ٢٢ - المقصود بالجرح والتعديل

١٢٧ ٢٣ - شروط الجرح والمعدل

١٢٧ ٢٤ - تقسيم الرواة الى ثقات وضعفاء

١٣١ ٢٥ - مراتب الجرح والتعديل

الفصل الثانى : طرق نقل الحديث واتصال سنده ورفع

وسلامته من العيوب

٢٦ - أهمية فحص طريقة نقل الحديث ومدى اتصال سنده ورفع

١٣٥ وسلامته من العيوب

المبحث الأول : التعرف على طريقة نقل الحديث

١٣٥ ٢٧ - طرق نقل الحديث (التحمل والأداء)

٢٨ - السماع من الشيخ راوى الحديث (الحديث المساموع

١٣٦ من الشيخ)

الموضوع	صفحة
٢٩ - القراءة على الشيخ أو عرض القراءة (الحديث المقروء على الشيخ)	١٣٨
٣٠ - الاجازة (الحديث المجاز من الشيخ)	١٣٩
٣١ - المناولة (الحديث المناول به من الشيخ)	١٤١
٣٢ - المكاتبه (الحديث المكتوب من الشيخ)	١٤٢
٣٣ - الاعلام	١٤٣
٣٤ - الوصية	١٤٤
٣٥ - الوجادة (الحديث الموجود في كتاب)	١٤٥
٣٦ - خلاصة الشروط العامة في طرق نقل الحديث	١٤٦
٣٧ - تدرج طرق نقل الحديث	١٤٨
٣٨ - رموز رواية الحديث	١٥٠
المبحث الثاني : اتصال سند الحديث ورفع سلامته من العيوب	
٣٩ - المقصود باتصال السند	١٥١
٤٠ - الحديث المتصل أو الموصول	١٥١
٤١ - الاسناد المعنعن	١٥٢
٤٢ - الحديث غير المتصل	١٥٣
٤٣ - الحديث المرسل	١٥٣
٤٤ - الحديث المنقطع	١٥٥
٤٥ - الحديث المعلق	١٥٥
٤٦ - الحديث المعضل	١٥٦
٤٧ - ثانيا : التمييز بين السنة وأقوال الصحابة والتابعين	
٤٨ - الحديث المرفوع	١٥٨
٤٩ - الموقوف	١٦١
٥٠ - المقطوع	١٦٢
٥١ - الحديث المسند	١٦٢
٥٢ - ثالثا : عيوب السند	١٦٢
٥٣ - الادراج في السند	١٦٣
٥٤ - قلب السند	١٦٣
٥٥ - غريب السند	١٦٤
٥٦ - الاضطراب في السند	١٦٤
٥٧ - التصحيف في السند	١٦٥
٥٨ - التدليس في السند	١٦٥

الموضوع	صفحة
الباب الثاني	
فحص متن الحديث	
٥٩ - الحكم على سند الحديث ليس حكما على متنه	١٦٨
الفصل الأول	
فحص متن الحديث لفظا ومعنى وعدم تعارضه مع ما صح من النصوص	
المبحث الأول : الرواية باللفظ والرواية بالمعنى :	
٦٠ - الأصل أن يروى الحديث بلفظه	١٦٩
٦١ - رواية الحديث بمعناه	١٧١
٦٢ - ترجمة الحديث الى غير اللغة العربية	١٧٣
٦٣ - اختصار متن الحديث	١٧٣
٦٤ - استكمال متن الحديث بزيادة ثقة	١٧٤
المبحث الثاني : عدم تعارض المتن مع ما صح من النصوص :	
٦٥ - عدم تعارض متن الحديث مع الدلالة القطعية لنصوص القرآن الكريم	١٧٦
٦٦ - عدم تعارض المتن مع ما صح من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم	١٧٧
٦٧ - ناسخ الحديث ومنسوخه	١٧٨
٦٨ - مختلف الحديث	١٧٩
الفصل الثاني : سلامة المتن من العيوب ومن الوضع :	
المبحث الأول : سلامة المتن من العيوب	
٦٩ - عيوب متن الحديث	١٨٠
٧٠ - الإدراج في المتن	١٨٠
٧١ - الحديث المقلوب في المتن	١٨٢
٧٢ - الاضطراب في المتن	١٨٢
٧٣ - التصحيف في متن الحديث	١٨٣
المبحث الثاني : كشف الحديث الموضوع :	
٧٤ - الحديث الموضوع (المكذوب)	١٨٤
٧٥ - أسباب وضع الحديث	١٨٦
٧٦ - إشارات الحديث الموضوع	١٨٦
٧٧ - تهويل المستشرقين ومن والاهم لظاهرة الوضع في الحديث	١٨٩
الباب الثالث	
الحكم على الحديث	
٧٨ - كيف يتم الحكم على الحديث وأنواعه	١٩٥

الفصل الأول : طرق الحكم على الحديث :

المبحث الأول : النظر في طرق الحديث :

- ٧٩ - جمع طرق الحديث ١٩٥
- ٨٠ - تقسيم الحديث الى متواتر وآحاد ١٩٦
- ٨١ - وجوب العمل بالحديث المتواتر وحديث الآحاد ١٩٨
- ٨١ - مكرر - شبهات تنكر حجية حديث الآحاد الصحيح ، والرد عليها ١٩٩
- ٨٢ - المقابعات والشواهد والاعتبار ٢٠٢

المبحث الثانى : كشف العلل والشذوذ والترجيح :

- ٨٣ - الحديث المعلن وكشف علله القاسحة ٢٠٣
- ٨٤ - الحديث الشاذ ٢٠٤
- ٨٥ - الترجيح ٢٠٦

الفصل الثانى : الحديث الصحيح والحسن والضعيف :

المبحث الأول : الحديث الصحيح :

- ٨٦ - ضوابط الحديث الصحيح ٢٠٩
- ٨٧ - درجات الحديث الصحيح ٢١١
- ٨٨ - صحيح البخارى ٢١٢
- ٨٩ - صحيح مسلم ٢١٥
- ٩٠ - صحيح البخارى مقدم على صحيح مسلم ٢١٦
- ٩١ - الكتب المخرجة على البخارى ومسلم ٢١٨
- ٩٢ - مراجع أخرى وردت بها أحاديث صحيحة ٢٢٠

المبحث الثانى : الحديث الحسن والحديث الضعيف

- ٩٣ - الحديث الحسن ٢٢٢
- ٩٤ - الحديث الضعيف ٢٢٤
- ٩٥ - الحمد لله صدق وعده وحفظ سنة نبيه ٢٢٨
- فهرس ٢٣١

« تسم بعون الله تعالى وتوفيقه »

(وقل رب زدنى علما)

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
٣	٢٢	كلا	كل
٨	١	لا يزالوا	ما زالوا
١٩	٢٧	زيد	أسامة
٢١	٦	اجتهاد • ثم هذا قتل لا قتال	اجتهاد • (والباقي يحذف)
٤٢	١٨	الله	الله
٤٥	٢	أمير يلي أمير	أمير يلي أمر
٤٩	٥	أثره	أثرة
٥٩	١١	أى ينقض أعداؤكم	(أى ينقض أعداؤكم
		نممكم وندم أصحابكم	نممكم وندم أصحابكم)
٦٤	٢٦	صلى	صلى
٦٧	٢٠	سيئة	سيئة
٦٨	٢٤	طريقه	طريقة
٨٩	١١	نهى كتابة	نهى عن كتابة
١٠٨	١٢	كان	كانت
١١٧	٢١	جريح	جريح
١٢٦	٣٠	بشرح	بشرح
١٢٧	١٥	والحزر	والحذر

- ٢٤٠ -

للمؤلف

كتب اسلامية :

- ١ - تطبيق الشريعة الاسلامية ط ١٩٧٨ م .
- ٢ - تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية - ط ١٩٦٧ م - ط ١٩٧٢ م - ط ١٩٧٧ م - ط ١٩٧٩ م .
- ٣ - الملك جل جلاله . ط دار الشعب ١٩٧٥ م .
- ٤ - احكام العقود في الشريعة الاسلامية - ١ - صيغة البيع ط ١٩٧٦ م .
- ٥ - حكم التأمين في الشريعة الاسلامية ط ١٩٨٢ م .
- ٦ - الأسرة وقانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - ط ١٩٨٥ م .
- ٧ - خطبة النسياء . ط ١٩٨٧ م .

كتب قانونية مقارنة :

- ١ - الأجل في الالتزام . ط ١٩٦٤ م .
- ٢ - احكام الأسرة عند المسيحيين المصريين - ط ١٩٦٨ و ط ١٩٨٦ م .
- ٣ - تمليك الشقق والطبقات - ط ١٩٧٧ م .
- ٤ - اثبات الملكية بالحيازة وبالوصية في قضاء محكمة النقض المصرية ط ١٩٧٨ م .
- ٥ - التأمينات العينية - ط ١٩٧٩ م .
- ٦ - شرح احكام الايجار في القانون المدني وقانون ايجار الأماكن - ط ١٩٧٠ م - ط ١٩٨٢ م .
- ٧ - شرح احكام البيع - ط ١٩٨٤ م .

وقسم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٣٣٧٧

مؤسسة البستاني للطباعة - حداثق القبة

● القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، بلغهما نبي أمي الى
أمة أمية ، فكانا العلم الذي محى الله به الجاهلية ، والنور الذي يضيء
الظلمات ، والهدى الذي ينقذ من الضلال ، وذلك من معجزات النبوة
وشاهد على أنه لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .

● وبديهي أن نبيا ورسولا عظيما كمحمد صلى الله عليه وسلم ،
جاء برسالة عظمى هي الاسلام ، أظهرها الله عز وجل على الدين كله ،
وفتح لها سبيل المشرق والمغرب ، هو جدث خطير لا يخلو من أعداء لهذا
النبي ولهذا الدين يتككون في سنته صلى الله عليه وسلم ، بل وأتباع
جهلة أو جهقى يرددون ما يقوله هؤلاء .

● وفي هذا الكتاب نرى كيف أنه بعد أن حفظ الله عز وجل
القرآن الكريم حتى ذاع وانتشر ، هيا الله تبارك وتعالى للأمة الاسلامية
من يحفظ لها سنة نبيه صلى الله عليه وسلم من حفاظ وعلماء جهابذة
وضعوا منها دقيقا وبذلوا جهودا جبارة حتى جمعوا الحديث الصحيح
كله وميزوه عن غيره ، ونجحوا في ذلك نجاحا منقطع النظير .

● كما يقدم هذا الكتاب نموذجا للنظام الأساسي للأمة الاسلامية
(الدستور) من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كمنهج
اسلامي يمتاز على سائر النظم الدينية والاجتماعية والاقتصادية
والسياسية ، ويقدم أنجع الحلول لأهم مشكلات الانسانية .

يطلب من : مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

القاهرة - تليفون ٩٣٧٤٧٠